



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الرقم التسلسلي:...../2025
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ل م د
الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
عنوان المذكرة:

دور تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - تبسة -

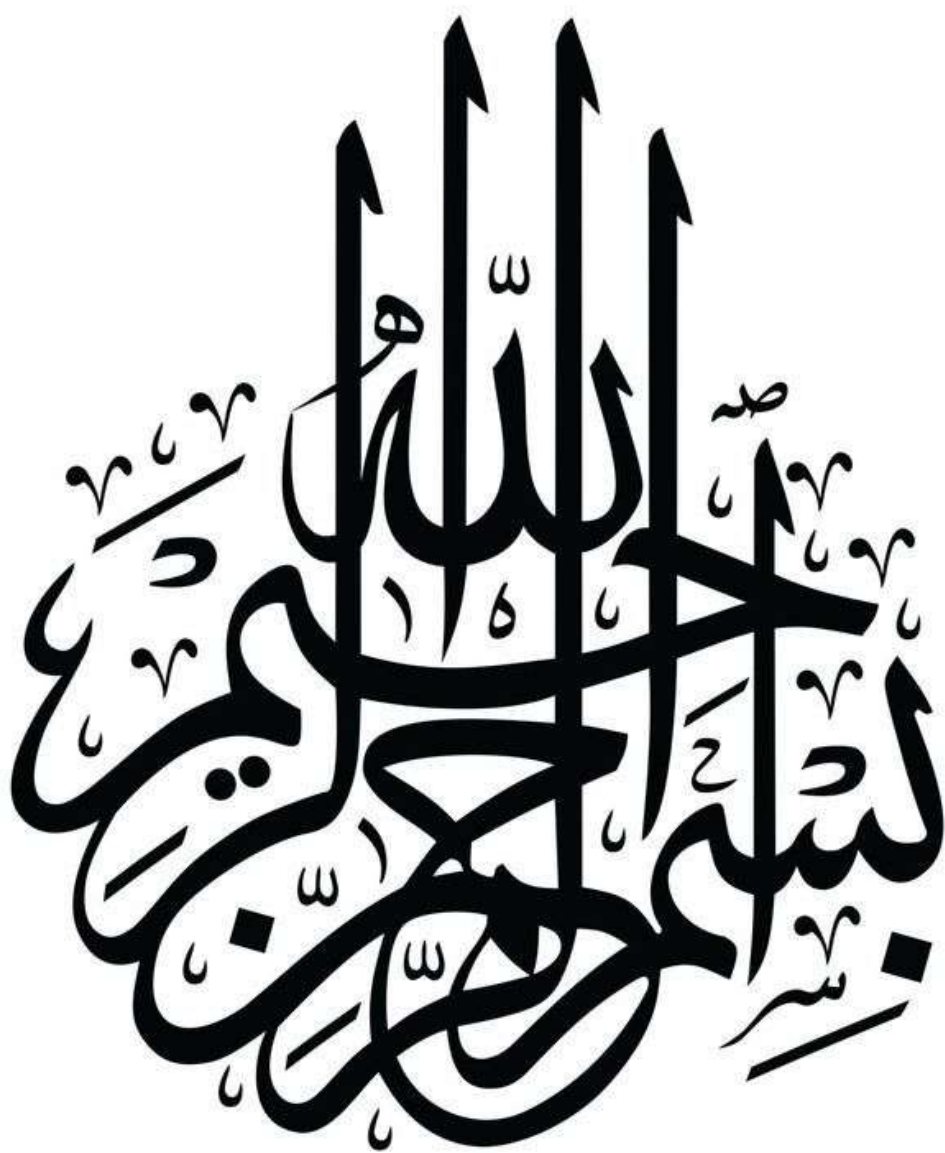
تحت إشراف:
أ.د ملاح وئام

من إعداد الطلبة:
• بوتواتة وئام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. بطوري رمضان	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا
أ.د ملاح وئام	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
د. منيجل جميلة	أستاذ محاضر قسم ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر و عرفان

انطلاقاً من قوله تعالى:

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"
أحمدك اللهم على نعمك التي لا تحصى، وأشكرك على توفيقك وعونك في إنجاز هذا
العمل.

بدايةً، أرفع أكف الدعاء شكراً لله عز وجل، الذي وفقني ويسر لي سبيل هذا الإنجاز،
وأصلي وأسلم على خير خلقه، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وإنني إذ أضع بين أيديكم هذا العمل، لا أنسب الفضل فيه إلى نفسي، بل أقرّ أن الفضل
أولاً وآخراً لله عز وجل، ثم لكل من مدّ لي يد العون، وفتح لي دروب الفهم، ووهبني من
وقته وجهده.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة ملاح وئام، على توجيهاتها
السديدة وملاحظاتها الدقيقة التي أسهمت في بلورة هذا العمل وإخراجه في صورته
النهائية، فجزاها الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بلهوشات محمد الأمين على دعمه وتشجيعه
المتواصل طيلة مسيرتي الدراسية، فله مني كل التقدير والعرفان.

ولا أنسى زملائي وأصدقائي، رفقة الدرب الجامعي، الذين كان لوجودهم بالغ الأثر في
جعل هذه الرحلة أكثر دفئاً وإنسانية.

وفي الختام، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لكل من قرأه أو
انتفع به، والحمد لله أولاً وآخراً.



إهداء

إلى والديّ العزيزين،
نبض قلبي وسندي الأول،
شكرًا لكل دعاء، ولكل صبر، ولكل حب لا يُقاس ولا يُقدر بثمن.
إلى إخوتي الأحباء،
أنتم الأمان حين تشتد الأيام،
والدعم الثابت الذي لا يتغير مهما كانت الظروف.
إلى أساتذتي الكرام،
لكم بصمة لا تُمحى في كل خطوة خطوتها،
جزاكم الله خير الجزاء على علمكم وجهودكم المباركة.
إلى أصدقائي وزملائي،
رفقة الدرب الجميلة،
أنتم الذكرى الطيبة التي ستظل محفورة في قلبي طوال سنوات الجامعة.
وإلى نفسي،
التي أمنت وقدرت، وصبرت رغم كل التحديات،
لك كل تقدير على الإصرار والمثابرة،
وأمنيقي أن تستمري في رحلة العطاء والتطور بلا حدود.
لكم جميعًا، أهدي هذا العمل بكل فخر وامتنان،
فأنتم النور الذي أضاء دربي،
والقوة التي دفعني للاستمرار رغم كل الصعاب،
وأمل أن يكون هذا النجاح بداية لمزيد من الإنجازات،
ومرآة تعكس جميل دعمكم وحبكم.



العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	/
إهداء	/
فهرس الأشكال	II
فهرس الجداول	IV
فهرس الملاحق	IIIV
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والشمول المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل الإسلامي في البنوك التجارية	3
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	3
المطلب الثاني: ماهية التمويل الإسلامي	7
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي	10
المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي	17
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	17
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	19
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات المحلية	23
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	28
المطلب الثالث: مصفوفة الفجوة	33
المطلب الرابع: العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي على ضوء الدراسات السابقة	37

40	خلاصة
	الفصل الثاني:دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الصيغ المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
43	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
46	المطلب الثاني: الصيغ المعتمدة للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
49	المطلب الثالث: تطور الإقبال على صيغ التمويل الإسلامي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
54	المبحث الثاني:الإجراءات الميدانية لتبني صيغ التمويل الإسلامي للبنك الوطني الجزائريوكالة تبسة -491-
54	المطلب الأول: تقديم أداة الدراسة
57	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للاستبيان
71	خلاصة
73	خاتمة
78	المصادر والمراجع
83	الملاحق
/	الملخص

فهرس الأشكال



الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
10	أنواع التمويل الإسلامي	الشكل رقم (1)
20	أبعاد الشمول المالي	الشكل رقم (2)
45	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة	الشكل رقم (3)
50	تطور عدد الحسابات المصرفية في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة	الشكل رقم (4)
54	نموذج الدراسة	الشكل رقم (6)



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
21	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	الجدول رقم (1)
33	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	الجدول رقم (2)
49	تطور الحسابات الإسلامية بوكالة تبسة	الجدول رقم (3)
51	تطور صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة لدى وكالة تبسة	الجدول رقم (4)
56	سلم ليكرت الخماسي	الجدول رقم (5)
56	قيمة المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة لعينة الدراسة	الجدول رقم (6)
57	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاو الاستبانة	الجدول رقم (7)
58	توزيع العينة حسب متغير الجنس	الجدول رقم (8)
58	توزيع العينة حسب متغير العمر	الجدول رقم (9)
59	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي	الجدول رقم (10)
59	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	الجدول رقم (11)
60	تحليل عبارات المحور الأول	الجدول رقم (12)
63	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (13)
66	تحليل عبارات المحور الثاني	الجدول رقم (14)
66	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	الجدول رقم (15)
67	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	الجدول رقم (16)
68	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	الجدول رقم (17)
69	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	الجدول رقم (18)

فهرس الملاحق



الصفحة	العنوان	الملحق
84	الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة	الملحق رقم (01)
85	الخدمات الموجهة للأفراد والمؤسسات في وكالة تبسة	الملحق رقم (02)
98	شهادات المطابقة الشرعية	الملحق رقم (03)
100	تطور عدد الحسابات الصيغ في وكالة تبسة	الملحق رقم (04)
101	استمارة إستبيان	الملحق رقم (05)
103	قائمة المحكمين	الملحق رقم (05)
104	مخرجات SPSS V30	الملحق رقم (06)



مقدمة

عامة

مقدمة عامة

شهدت الساحة المالية العالمية تطورات كبيرة في العقود الأخيرة، حيث تزايدت الاحتياجات التمويلية وتنوعت أشكال النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة في مجال الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في الدول النامية. في هذا السياق، ظهر الشمول المالي كإستراتيجية أساسية لضمان إدماج الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النظام المالي، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. يشير الشمول المالي إلى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات البنكية، التمويلات، التأمين، وخدمات الدفع، بطريقة ميسرة وبتكلفة مناسبة.

في نفس الوقت، تطور التمويل الإسلامي ليصبح أحد البدائل التمويلية الهامة، التي تتوافق مع المبادئ الدينية والاجتماعية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. من أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي لقيت رواجاً هي المrabحة، المشاركة، والإيجار المنتهي بالتمليك، وهي صيغ تتناسب مع فئات كانت مترددة في التعامل مع البنوك التقليدية، ما يجعلها خياراً مناسباً لتوسيع قاعدة الشمول المالي.

وفي الجزائر، استجابت السلطات العمومية لتطلعات السوق المحلية من خلال اعتماد الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية، ومنها البنك الوطني الجزائري، الذي بدأ فعلاً بتقديم خدمات التمويل الإسلامي منذ سنة 2021، عبر فتح شبائيك إسلامية في مختلف ولايات الوطن، بما فيها وكالة تبسة محل هذه الدراسة.

بناءً على هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى فعالية صيغ التمويل الإسلامي في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات البنكية الرسمية، من خلال دراسة تجربة البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة - وقياس انعكاساتها على إدماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي.

الإشكالية

من خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

❖ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة - والشمول المالي؟

الأسئلة الفرعية

بههدف معالجة هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي وسهولة وصول العملاء إلى الخدمات المالية لدى البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي ومستوى استخدام العملاء للخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي وجودة الخدمات المالية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة؟

الفرضية الرئيسية

❖ يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة -

الفرضيات

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي وجودة الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة؛
- تحليل أثر صيغ التمويل الإسلامي على استخدام العملاء للخدمات المصرفية المتوفرة؛
- دراسة تجربة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491- في مجال تطبيق التمويل الإسلامي

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة المتزايدة إلى فهم الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي، خاصة في ظل توجهات الدولة نحو تعزيز الاندماج المالي لكافة فئات المجتمع. وتهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى رضا العملاء عن الخدمات التمويلية الإسلامية، والكشف عن العناصر التي تشجعهم على التعامل مع هذه الصيغ. كما تنتج نتائجها فهماً أعمق لتجربة العملاء، ما يُمكن البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة - من تطوير خدماته وتحسين استجابته لاحتياجات السوق، بما يساهم في توسيع قاعدة المتعاملين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الصيرفة الإسلامية؛
- التوجه الجديد للبنوك العمومية نحو فتح نوافذ إسلامية؛
- محاولة الوقوف على مدى قبول الزبائن لصيغ التمويل الإسلامي المستحدثة في البنوك التجارية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي في الإطار النظري، من خلال عرض المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي والشمول المالي، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة. أما المنهج التحليلي انطلقاً من القيام بجمع البيانات من خلال مراجعة الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى إجراء مقابلات وتجميع استطلاعات الآراء لعينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS V30، ثم تحليلها لاستخلاص النتائج.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-
- **الحدود الزمنية:** تماعتماد العنوان نهائياً خلال الفصل الثاني من السنة الجامعية 2025/2024، بينما تم تنفيذ الجانب التطبيقي للدراسة ميدانياً في الفترة الممتدة من 17 فيفري 2025 إلى 17 ماي 2025، وهي الفترة التي خصصت لجمع البيانات وتحليلها ضمن الإطار الزمني المعتمد للمذكرة.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدداً من التحديات ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- محدودية البيانات الإحصائية المفصلة حول نشاط التمويل الإسلامي على مستوى وكالة تبسة؛
- تحفظ بعض المستجوبين من زبائن الوكالة أثناء تعبئة الاستبيان، سواء بسبب الحذر في التصريح بالمعلومات أو ضعف الفهم لبعض الصيغ الإسلامية؛
- حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية نسبياً في الوكالة المدروسة، حيث أن بعض الصيغ لا تزال في مراحل أولية من التطبيق، مما أثر على تمثيلها في نتائج الدراسة؛
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز الدراسة الميدانية، مما شكل ضغطاً في جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

هيكل البحث

تمت معالجة موضوع البحث من خلال فصلين:

- **الفصل الأول:** الفصل الأول تناول الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث عالج المفاهيم المرتبطة بالتمويل الإسلامي والبنوك التجارية، وصيغ التمويل الإسلامي المعتمدة، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية للشمول المالي، أبعاده، مؤشرات، مع تقديم عرض تحليلي للدراسات السابقة ومصفوفة الفجوة.
- **الفصل الثاني:** خصص للدراسة الميدانية، حيث تم التطرق إلى حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة من خلال عرض الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة وتطور الإقبال عليها، ثم تقديم الأداة البحثية وتحليل بيانات الاستبيان، واختبار الفرضيات للوقوف على مدى مساهمة تلك الصيغ في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الأول: الإطار
المفاهيمي للتمويل
الإسلامي والشمول
المالي.

تمهيد:

لا شك أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ألقت بظلالها على النظام المالي الدولي وأثارت مخاوف كبيرة لدى دول العالم. هذه الأزمة تسببت في اضطراب كبير في الأسواق المالية، مما دفع الخبراء والمختصين إلى مراجعة المفاهيم المالية والبحث عن حلول وبدائل تساهم في تجنب حدوث أزمات مشابهة مستقبلاً، أو على الأقل استعادة الاستقرار المالي. وقد أرجع العديد من الاقتصاديين جذور هذه الأزمة إلى عوامل أخلاقية بحتة.

في ظل هذه الأزمة، برزت الصيرفة الإسلامية كخيار أكثر عدلاً وكفاءة واستقراراً، سواء في الدول الإسلامية أو حتى في بعض الدول غير الإسلامية، رغم حدوثها نسبياً. وقد أثبتت الصيرفة الإسلامية قدرتها على التكيف وتحقيق الربحية مقارنةً بالبنوك التقليدية. الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى اعتماد هذا النوع من الخدمات المصرفية، سواء عبر إنشاء بنوك إسلامية متكاملة أو عبر فتح نوافذ مصرفية تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب البنوك التقليدية.

تميزت الصيرفة الإسلامية بتطوير أدوات تمويلية مبتكرة تساهم في تعزيز النشاط المصرفي، ما منحها قدرة فائقة على استقطاب المدخرات من مختلف شرائح المجتمع. كما أن اعتمادها على الاستثمار المباشر (سواء طويل أو متوسط الأجل) يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية، وهو ما يُعرف بالشمول المالي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرف على:

➤ مفاهيم حول التمويل الإسلامي في البنوك التجارية؛

➤ الإطار النظري للشمول المالي؛

➤ الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول التمويل الإسلامي في البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد من خلال توفير الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة. ومع تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، أصبح تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية أمراً ضرورياً لمواكبة متطلبات السوق وتعزيز الشمول المالي.

يركز هذا المبحث على توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في البنوك التجارية، بدءاً بتحديد ماهية البنوك التجارية ووظائفها، ثم التعريف بالتمويل الإسلامي ومبادئه، وصولاً إلى استعراض أهم صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في هذه البنوك. ومن خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى:

➤ ماهية البنوك التجارية؛

➤ ماهية التمويل الإسلامي؛

➤ صيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تشكل البنوك التجارية العمود الفقري للنظام المصرفي، إذ لا يمكن لأي نظام أن ينهض دون وجود بنوك تجارية. وعليه، سنسلط الضوء في هذا السياق على مفهوم البنوك التجارية، وخصائصها، وأهدافها، ووظائفها.

أولاً - تعريف البنوك التجارية

يمكن عرض بعض التعاريف نذكر منها:

- **التعريف 1:** "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها"⁽¹⁾
- **التعريف 2:** "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال"⁽²⁾
- **التعريف 3:** "هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتبشّر

⁽¹⁾ زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1996، ص 3.
⁽²⁾ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 14.

عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي⁽¹⁾؛

من التعاريف السابقة يمكن القول إن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعمل على جمع الأموال من الأفراد والمؤسسات في صورة ودائع، ثم تقوم بإعادة توظيفها من خلال تقديم القروض والتمويلات لتلبية لاحتياجات العملاء، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم النشاط التجاري، وذلك ضمن الإطار الذي تضعه القوانين والضوابط الصادرة عن البنك المركزي.

ثانياً - خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص نذكر منها: ⁽²⁾

- ✓ قدرتها على خلق الائتمان؛
- ✓ تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فهي بذلك تشبه المشروعات الرأسمالية؛
- ✓ تتحمل البنوك التجارية عبء المخاطرة في معاملاتها؛
- ✓ تخضع البنوك التجارية لرقابة البنك المركزي وتوجيهاته؛
- ✓ تتعامل البنوك التجارية مع عدد كبير من الافراد كما أن رؤوس أموالها تعتبر قليلة مع حجم الأموال التي تتعامل بها.

ثالثاً - أهداف البنوك التجارية

تتمثل اهداف البنوك التجارية فيما يلي:

1. **توفير السيولة:** حيث ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بالودائع التي تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك أي (الإفلاس)⁽³⁾؛
2. **تحقيق الأمان:** يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

⁽²⁾ محمد عبد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006، ص 36.

⁽³⁾ هندي منير ابراهيم، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 1999، ص 14.

قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنك؛⁽¹⁾

3. **تعظيم الربح:** باعتبار البنوك التجارية مشروعات رأس مالية فإن هدفها الأساسي تحقيق وتعظيم الربح بأقل مستوى ممكن من التكاليف فمقدرة البنك التجاري على تحقيق الأرباح يتعلق أساساً بحجم الإيرادات المحققة، وكلما زادت التكاليف زادت إيرادات البنك كلما ترتب عن ذلك زيادة في أرباحه وكلما قلت إيراداته كلما توجه نحو الإغلاق والإفلاس.⁽²⁾

رابعاً - وظائف البنوك التجارية

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد وتنميته، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التقليدية والحديثة التي تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات، وتعزز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

1. الوظائف التقليدية:

وتتمثل فيما يلي:

• قبول الودائع:

✓ **ودائع تحت الطلب:** هي الودائع التي يكون البنك ملزماً بسدادها في شكل عملية ورقية تسمى هذه الودائع بالحسابات الجارية؛

✓ **الودائع الجارية:** تختلف عن الودائع تحت الطلب في أن المودع يستطيع السحب منها في فترات محددة، كما أن بعض البنوك تشترط أن يكون هذا السحب في حد أقصى من مجموع الوديعة؛

✓ **الودائع لأجل:** هي الودائع التي يودعها أصحابها في البنوك لأجل محدد ولا يجوز السحب منها إلا بمرور فترة معينة.⁽³⁾

• **منح القروض:** وهي وظيفة متلازمة مع وظيفة قبول الودائع، فالبنوك لن تستطيع الحصول على الودائع دون مقابل لأصحابها، سواء كان المقابل على شكل فوائد أو على شكل خدمات، ومن هذه الوسائل التي تمكن البنوك من دفع هذه التكاليف، إضافة إلى تكلفة الأموال من مصادر أخرى، وأهم

(1) مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 264-265.

(2) محمد عبد الفاتح الصيرفي، مرجع سابق، ص 90.

(3) أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 9.

وسيلة لاستغلال هذه الموارد هي منح القروض مقابل الحصول على فائدة محددة سلفاً من المقترض.⁽¹⁾

- **خلق نقود الودائع:** يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشاراً في المجتمعات الحديثة، الفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية دفعاتهم عن طرق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.⁽²⁾

2. الوظائف الحديثة:

وتتمثل فيما يلي:⁽³⁾

- **إدارة محافظ الاستثمار:** حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابتها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات؛
- **خصم الأوراق التجارية وتحصيلها:** فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى البنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الأخطار إليها؛
- **تمويل العمليات التجارية الخارجية:** حيث تلعب البنوك التجارية دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية؛
- **التعامل بالعملة الأجنبية:** حيث تتم عملية شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلاً أو آجلاً، وقد تخصص عملية العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج.. إلخ؛
- **تقديم الدراسات والاستشارات لحساب الغير:** حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها؛

⁽¹⁾ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2007، ص 37.

⁽²⁾ قوادرية خديجة وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، العدد 01، دون هيئة مصدرة، 2022، ص 6.

⁽³⁾ ملاح ونام، مطبوعة محاضرات في مقياس محاسبة البنوك، موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 9.

- **تحصيل الشيكات:** حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء تمويل الإسكان الشخصي... الخ.

المطلب الثاني: مفاهيم حول التمويل الإسلامي في البنوك التجارية

خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى خصائصه أهدافه أهميته وكذا أنواعه.

أولاً- تعريف التمويل الاسلامي

نذكر بعض التعاريف منها:

- **التعريف 1:** "التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية، يقصد بها الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"⁽¹⁾
- **التعريف 2:** "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر على سبيل التبرع أو على سبيل المنفعة المتبادلة بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"⁽²⁾
- **التعريف 3:** "يعرف أيضاً على قيام البنك الإسلامي بتلبية طالب المال إما للعمل بهذه الأموال أو لاستعمالها بصورة معينة، وهذا التمويل يكون إما بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوافر لديه أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول للبضاعة أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة"، أي أن التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو أنه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء"⁽³⁾

وعليه فإن التمويل الإسلامي يشير إلى توفير الأصول النقدية أو المادية بغرض الاستثمار أو الربح، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا والممارسات غير المشروعة. ويتميز بالاعتماد على مبدأ تقاسم الأرباح والمخاطر بين جميع الأطراف بما في ذلك المضاربة والمشاركة والمراوحة وغيرها من أدوات التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار أخلاقي وعادل.

⁽¹⁾ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص12.

⁽²⁾ فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المبصرة، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص97.

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، دار النشر للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2019، ص 279.

ثانيا - خصائص التمويل الإسلامي

- يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص نذكر منها: ⁽¹⁾
- تحريم الربا والحث على العمل والبيع لقوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" [البقرة: 275] ⁽²⁾
- والربا هو الزيادة المطلقة في المال وفضل المال الذي لا يقابله عوض؛
- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى المزج بين عوامل الإنتاج؛
- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع والمباح شرعاً وتلبية احتياجات المستهلك المباحة والامتناع عن تمويل المشاريع التي تلحق الضرر بالمجتمع؛
- تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة حيث يتحمل الطرفين الخسارة الناتجة من استثمار المبلغ
- المقترض، على عكس التمويل التقليدي الذي يتحمل فيه المقترض نتيجة فشل المشروع التي تتضمن مبلغ القرض مع الفوائد؛
- التنوع والتعدد في أساليب التمويل التي من شأنها تلبية مختلف متطلبات أصحاب المشروعات.

ثالثا - أهمية التمويل الإسلامي

لا يقتصر التمويل الإسلامي بصفته نابعاً من المبادئ السمحاء للإسلام على تلبية الحاجات المادية فقط بل أنه يوازن وبشكل دقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادراً على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادر المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولاً وأخيراً.

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بإنتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه بإعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع. ⁽³⁾

⁽¹⁾ محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر، 2021/2022، ص 122.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية 275.

⁽³⁾ محمد عبد الحميد ومحمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، ص 32.

رابعاً - أهداف التمويل الإسلامي

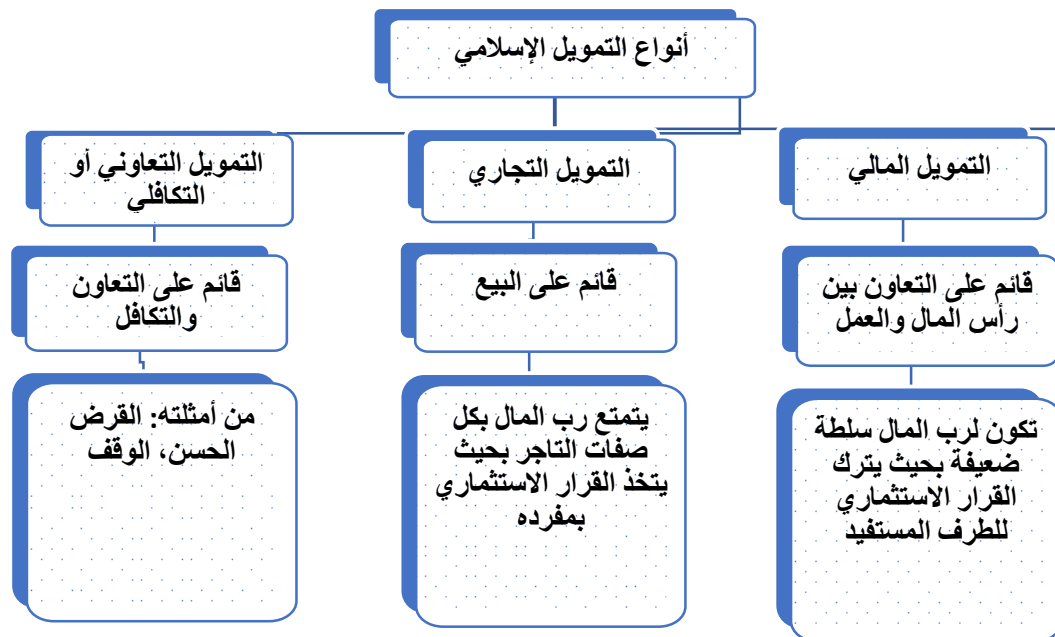
تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي: ⁽¹⁾

- **تلبية متطلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية:** الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية؛
 - **تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية:** تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذاً وعطاءً؛
 - **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي، ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه؛
 - **تحقيق التكافل الاجتماعي:** يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزاً وليس هدفاً في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت.
1. أنواع التمويل الإسلامي:

يمكن توضيح أنواع التمويل الإسلامي كما يلي:

⁽¹⁾ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر، 2009، ص ص 74-75.

الشكل رقم (01): أنواع التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عصام بوزيد، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك البركة الجزائري- مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر، 2010-2009، ص5.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

صيغ التمويل الإسلامي هي الأدوات أو العقود التي تستخدم لمنح التمويل بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية. تتسم هذه الصيغ بالاعتماد على مبادئ أساسية مثل تحريم وحظر الربا (الفائدة)، تقاسم الربح والخسارة وتجنب المعاملات المحرمة مثل الغرر والمقامرة. تعد صيغ التمويل الإسلامي إحدى الركائز الأساسية التي تعكس توجه الجزائر نحو تنويع الأدوات المالية التي تم تأطيرها ضمن التشريع الجزائري لضمان انسجامها مع الإطار القانوني والاقتصادي الوطني، مما يعزز الشمول المالي ويستجيب لمتطلبات مختلف الفئات الاجتماعية، من أبرز هذه الصيغ:

أولا - صيغ التمويل القائمة على المشاركة

تمثل صيغ التمويل بالمشاركة إحدى الآليات التي تعتمد على تقاسم الأرباح والمخاطر بين الأطراف المتعاقدة، وفق مبدأ التعاون في تحمل النتائج المالية للمشاريع.

1. المضاربة

أ - **تعريفها:** "المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح." ⁽¹⁾ فهي تعني أن يدفع رب المال (البنك) إلى المضارب (العميل) مالا ليتجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما، بحسب ما يشترطان على أن تكون الوضعية (الخسارة) على رأس المال ولا يتحمل المضارب شيئا إلا إذا ثبت أنه قد تعدى على رأس المال أو قصر أو أهمل في نمائه"، هذا وقد عرفت المضاربة بأنها شركة بمال من جانب والعمل من جانب آخر، وهي إحدى شركات العقد في فقه المعاملات الإسلامية. ⁽²⁾

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد المضاربة، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله." ⁽³⁾ وقوله تعالى: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم. ⁽⁴⁾

ب - **أنواعها:** وفقا للمادة 23 من التعلية رقم 03-20 يمكن للمضاربة أن تكون مطلقة أو مقيدة ⁽⁵⁾

- **المضاربة المطلقة:** تكون فيها للمضارب الحرية المطلقة، لا يكون مقيد بمكان أو زمان أو متعامل معين، ولا يعود إلى "مقرض الأموال" (البنك) إلا عند نهاية عقد المضاربة.
- **المضاربة المقيدة:** هي التي يفرض فيها البنك أو المؤسسة المالية قيودا تتعلق بنشاط المقاول، فيما يخص قطاع النشاط وكيفيات وشروط الاستثمار أو أي جانب آخر يراه مناسبا، كأن يحدد المكان أو المجال الذي يعمل فيه. ⁽⁶⁾

2. المشاركة

أ - **تعريفها:** "المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح." ⁽⁷⁾ أي أنه عقد لتقاسم الأرباح والخسائر يتشارك فيه رجل الأعمال والممول في رأس المال وفي إدارة الأعمال التجارية. تكون

⁽¹⁾ القانون رقم 02-20 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 15، 11 ماي 2020، المادة 7.

⁽²⁾ أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله، وصيغه وتحدياته)، دون دار نشر، دون طبعة، بيروت، 2004، ص 222-223.

⁽³⁾ سورة الجمعة، الآية 10.

⁽⁴⁾ سورة البقرة، الآية 198.

⁽⁵⁾ القانون رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 30، 15 مارس 2020، المادة 23.

⁽⁶⁾ عروبة فتحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية - على ضوء نظام 02-20 -، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1

بن يوسف بن خدة، المجلد 58، العدد 03، الجزائر، 2021، ص 6.

⁽⁷⁾ القانون رقم 02-20 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 6.

المساهمة في رأس المال وفقا لنسب مئوية محددة مسبقاً ويتم توزيع الأرباح عن نسبة رأس المال المستثمر من قبل الطرفين، لكن الخسائر يتم توزيعها دائماً بما يتناسب مع مساهمة رأس المال المحققة.⁽¹⁾

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد المشاركة، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: " فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث."⁽²⁾

ب - أنواعها: وهي ثلاثة أنواع هي:

▪ **مشاركة قصيرة الأجل:** مشاركة يساهم فيها البنك أو المؤسسة المالية بجزء من رأس المال المشروع لدورة إنتاج واحدة من النشاط الاقتصادي.⁽³⁾

▪ **مشاركة دائمة (مشاركة ثابتة):** عرفت المادة 17 الفقرة الأولى من التعليم 03-20 "تسمى المشاركة ثابتة عندما تبقى حصة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال المشروع ثابتة خلال فترة المشاركة.

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد المشاركة، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: المحددة في العقد."⁽⁴⁾

▪ **مشاركة متناقصة:** عرفت المادة 17 الفقرة الثانية من التعليم 03-20 "تسمى المشاركة متناقصة عندما يلتزم البنك أو المؤسسة المالية، بموجب تعهد أحادي الطرف منفصل عن عقد المشاركة، بالتنازل عن حصته في رأس المال إلى شريك واحد أو أكثر، وفقا لإجراءات الخروج المتفق عليها."⁽⁵⁾

ثانيا - الصيغ القائمة على الدين التجاري

تعتبر الصيغ القائمة على الدين التجاري من أبرز أدوات التمويل الإسلامي التي تتيح للبنوك تقديم السيولة وفق ضوابط شرعية. وتعتمد هذه الصيغ على بيع السلع والخدمات بهامش ربح متفق عليه، مما يحقق التوازن بين الربحية والالتزام بأحكام الشريعة.

1. المراجعة

أ - تعريفها: حسب المادة 5 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 والتعليم رقم 03-20 هي «عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو

¹Conseil Déontologique des Valeurs Mobilières (CDVM), La finance islamique, octobre 2011, p19.

⁽²⁾سورة النساء، الآية 12.

⁽³⁾بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 02-20، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، المجلد 06، العدد 10، البيضاء، الجزائر، 2020، ص98.

⁽⁴⁾القانون رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، الفقرة الأولى من المادة 17

⁽⁵⁾القانون رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، الفقرة الثانية من المادة 17.

المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين".⁽¹⁾

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد المrabحة، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: "وآخرون يضرِبون في الأرض يبتغون من فضل الله".⁽²⁾ وقوله: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم".⁽³⁾

ب - أنواعها: يوجد نوعان من المrabحة وهي:

- **المrabحة البسيطة:** وهي التي تتم بين طرفين يمتلك أحدهم سلعة كان قد اشتراها والطرف الثاني الذي يظهر رغبته في شرائها مقابل الثمن الأول إضافة إلى هامش ربح.⁽⁴⁾
- **المrabحة لأمر الشراء:** وقد عرفتھا التعليمات 03-20 في المادة 9 منها بأنها "العقد الذي يقتني بموجبه البنك أو المؤسسة المالية من الغير، بخالف الأمر بالشراء أو وكيله، بناءً على طلب ومواصفات الأمر بالشراء، سلعة منقولة أو غير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفة اقتنائها، بإضافة هامش ربح متفق عليهما مسبقاً ووفقاً لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين"⁽⁵⁾

2. السِّلَم

أ - تعريفها: «السِّلَم الاتفاق عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسَلَم له آجلاً من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي». ⁽⁶⁾ أي أنه عقد بيع يتقدم فيه الثمن ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم.⁽⁷⁾

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد السِّلَم، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فأكتبوه". ⁽⁸⁾ والدليل في الآية الكريمة أنها أذنت بالدين والسلم يعتبر ديناً فاستدل على جوازها. إذ أن بضاعة السِّلَم دين مؤجل ثابت في ذمة البائع.

ب - أنواعها: هناك نوعان للسِّلَم هما:

- **السِّلَم البسيط:** يتم بموجبه تقديم رأس المال عاجلاً، وتسلم الموجود آجال في موعد يتفق عليه الطرفين.

⁽¹⁾ القانون رقم 02-20 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 5.

⁽²⁾ سورة المزمل، الآية 20.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية 198.

⁽⁴⁾ عبد العزيز الخياط، **المrabحة: أحكامها وتطبيقاتها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 30، 2015، ص 22.

⁽⁵⁾ عبد الستار أبو غدة، **صيغ التمويل الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار القلم، قطر، 2007، ص 112.

⁽⁶⁾ القانون رقم 02-20 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 9.

⁽⁷⁾ التجاني عبد القادر أحمد، **السلم يديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر**، نظرية مالية واستثمارية، دار السداد، الطبعة الأولى، السودان، 2006، ص 8.

⁽⁸⁾ سورة البقرة، الآية 282.

- **السلم المقسط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من الموجود ورأس المال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المشتري دفعة معينة من رأس المال على أن يستلم لاحقاً ما يقابله من الموجود لاحقاً، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.⁽¹⁾
- **السلم الموازي:** يسمى عقد السلم «موازي» عندما يبرم البنك أو المؤسسة المالية عقد سلم آخر مع طرف ثالث ومستقل عن العقد الأول، من أجل بيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة موضوع العقد الأول، تسلم في تاريخ الحق وبسعر متفق عليه يدفع فوراً ونقداً.⁽²⁾ أي أن يبرم العاقد صفقة شراء بالسلم ثم يبرم أيضاً عقد بيع بالسلم دون الربط بينهم، ويعزم على تنفيذ الصفقة الثانية مما يستلمه من الصفقة الأولى.

3. الإستصناع

أ - **تعريفها:** الاتفاق عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِّع سلعةً ستُصنَّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.⁽³⁾ أي أنه عقد تبادلي يوافق بموجبه الطرف الممول على تسليم سلعة أو أصل ما في وقت محدد مسبقاً بسعر متفق عليه.

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد الإستصناع، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون"⁽⁴⁾ لأن الإستصناع هو طلب عمل صنعة.

ب - **أنواعها:** وللإستصناع نوعان هما:⁽⁵⁾

- **الإستصناع العادي:** الإستصناع العادي هو عقد يُبرم بين طرفين (المصنِّع والمشتري)، حيث يطلب المشتري من المصنِّع أن يصنع له شيئاً وفق مواصفات معينة، على أن يتم تحديد المدة التي يُسلم فيها المنتج، وكذلك الثمن المتفق عليه.

- **الإستصناع الموازي:** الإستصناع الموازي هو نوع من الإستصناع يتم فيه الاتفاق بين المشتري والمصنِّع على إنتاج سلعة أو خدمة معينة، ولكن مع شرط أن يتم إنتاج نفس السلع أو الخدمات التي يتم بيعها للمشتري في وقت لاحق. في هذا النوع من الإستصناع، يتم الاتفاق على أن يتم تصنيع

⁽¹⁾ رباح جلال وعبد الرزاق شيخ، **صِيَغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي - QIB (2018)**، 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص22.

⁽²⁾ القانون رقم 20-03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 37.

⁽³⁾ القانون رقم 20-02 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 10.

⁽⁴⁾ سورة النمل، الآية 88.

⁽⁵⁾ أحمد بلخير، **عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص20.

شيء بناءً على طلب المشتري، ولكن يتم تحديد من سيربح في النهاية، في العديد من الحالات، بيع المنتجات إلى طرف ثالث.

4. الإجارة

أ - **تعريفها:** "الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد".⁽¹⁾

✓ اتفق الفقهاء على جواز عقد الإستصناع، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم لقوله تعالى: "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير ما استأجرت القوي الأمين"⁽²⁾ وقوله تعالى: "إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج".⁽³⁾

ب - **أنواعها:** نصت المادة 32 من تعليمية بنك الجزائر رقم 03-20 على نوعان من الإجارة وهما:⁽⁴⁾

- **إجارة تشغيلية:** وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء الآلات والمعدات التي يراها تتمتع بقابلية جيدة في السوق، أو أن المؤسسات في حاجة إليها ليقوم باستئجارها للمؤسسات مقابل أجر معين ويتحمل البنك تبعات الصيانة والتأمين وغيرها، وعند انقضاء المدة المتفق عليها والتي تكون في أغلب الأوقات قصيرة يسترد البنك الأجر المؤجر، ليقوم البنك باستئجاره مرة أخرى لمؤسسة أخرى، ويعتبر هذا النوع عملية تجارية أكثر منها مالية.
- **الإجارة المنتهية بالتملك:** هي عملية تأجير تنتهي بتمليك الأصل المؤجر للمستأجر، عن طريق بيعه أو هيبته له من طرف المؤجر، وهذا طبعاً بعد الوفاء بقيمته من خلال الأقساط المدفوعة خلال مدة التأجير حيث يكون تسديد القسط الأخير عن طريق عقد بيع منفصل عن عقد الإجارة، يمتلك بموجبه المستأجر الأصل أو العين المؤجرة.

ثالثاً - صيغة الودائع في حسابات الاستثمار

تعتمد الودائع الاستثمارية على توظيف الأموال في مشاريع تحقق عوائد وفق ضوابط محددة. وتتيح هذه الصيغة للمودعين فرصة تنمية مدخراتهم من خلال المشاركة في النتائج المالية بدلاً من الاعتماد على عوائد ثابتة.

⁽¹⁾ القانون رقم 02-20 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 8

⁽²⁾ سورة القصص، الآية 26.

⁽³⁾ سورة القصص، الآية 27-28.

⁽⁴⁾ يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية (بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، 2012، ص 364.

1. الودائع في حسابات الاستثمار

أ - تعريفها: " هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويل إسلامية وتحقيق أرباح"⁽¹⁾، أي أنها أموال تودع في البنك أو المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد مالي أعلى من العوائد التقليدية لحسابات التوفير. بدلاً من مجرد الاحتفاظ بالأموال بل السماح للمؤسسة المالية باستثمارها في مشاريع مختلفة، مما يعني المشاركة في الأرباح والخسائر.

ب - أنواعها: حسب المادة 55 من التعليمات 20-03 يمكن أن تكون الودائع في حسابات الاستثمار مطلقة أو مقيدة وهي كما يلي: ⁽²⁾

- **الودائع في حسابات الاستثمار المطلقة:** هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة دون أي قيود خاصة على البنك فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.
- **الودائع في حسابات الاستثمار المقيدة:** هي الودائع التي يجب طبقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين أن تحترم الشروط التي يطلبها المودع فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

وفي ختام هذا المبحث، يتضح أن التمويل الإسلامي يمثل نظاماً مالياً متكاملًا يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعله بديلاً مستداماً للتمويل التقليدي. من خلال هذا المبحث، تم تسليط الضوء على دور البنوك التجارية في توفير الخدمات المالية، مع التركيز على التمويل الإسلامي كأحد الحلول المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء بشكل عادل وأخلاقي. كما أن التنوع في صيغ التمويل الإسلامي يعكس مرونة هذا النظام وقدرته على التكيف مع متطلبات العصر، مما يعزز مكانته كركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

⁽¹⁾ القانون رقم 20-02 المعرفة للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 12.

⁽²⁾ القانون رقم 20-03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مرجع سابق، المادة 55.

المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، حيث يرتبط بشكل مباشر بتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل جميع أفراد المجتمع دون استثناء. ومع التحديات التي تواجه الفئات الأقل حظاً، مثل الفقر، البطالة، والعزلة عن النظام المالي الرسمي، برزت الحاجة إلى إيجاد حلول تسهم في إدماج هذه الفئات في النشاط الاقتصادي عبر أدوات مالية ميسورة وفعالة. الشمول المالي لا يقتصر على إتاحة الخدمات المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل تعزيز الفهم والوعي بأهميتها واستخدامها بطرق تساهم في تحسين حياة الأفراد وزيادة الإنتاجية. ومن خلال إستراتيجيات مستدامة وتكنولوجيا مبتكرة، أصبح بالإمكان تقليص الفجوة بين الفئات المختلفة وتحقيق توازن مالي واجتماعي يسهم في تقوية الاقتصاد الوطني ودعم أهداف التنمية المستدامة.

بناءً على ذلك، سيتناول هذا المبحث في المطلب الأول مفاهيم أساسية حول الشمول المالي (تعريف، أهمية، وأهداف) والمطلب الثاني أبعاد ومؤشرات الشمول المالي أما المطلب الثالث كان حول التحديات التي تواجه الشمول المالي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

الشمول المالي هو عملية تهدف إلى ضمان إتاحة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع بشكل عادل ودون استثناء، مما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. ويركز على تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية وخدمات التمويل والتأمين بطريقة آمنة وفعالة.

أولاً - تعريف الشمول المالي

هناك عدة تعاريف للشمول المالي نذكر منها:

التعريف 1: "عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، حيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"؛⁽¹⁾

التعريف 2: "عرفته المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التنقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يناير، 2018، ص 20.

الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الوفاء المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁾؛

التعريف 3: "جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة وبسهل الوصول إليها، وتكون في متناول جميع شرائح المجتمع"⁽²⁾؛

ومن التعاريف السابقة يمكن القول إن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع بطريقة سهلة وآمنة، بحيث تكون مناسبة لاحتياجاتهم ومتاحة بتكاليف معقولة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاندماج الاجتماعي.

ثانيا - أهمية الشمول المالي

تتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي: ⁽³⁾

- **تحسين الوصول إلى خدمات التأمين:** يتيح الشمول المالي للأفراد الوصول إلى منتجات وخدمات التأمين، مما يساعد في حماية الأعمال من المخاطر وتعزيز استقرارها المالي؛
- **تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي:** يساهم الشمول المالي في محاربة الفقر والامية، مما يؤدي إلى تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد؛
- **تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** يساهم الشمول المالي في توفير قنوات مالية رسمية، مما يسهل تتبع المعاملات المالية ويعزز من جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- **توفير خدمات مالية بتكلفة منخفضة:** يتيح الشمول المالي للأفراد استخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبأسعار معقولة، مما يقلل من الحاجة إلى الحسابات غير الرسمية؛
- **تقليل اللجوء إلى الاقتصاد الموازي:** من خلال تقديم خدمات مالية ذات جودة وميزة تنافسية، يساهم الشمول المالي في تقليل لجوء الأفراد إلى الاقتصاد الموازي؛
- **تعزيز كفاءة واستقرار النظام المالي:** من خلال زيادة مشاركة المدخرين والمقترضين في القطاع المالي الرسمي، يساهم الشمول المالي في تحسين فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية.

⁽¹⁾ مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص3.

⁽²⁾ Ozili, Peterson k, **Emerging Market Finance: new challenges and opportunities**, chapter 14: optimal Financial Inclusion, Emerald publishing limited, Bingley, United Kingdom, 2020, p254.

⁽³⁾ مريم عديمة وجواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 02، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012، ص 277.

ثالثاً - أهداف الشمول المالي

نظراً للاهتمام العالمي بتوسع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن أليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول لي الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي فيما يلي: ⁽¹⁾

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية وخاصة الفقراء؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جداً من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي عنصراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى إلى تمكين جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال. لتحقيق هذا الهدف، يتم الاعتماد على تحليل أبعاد الشمول المالي، التي تشمل مدى توفر الخدمات المالية، استخدامها، جودتها، وقدرة الأفراد على التعامل معها. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم مؤشرات محددة لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وفعاليتها، مما يساعد في تحديد الفجوات ووضع السياسات المناسبة.

أولاً - أبعاد الشمول المالي

يتم قياس الشمول المالي في الأنظمة المالية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية تسهم في تعزيز اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي. تركز هذه الأبعاد على معايير دولية لدعم جهود تطوير وتحليل البيانات المالية على المستويين الوطني والعالمي، وتشمل إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، مدى استخدامها، وجودتها مما يعزز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

1. الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية. وقد يتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام

⁽¹⁾ كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، جامعة علي لونيسي البليدة، الجزائر، 2019، ص ص 364-365.

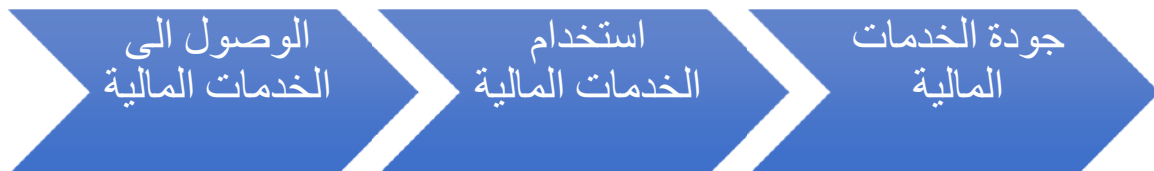
حساب مصرفي مثل التكلفة أو القرب المادي من نقاط الخدمة المصرفية (الفروع، وأجهزة الصراف الآلي، وغيرها). يمكن عادة الحصول على البيانات الخاصة بالوصول من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية؛⁽¹⁾

2. **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدامات العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام العملاء للخدمات المالية، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة؛⁽²⁾

3. **جودة الخدمات المالية:** يعتبر هذا المؤشر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه الخدمة المالية حيث تعتبر جودة الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية.⁽³⁾

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): أبعاد الشمول المالي



المصدر: اعتماداً على ما سبق

ثانياً - مؤشرات الشمول المالي

تستخدم مؤشرات الشمول المالي لقياس مدى وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية واستخدامهم لها، وسيتم اختصارها في الجدول الآتي:

¹⁾ Alliance for Financial Inclusion (AFI), **Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators**, Working Group (FIDWG), Guideline Note No.4, March 2013, P4.

⁽²⁾ فلاح صليحة، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، جامعة أحمد بن يحيى الونش ريس، تيسمسيلت، الجزائر، 2012، ص 282.

⁽³⁾ بوطرفة رشيد وصغير عماد، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره**، مجلة دراسات مقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2020، ص 28.

الجدول رقم (01): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

الأبعاد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية. • نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. • حسابات النقود الإلكترونية. • عدد منافذ وكلاء الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ. • نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والأنترنت للوصول إلى الخدمات المالية. • عدد البطاقات الائتمانية لكل 100000 بالغ. • نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقاط البيع.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • عدد معاملات التجزئة الغير نقدية للفرد الواحد.
جودة الخدمات المالية	• الثقافة والقدرة المالية. • متطلبات الإفصاح والشفافية. • حل النزاعات وحماية المستهلك. • تكاليف استخدام الخدمات المالية. • عوائق الائتمان.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حنين محمد بدر، دور الإشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 16، 18.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي

للشمول المالي عدة تحديات أهمها:⁽¹⁾

- تعزيز المعرفة المالية وتطوير المهارات: يستلزم تحقيق شمول مالي فعال تحسين مستوى الوعي المالي لدى الأفراد، من خلال تنفيذ برامج تعليمية تساهم في فهم المنتجات والخدمات المالية المتاحة. هذه المعرفة تمكن المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية واعية تعزز استقرارهم المالي وتحسن مستوى حياتهم؛
- تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية: يُعد ضمان توفير الخدمات المالية لجميع الفئات المجتمعية، خاصة تلك التي تعاني من صعوبات في الوصول إليها مثل النساء وسكان المناطق النائية، أحد الأهداف الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، من الضروري تبني حلول مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتجاوز العوائق الجغرافية والهيكلية، مما يتيح وصولاً أوسع وأكثر شمولاً للخدمات المالية؛
- تسهيل الحصول على الوثائق الرسمية: يمثل غياب الوثائق القانونية عائقاً أمام شريحة واسعة من السكان تمنعهم من الاستفادة من الخدمات المصرفية. لذا، ينبغي تطوير أنظمة هوية رقمية فعالة ومنخفضة التكلفة لضمان قدرة الجميع على فتح حسابات مصرفية والاستفادة من الخدمات المالية بسهولة؛
- تصميم منتجات مالية تلبي احتياجات الأفراد: يعد توفير خدمات مالية مرنة وقابلة للتكيف مع احتياجات المستهلكين أحد العوامل الأساسية في تعزيز الشمول المالي. ويشمل ذلك تقديم حلول مصممة خصيصاً للعمال المستقلين، رواد الأعمال، والأفراد ذوي الدخل المحدود، بما يساهم في دمجهم في النظام المالي الرسمي؛
- إيجاد حلول لمشكلة الهوية المالية عالمياً: يعتبر نقص الوثائق التعريفية أحد العوامل التي تعيق الأفراد عن فتح حسابات بنكية أو الاستفادة من التسهيلات الائتمانية. لذلك، من الضروري تطوير أنظمة هوية حديثة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي على مستوى العالم، ويفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة للجميع؛
- تعزيز حماية المستهلك المالي: يجب أن تستند الأنظمة المالية إلى أطر تنظيمية واضحة تحمي حقوق المستهلكين، وتضمن الشفافية في التعاملات المالية. كما يتطلب الأمر تعزيز أنظمة المراقبة والرقابة المالية باستخدام التكنولوجيا، لضمان امتثال المؤسسات المصرفية للمعايير المعتمدة.

⁽¹⁾ صباغ رفيقة وغزري سليمة، الشمول المالي في الدول العربية: واقع وأفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2020، ص 517.

وفي ختام هذا المبحث يتضح أن الشمول المالي أحد العوامل المهمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسعى إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وأمان. ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز النشاط الاقتصادي عبر تسهيل عمليات الادخار، التمويل، والتأمين، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل الفجوات الاقتصادية بين فئات المجتمع.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة ركيزة أساسية في أي بحث علمي، حيث تشكل مصدرا مهما لفهم الإطار العام للموضوع وتطوره عبر الزمن. كما تُسهم هذه الدراسات في إثراء البحث من خلال توفير معلومات قيمة ومتنوعة، مما يساعد الباحث على تكوين رؤية شاملة حول جوانب المشكلة والفرضيات المطروحة وسبل معالجتها. وبالنظر إلى أهمية هذه الدراسات، فإنه من الضروري استعراض أبرز الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع التمويل الإسلامي شمول المالي في البنوك التجارية، وذلك لفهم الإسهامات العلمية السابقة وبناء البحث الحالي عليها. لذلك، سيتم تقسيم عرض الدراسات ذات الصلة إلى أربعة مطالب رئيسية، كالتالي:

➤ الدراسات السابقة المحلية؛

➤ الدراسات السابقة الأجنبية؛

➤ مصفوفة الفجوة؛

➤ العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي على ضوء الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

أولا - دريد حنان، غريب الطاوس 2021: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة: عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

• الإشكالية: ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في إيجاد الحلول لتعزيز شمول مالي قائم على تقديم منتجات وخدمات مالية أفضل لمختلف شرائح المجتمع؟

1. أهداف الدراسة

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ دراسة طبيعة صيغ التمويل الإسلامي التي يقدمها بنك البركة ومصرف السلام؛

- ✓ دراسة مدى فعالية هذه الصيغ في استقطاب الفئات التي لا تستخدم الخدمات المصرفية التقليدية؛
- ✓ تطوير استراتيجيات لتعزيز دور البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي؛
- ✓ تحديد المعوقات التي تعيق البنوك الإسلامية في الجزائر من تعميم الشمول المالي.

2. منهج الدراسة

المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي انطلاقاً من جمع استطلاعات الآراء لعملاء البنوك البنكيين ومعالجتهما باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

3. الأدوات المستخدمة للتحليل

- ✓ إجراء مقابلات مع العاملين في البنوك لتقييم وفهم الاستراتيجيات المعمول بها؛
- ✓ توزيع استبيانات على مجموعة مختارة من العملاء لجمع آرائهم؛
- ✓ استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واستخراج العلاقة بين التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي.

4. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ حظيت منتجات التمويل الإسلامية، ومنها المربحة، قبولاً واسعاً بين العملاء، خاصة أولئك الذين يتجنبون التعامل مع الفوائد الربوية؛
- ✓ تمكنت البنوك الإسلامية من استقطاب فئات جديدة من العملاء، مثل الأفراد العاملين في القطاعات غير الرسمية؛

- ✓ شكل نقص الوعي المالي وافتقار المناطق النائية لفروع بنكية عوائق أمام تعزيز الشمول المالي.

ثانياً - آمنة خلع 2022: دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة العراق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، شعبة العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

- الإشكالية: ما دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بالإشارة إلى حالة الجزائر؟

1. أهداف الدراسة

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة العلاقة بين الصناعة المصرفية الإسلامية والشمول المالي؛
- ✓ تحليل تجربة العراق في تطبيق الشمول المالي من خلال المصارف الإسلامية؛
- ✓ تقييم دور المصارف الإسلامية في تقديم الخدمات المالية للفئات المهمشة أو غير المشمولة بالخدمات المالية التقليدية؛
- ✓ تحديد أهم التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي خصوصا ما تعلق بالمنتجات الإسلامية.

2. منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، مع الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع التطورات المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية. كما تم اعتماد منهج دراسة منهج دراسة الحالة لتحليل تجربة العراق مع إجراء مقارنات بين تجارب الدول الأخرى لتقييم الأداء وتحديد التحديات واقتراح حلول مناسبة.

3. الأدوات المستخدمة للتحليل

- ✓ تحليل البيانات المالية والإحصائية؛
- ✓ الاعتماد على مؤشرات قياس الشمول المالي لتوضيح مدى وصول الخدمات المالية؛
- ✓ مقارنة الأداء بين الدول؛
- ✓ مراجعة التقارير والدراسات السابقة لتعزيز التحليل.

4. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية تسهم بفعالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية تتناسب مع احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية؛

- ✓ تجربة العراق أهرت نجاحًا محدودًا في تعزيز الشمول المالي بسبب تحديات تنظيمية وتشغيلية تواجه المصارف الإسلامية؛
- ✓ وجدت الدراسة وجود ضعف في الوعي المالي لدى بعض الافراد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- ✓ الحاجة إلى تطوير اللوائح التنظيمية لدعم التوسع المصارف الإسلامية وضمان شمول مالي أوسع.

ثالثا _ Mohammed Ayoub Ledhem, 2022 : Role of Islamic Finance on Enhancing Financial Inclusion : Recommended Lessons for Algeria from The Malaysian Experiment.

محمد أيوب لدهم، 2022: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دروس مستفادة من التجربة الماليزية لتطبيقها في الجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 06، الجزء 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

1. أهداف الدراسة

وهدفنا هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل أثر التمويل الإسلامي في دعم وتعزيز الشمول المالي؛
- ✓ دراسة التجربة الماليزية وتقييم مدى نجاحها في هذا المجال؛
- ✓ مقارنة واقع التمويل الإسلامي بين ماليزيا والجزائر؛
- ✓ اقتراح استراتيجيات لدعم وتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر؛
- ✓ تقديم حلول لتعزيز البنية التحتية المالية الإسلامية في الجزائر.

2. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على التحليل المقارن لتحليل دور التمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي، وذلك من خلال مقارنة التجريبتين الماليزية والجزائرية. كما تتناول الدراسة تحليل السياسات المالية والبيانات الاقتصادية في كلا البلدين، بهدف تحديد العوامل التي ساهمت في النجاح والتحديات التي تعيق التقدم في هذا المجال.

3. الأدوات المستخدمة للتحليل

- ✓ مراجعة الدراسات السابقة والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية؛
- ✓ تحليل البيانات الإحصائية والمالية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والشمول المالي في ماليزيا والجزائر؛
- ✓ تحليل السياسات المالية الإسلامية ودورها في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز انتشارها.

4. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت التجربة الماليزية أن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي متطلبات مختلف شرائح المجتمع؛
- ✓ تواجه الجزائر تحديات عدة، من أبرزها الحاجة إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لدعم نمو قطاع التمويل الإسلامي بشكل أكثر فاعلية؛
- ✓ تقترح الدراسة الاستفادة من بعض الممارسات الناجحة في ماليزيا، مثل تعزيز البنية التحتية المالية، وتصميم منتجات مالية إسلامية تتناسب مع احتياجات المجتمع، إلى جانب رفع مستوى الوعي حول أهمية الخدمات المصرفية الإسلامية.

رابعا - حرواش زينب إيمان، زروقي بلال 2023: دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات، مجلة المعيار، المجلد 27، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- الإشكالية: كيف تساهم النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

1. أهداف الدراسة:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحديد مفهوم الشمول المالي وأهميته في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ عرض تجربة النوافذ المصرفية الإسلامية في الجزائر ومدى تأثيرها في توفير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة؛
- ✓ تحليل الصعوبات التي تواجه هذه النوافذ في تعزيز الشمول المالي؛

✓ تقديم مقترحات لتعزيز كفاءة النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي بشكل أفضل.

2. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والاستنباطي، حيث ركزت على تحديد الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية والشمول المالي، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن ثم تحليلها لاستخلاص النتائج.

3. الأدوات المستخدمة للتحليل

✓ جمع المعلومات من الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بموضوع البحث؛

✓ تحليل واقع هذه النوافذ في الجزائر، والتحديات التي تواجهها في تعزيز الشمول المالي.

4. نتائج الدراسة

✓ النوافذ الإسلامية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، لا سيما للأشخاص الذين يتجنبون التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية؛

✓ انخفاض مستوى الوعي بالخدمات المالية الإسلامية بين الجمهور؛

✓ ضرورة تحديث التشريعات والأنظمة لمواكبة متطلبات التمويل الإسلامي؛

✓ الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لتقديم خدمات أكثر كفاءة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولاً - محمد عقيل زائد، رمضان عبد الوهاب أبو سنية 2024: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين، مجلة جامعة الزيتونة، المجلد 28، العدد 28.

• الإشكالية: ما دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي عند عملاء المصارف الإسلامية الليبية؟

1. أهداف الدراسة

وهدفنا هذه الدراسة إلى:

✓ تحديد الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يمكن أن تجذب مختلف فئات المجتمع؛

- ✓ استقطاب شرائح المجتمع المختلفة، بغض النظر عن مستوياتهم المالية والمعيشية، من خلال استخدام أدوات مالية مبتكرة ومتنوعة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تحليل دور صيغ التمويل التكافلي في تحقيق توزيع أكثر عدلا للثروة؛
- ✓ دراسة سبل دمج الأفراد ذوي الدخل المحدود في النظام المالي من خلال حلول تمويلية مبتكرة.

2. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحثان بجمع معلومات حول الظاهرة المدروسة، ثم تحليلها لفهم العوامل المؤثرة والعلاقات المحتملة. ثم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، ومعالجتهما باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

3. الأدوات المستخدمة في التحليل

- ✓ توزيع استبيانات على مجموعة مختارة من العملاء لجمع آرائهم؛
- ✓ تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم تطبيق الأساليب الإحصائية والاستدلالية المناسبة لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

4. نتائج الدراسة

- ✓ يُعتبر التمويل الإسلامي وسيلة فعالة لتوفير الخدمات والمنتجات المالية، مما يسهل على الأفراد الوصول إليها واستخدامها؛
- ✓ يساعد التمويل الإسلامي على إدماج الفئات التي كانت تُستبعد سابقاً من النظام المالي التقليدي، خصوصاً الأفراد الذين يبحثون عن تعاملات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لعملاء مصرف اليقين، مما يُساعد على دمج المزيد من الأفراد ضمن النظام المالي الرسمي.

ثانياً - YOUSSOUF Ali Bamba, ELHACHLOUFI Mostafa, 2021: Islamic finance and Financial inclusion: a comparative study between WAEMU and MENA, Africa scientific journal, vol 3, numéro 8

1. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة تأثير التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في المنطقتين؛
- ✓ تحديد الفروقات الرئيسية في تطبيق التمويل الإسلامي بين WAEMU و MENA؛
- ✓ تحليل التحديات التي تواجه الشمول المالي في المنطقتين؛
- ✓ تحديد القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها النظام المالي الإسلامي لهذه الدول.

2. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن حيث تمت مقارنة تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين WAEMU و MENA، والمنهج التحليلي تم تحليل البيانات المتعلقة بالتمويل الإسلامي ومؤشرات الشمول المالي في المنطقتين.

3. الأدوات المستخدمة في التحليل

- ✓ جمع بيانات من مصادر مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومؤسسات مالية إقليمية؛
- ✓ تحليل التقارير السنوية للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية في المنطقتين؛
- ✓ استخدام برامج تحليل إحصائي لدراسة العلاقات بين التمويل الإسلامي والشمول المالي.

4. نتائج الدراسة

- ✓ أظهرت الدراسة أن التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على تعزيز الشمول المالي في كل من منطقتي WAEMU و MENA؛
- ✓ أظهرت الدراسة أن التمويل الإسلامي له تأثير قوي وفعال في تعزيز الشمول المالي في منطقة MENA، وذلك بسبب وجود بنية تحتية مالية متطورة وانتشار واسع للمنتجات المالية الإسلامية؛
- ✓ على الرغم من وجود تأثير إيجابي للتمويل الإسلامي على الإدماج المالي في منطقة WAEMU، إلا أن هذا التأثير كان أقل وضوحًا مقارنة بمنطقة MENA بسبب نقص الوعي المالي وضعف البنية التحتية المالية؛

✓ ساهم التمويل الإسلامي في دمج الفئات التي كانت مستبعدة من النظام المالي التقليدي، خاصة تلك التي تفضل التعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ثالثاً - يونس صوالحي 2023: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية، 2023، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 14، العدد 1، جامعة إنسيف، ماليزيا.

1. أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ استعراض أسس ومبادئ الشمول المالي الرقمي وفقاً لجهود المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي ومجموعة العشرين؛

✓ تأسيس مبادئ حاکمة للشمول المالي الرقمي الإسلامي باستخدام التجربة الماليزية كنموذج نظراً لتمييزها في هذا المجال.

2. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث قام الباحث بوصف الشمول المالي الرقمي التقليدي والإسلامي، مع التركيز على التجربة الماليزية كنموذج، والمنهج التحليلي بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها، بهدف فهم الروابط والعلاقات بين عناصر الشمول المالي الرقمي الإسلامي، مما مكن الباحث من الوصول إلى استنتاجات دقيقة ووضع توصيات ذات صلة.

3. الأدوات المستخدمة في التحليل

✓ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشمول المالي الرقمي، بما في ذلك الجهود العالمية التي تبذلها المؤسسات مثل البنك الدولي ومجموعة العشرين، بالإضافة إلى المبادئ والأسس التي تحكم هذا المجال؛

✓ تحليل التجربة الماليزية كنموذج رائد في مجال الشمول المالي الرقمي الإسلامي، حيث تم تحليل السياسات والممارسات التي اعتمدتها ماليزيا لتعزيز هذا المجال؛

✓ مقارنة وتقييم الجهود والمبادئ العالمية مع تلك المتبعة في السياق الإسلامي، بهدف تحديد مدى التوافق والتباين، واستنتاج الدروس المستفادة.

4. نتائج الدراسة

- ✓ أهداف الشمول المالي التقليدي تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية كما أن هذا التوافق يدعم إمكانية دمج المبادئ الإسلامية في استراتيجيات الشمول المالي الرقمي؛
- ✓ ضرورة المراجعة الشرعية لبيئة التكنولوجيا المالية، حيث تضمن هذه المراجعة توافق الخدمات الرقمية مع المبادئ الإسلامية لتعزيز ثقة المستخدمين؛
- ✓ تطوير الأطر القانونية والتشريعية والفنية لدعم الشمول المالي الرقمي الإسلامي، كما يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية كنموذج ناجح في هذا المجال؛

رابعاً - Priyonggo Suseno, Yeny Fitriyani 2018 : Role of the development of Islamic finance to financial inclusion : empirical study in Islamic banking countries, journal ekonomi & keuangan Islam, vol 4, No.1, universitas Islam Indonesia, Yogyakarta, Indonesia

1. أهداف الدراسة

وهدفنا هذه الدراسة إلى:

- ✓ قياس مستوى الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعمل فيها المصارف الإسلامية؛
- ✓ تحليل العلاقة بين تطوير التمويل الإسلامي والشمول المالي؛
- ✓ تقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الشمول المالي.

2. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، حيث يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية لفهم العلاقة بين المتغيرات مثل تطوير التمويل الإسلامي والشمول المالي.

3. الأدوات المستخدمة في التحليل

- ✓ تم استخدام مؤشر Sharma للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي؛
- ✓ تم استخدام برامج إحصائية متخصصة لإجراء تحليل الانحدار لتقدير العلاقة بين تطوير التمويل الإسلامي والشمول المالي.

4. نتائج الدراسة

- ✓ متوسط مؤشر الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي هو 22.2، مع أعلى مؤشر للكويت (56.7) وأدنى مؤشر للسودان (2.8)؛
- ✓ تطوير التمويل الإسلامي له تأثير سلبي صغير على الشمول المالي، مما يشير إلى أنه لا يساهم بشكل كبير في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ✓ الشمول المالي يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى البطالة والدخل القومي؛
- ✓ النماذج الإحصائية المستخدمة أظهرت نتائج متسقة وقوية، مؤكدة أن العوامل الاقتصادية الكلية تلعب دوراً أكبر في تحديد مستوى الشمول المالي مقارنة بتطوير التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث: مصفوفة الفجوة

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	Priyonggo Suseno, Yeny Fitriyani	يونس صوالحي	YOUSSOUF Ali Bamba, ELHACHLO UFI Mostafa	محمد عقيل زائد، رمضان عبد الوهاب أبو سنيينة	حرواش زينب إيمان، زروقي بلال	Mohammed Ayoub Ledhem	آمنة خلع	دريد حنان، غريب الطاوس	
دور تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي	Role of the developme nt of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic Banking countries	تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة المالية	Islamic finance and financial inclusion: a comparative study between WAEMU and MENA	دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين، مجلة جامعة الزيتونة	دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات	Role of Islamic Finance on Enhancing Financial Inclusion: Recommended Lessons for Algeria from The Malaysian Experiment	دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة العراق	دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة: عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر	موضوع الدراسة

الهدف من الدراسة	تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة حالة بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر.	تحليل دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مع التركيز على حالة العراق.	تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية.	تحليل دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لدى عملاء مصرف اليقين في ليبيا	مقارنة تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي بين منطقتي WAEMU و MENA.	استعراض أسس ومبادئ الشمول المالي الرقمي الإسلامي باستخدام التجربة الماليزية كنموذج.	تحليل العلاقة بين تطوير التمويل الإسلامي والشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي وتقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الشمول المالي.	قياس أثر تبني صيغ التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة أبعاد الشمول المالي (الوصول، الاستخدام، الجودة) لدى عملاء البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.
الحد المكاني	بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر	المصارف الإسلامية في العراق	الجزائر وماليزيا	النوافذ الإسلامية في الجزائر	مصرف اليقين في ليبيا	دول WAEMU (مثل السنغال، ساحل العاج) ودول MENA مثل (مصر، المغرب).	ماليزيا	ماليزيا	البنك الوطني الجزائري تبسة

النهج الدراسي	2021	2022	2022	2023	2024	2021	2023	2018	2025
النهج الدراسي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي	المنهج التحليلي والتاريخي	المنهج الوصفي والتاريخي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج المقارن والتحليلي	المنهج الوصفي التحليلي	المنهج التحليلي الكمي	المنهج الوصفي التحليلي
النتائج	أظهرت الدراسة أن منتجات التمويل الإسلامي لاقت قبولا واسعا، لكنها واجهت تحديات مثل نقص الوعي المالي.	أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية تسهم بفعالية في الشمول المالي، لكنها تواجه تحديات تنظيمية.	أظهرت الدراسة أن التجربة المالية ناجحة، بينما تواجه الجزائر تحديات قانونية وتنظيمية	أظهرت الدراسة أن النوافذ الإسلامية تلعب دورا مهما، لكنها تواجه تحديات مثل انخفاض الوعي المالي	أظهرت الدراسة أن التمويل الإسلامي يسهم في دمج الفئات المستبعدة من النظام المالي التقليدي	أظهرت الدراسة أن التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي، لكنه أقوى في منطقة MENA.	أظهرت الدراسة أن الشمول المالي الرقمي الإسلامي يمكن أن يعزز الثقة بين المستخدمين	تطوير التمويل الإسلامي له تأثير محدود على زيادة الشمول المالي، في حين أن العوامل الاقتصادية الكلية (مثل البطالة والدخل القومي) هي العوامل الأكثر تأثيرا.	أظهرت الدراسة أن تبني صيف التمويل الإسلامي ساهم في تعزيز الشمول المالي، خاصة في بُعدي الوصول والجودة، مع بقاء الاستخدام في مستوى متوسط بسبب ضعف الوعي المالي. كما بيّنت النتائج وجود رضا عام لدى العملاء وتوصيات بتكثيف الترويج للخدمات الإسلامية .

من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي على ضوء الدراسات السابقة

العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي هي علاقة تكاملية تعكس الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لفئات واسعة من المجتمع. يمكن تحليل هذه العلاقة من خلال عدة جوانب رئيسية، مع الإشارة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

1. التمويل الإسلامي كبديل مالي عادل: ويكون ذلك من خلال

- **التوافق مع الشريعة الإسلامية:** يقدم التمويل الإسلامي منتجات مالية تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، مثل تحريم الفائدة (الربا) والتركيز على المشاركة في المخاطر. هذه المبادئ تجعله خياراً مناسباً للأفراد الذين يبحثون عن تعاملات مالية عادلة ومتوافقة مع قيمهم الدينية. وقد أشارت دراسة **دريد حنان وغريب الطاوس (2021)** إلى أن التمويل الإسلامي نجح في استقطاب فئات جديدة من العملاء، خاصة الذين يتجنبون التعامل مع الفوائد الربوية.⁽¹⁾
- **جذب الفئات غير المتعاملة مع البنوك:** هناك فئات كبيرة من المجتمع، خاصة في الدول الإسلامية، لا تتعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية أو ثقافية. التمويل الإسلامي يوفر لهذه الفئات بديلاً مالياً يتوافق مع قيمها، مما يساهم في شمولها مالياً. وقد أكدت دراسة **آمنة خلج (2022)** أن المصارف الإسلامية تسهم بفعالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية تتناسب مع احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية.⁽²⁾

2. تعزيز العدالة المالية والاقتصادية:

- **المشاركة في المخاطر:** يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يجعله أكثر عدلاً من الناحية الاقتصادية. هذا النهج يشجع على توزيع أكثر إنصافاً للثروة ويدعم الفئات ذات الدخل المحدود. وقد أظهرت دراسة **محمد أيوب لدهم (2022)** أن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.⁽³⁾

- **التمويل الأصغر الإسلامي:** يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي أداة فعالة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات الفقيرة. هذا النوع من التمويل يساعد على

⁽¹⁾ دريد حنان وغريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة لعينة من متعاملين بنك البركة ومصرف السلام، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021.

⁽²⁾ آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: حالة العراق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022.

⁽³⁾ محمد أيوب لدهم، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 06، الجزء 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2022.

تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية. وقد أشارت دراسة حرواش زينب إيمان وزروقي بلال (2023) إلى أن النوافذ الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

3. دعم المشاريع الحقيقية والتنمية الاقتصادية:

- **التركيز على الاقتصاد الحقيقي:** التمويل الإسلامي يركز على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والمشروعة، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة. هذا النهج يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركًا رئيسيًا للاقتصاد. وقد أشارت دراسة محمد عقيل زائد ورمضان عبد الوهاب أبو سنيّة (2024) إلى أن التمويل الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي لعملاء المصارف الإسلامية.⁽²⁾

- **الاستثمار في البنية التحتية:** يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دورًا مهمًا في تمويل مشاريع البنية التحتية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، مثل بناء المدارس والمستشفيات والطرق. وقد أظهرت دراسة ELHACHLOUFI Mostafa و YOUSSEUF Ali Bamba (2021) أن التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على تعزيز الشمول المالي في كل من منطقتي WAEMU و MENA.⁽³⁾

4. التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي:

- **نقص الوعي المالي:** يعاني العديد من الأفراد من نقص في الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية وكيفية استخدامها. هذا النقص في الوعي يحد من قدرة التمويل الإسلامي على جذب فئات جديدة. وقد أشارت دراسة يونس صوالحي (2023) إلى أن نقص الوعي بالخدمات المالية الإسلامية يعد عائقًا رئيسيًا أمام تعزيز الشمول المالي.⁽⁴⁾

- **التكلفة العالية:** تكاليف إنشاء وتشغيل المؤسسات المالية الإسلامية قد تكون أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يؤثر على قدرتها على الوصول إلى الفئات المهمشة. وقد أظهرت

⁽¹⁾ حرواش زينب إيمان وزروقي بلال، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات، مجلة المعيار، المجلد 27، العدد 30، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023.

⁽²⁾ محمد عقيل زائد ورمضان عبد الوهاب أبو سنيّة، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على عملاء مصرف اليقين، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، المجلد 28، العدد 28، 2024.

⁽³⁾ YOUSSEUF ALI BAMBA, ELHACHLOUFI MOSTAFA, **Islamic finance and financial inclusion: a comparative study between WAEMU and MENA**, Africa Scientific Journal, Vol 03, No 08, 2021.

⁽⁴⁾ يونس صوالحي، تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 14، العدد 10، جامعة إنسيف، ماليزيا، 2023.

دراسة YENY FITRIYANI و PRIYONGGO SUSENO (2018) أن التمويل الإسلامي يواجه تحديات في تعزيز الشمول المالي بسبب التكلفة العالية.⁽¹⁾

5. الفرص المستقبلية لتعزيز العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي:

• **الابتكار المالي:** يمكن للتمويل الإسلامي أن يستفيد من التطورات التكنولوجية، مثل التمويل الرقمي الإسلامي، لتوسيع نطاق وصوله إلى الفئات المهمشة. وقد أشارت دراسة **يونس صوالحي (2023)** إلى أن التمويل الرقمي الإسلامي يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي.⁽²⁾

• **تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة:** يمكن للحكومات والمؤسسات المالية الإسلامية العمل معًا لتعزيز الشمول المالي من خلال وضع سياسات تدعم التمويل الإسلامي وتسهل وصوله إلى الفئات المهمشة. وقد أشارت دراسة **محمد أيوب لدهم (2022)** إلى أن تطوير الأطر القانونية والتنظيمية يمكن أن يدعم نمو قطاع التمويل الإسلامي.⁽³⁾

من خلال ما سبق، يتضح أن التمويل الإسلامي يمثل أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث يوفر بدائل مالية عادلة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. هذه الخصائص تجعله خيارًا مناسبًا للفئات التي ترفض التعامل مع النظام المالي التقليدي بسبب مخالفته لقيمها الدينية أو الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز العدالة الاقتصادية من خلال التركيز على المشاركة في المخاطر ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة.

ومع ذلك، فإن تحقيق الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي يواجه عدة تحديات، أبرزها نقص الوعي المالي، والتكلفة العالية لتأسيس المؤسسات المالية الإسلامية، والحاجة إلى إطار تنظيمي قوي يدعم هذا القطاع. لتعزيز هذه العلاقة، يمكن الاستفادة من التطورات التكنولوجية، مثل التمويل الرقمي الإسلامي، وتطوير سياسات تدعم التوسع في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

في النهاية، يمكن القول إن التمويل الإسلامي ليس مجرد بديل مالي، بل هو أداة لتحقيق العدالة المالية والاقتصادية. من خلال تعزيز الوعي المالي، وتطوير الأطر التنظيمية، والابتكار في المنتجات المالية، يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دورًا أكبر في تحقيق الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة.

¹⁾ PRIYONGGO SUSENO, YENY FITRIYANI, **Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries**. Journal of Economics & Islamic Finance, Vol 04, No 01, Universitas Islam Indonesia, Yogyakarta, Indonesia, 2018.

⁽²⁾ يونس صوالحي، نفس المرجع

⁽³⁾ محمد أيوب لدهم، مرجع سابق

خلاصة

تم في هذا الفصل تناول الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والشمول المالي، من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والبنوك التجارية. كما تم تسليط الضوء على الصيغ التمويلية المتاحة في البنوك الإسلامية، وأثرها في توفير حلول مالية تتماشى والشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأبعاده، مع التركيز على التحديات التي قد تواجه المؤسسات المالية في سعيها لتحقيق هذا الهدف.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، تبين الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع. إن هذا الفصل يشكل الأساس النظري الذي يساعد في فهم العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، ويضع الأسس اللازمة للانتقال إلى دراسة تطبيقية في الفصول القادمة.

الفصل الثاني:
دراسة حالة البنك
الوطني الجزائري
وكالة تبسة - 491-

تمهيد

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية حول دور صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة (491). وقد جاء هذا الجانب التطبيقي بهدف دعم ومقارنة ما تم التطرق إليه في الفصل النظري، من خلال محاولة الوقوف على مدى تطبيق المفاهيم والمبادئ النظرية للتمويل الإسلامي في الواقع العملي، ومدى تأثيرها الفعلي على تحسين مؤشرات الشمول المالي لدى العملاء.

وقد تم جمع البيانات وتحليلها من خلال استبيان موجه لعينة من زبائن الوكالة، قصد معرفة آرائهم وتقييمهم للصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة، ومدى إسهامها في تسهيل وصولهم إلى الخدمات المصرفية، واستخدامها بجودة مقبولة. وقد تم اعتماد أساليب تحليل كمية باستخدام برنامج SPSS ، وذلك لاختبار الفرضيات المطروحة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة، و سيتم تقسيم هذا الفصل إلى :

➤ المبحث الأول: الصيغ المقدمة من طرف وكالة تبسة - 491-

➤ المبحث الثاني: الإجراءات الميدانية لتبني صيغ التمويل الإسلامي وكالة تبسة -

-491

المبحث الأول: الصيغ المقدمة من طرف وكالة تبسة -491-

مع تنامي الاهتمام بالتمويل الإسلامي في الجزائر، سارعت البنوك العمومية إلى إدماج هذا النمط من الخدمات لتلبية احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين. ويعتبر البنك الوطني الجزائري من بين المؤسسات السبّاقة إلى ذلك، من خلال فتح نوافذ للتمويل الإسلامي بعدة وكالات، من بينها وكالة تبسة. في هذا الإطار، سنقوم بتقديم عام للوكالة، ثم التعرف على الصيغ الإسلامية المعتمدة فيها، وأخيراً رصد تطور الإقبال على هذه الصيغ خلال الفترة المدروسة.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-

تعتبر الوكالة الرئيسية -491- في تبسة من الفروع البارزة للبنك الوطني الجزائري، حيث تتميز بموقعها الذي يسهل وصول العملاء إليها، وتقديمها لخدمات مصرفية شاملة، بما في ذلك الصيرفة الإسلامية، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتلبية احتياجات مختلف الفئات.

أولاً - نشأة الوكالة الرئيسية تبسة -491-

تم إنشاء الوكالة الرئيسية تبسة -491- بموجب القرار الصادر في 13 أبريل 1985، وهي إحدى أهم الوكالات الرئيسية التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بعنابة، حيث مُنحت الرقم الاستدلالي 491. وتتفرع منها وكالات فرعية وهي:

➤ وكالة فرعية لولاية تبسة -483-

➤ وكالة فرعية لبلدية ونزة -484-

➤ وكالة فرعية لبلدية العاتر -486-

ثانياً - مهام الوكالة الرئيسية تبسة -491-

للوكالة الرئيسية تبسة -491- عدة مهام من أهمها:

- فتح مختلف أنواع الحسابات؛
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية، مثل السحب، الإيداع، والتحويل؛
- تحصيل الشيكات وإجراء عمليات التحويل؛
- التعامل مع الأوراق التجارية، بما يشمل التحصيل والخصم؛

- تنفيذ عمليات الصرف؛
- تسهيل الإجراءات المرتبطة بالمعاملات الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بالتجارة الدولية، مثل التحويلات الخارجية للتسوية، فتح الاعتمادات المستندية، وإدارة العقود التجارية الأجنبية عبر التحويل الحر أو التحصيل المستندي؛
- دعم التعاملات التجارية من خلال تقديم الضمانات للمتعاملين الراغبين في المشاركة في المناقصات؛
- توفير خدمة تأجير الخزائن الحديدية.

ثالثا- أهداف الوكالة الرئيسية تبسة -491-

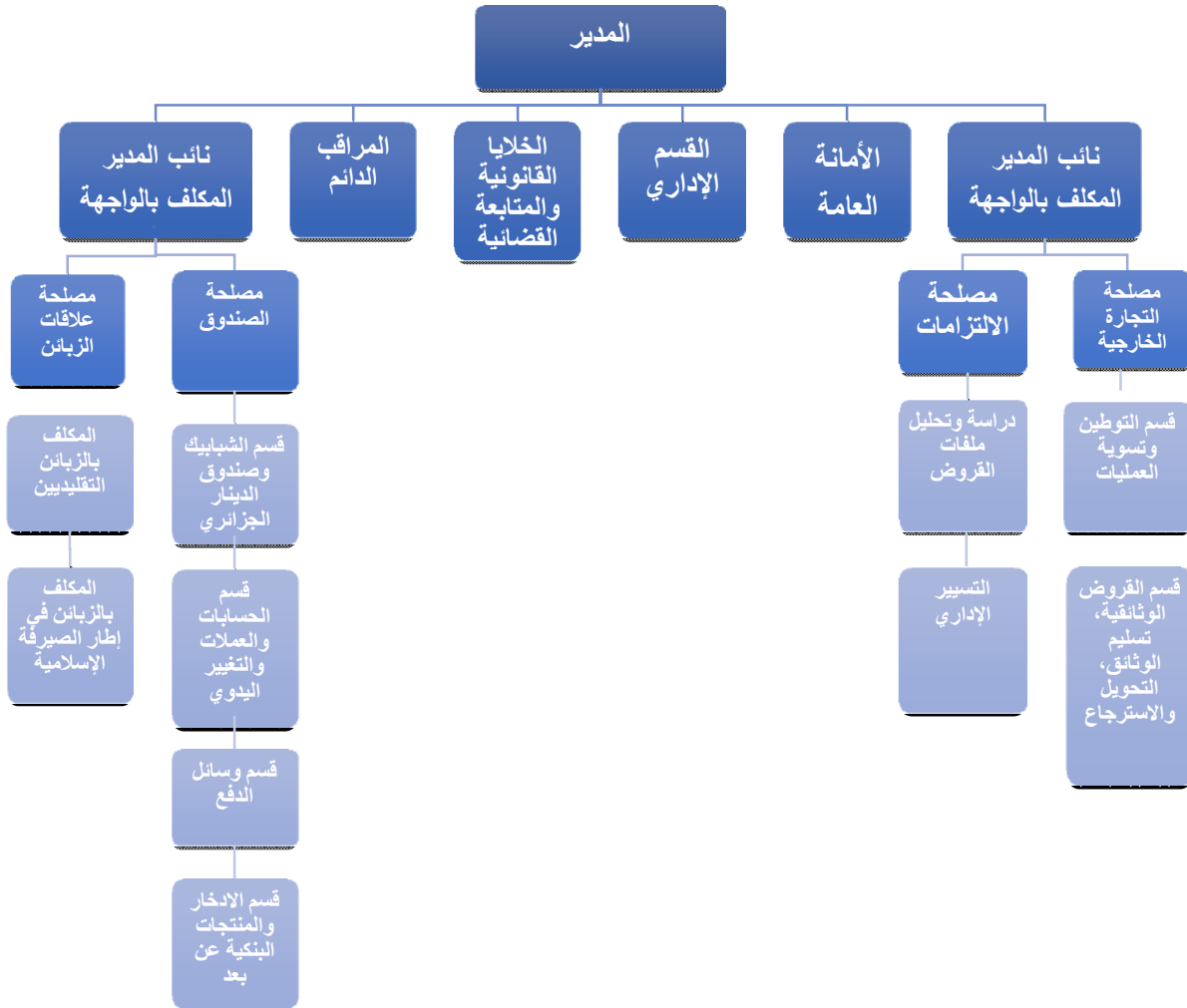
تسعى الوكالة لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- تحقيق الربحية باعتبارها كياناً معنوياً يحمل صفة التاجر، خاصة بعد الإصلاحات النقدية التي منحت البنوك استقلالية تامة وفقاً للأطر القانونية المستحدثة، مما جعل الالتزام بمبدأ الكفاءة والربحية أمراً ضرورياً في تسيير نشاطها؛
- مواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة منها لتحسين سرعة ودقة تنفيذ العمليات المصرفية؛
- تلبية احتياجات العملاء عبر توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقليل التكاليف وتسريع الإنجاز؛
- إدماج تقنيات حديثة في المعاملات المصرفية، مثل البطاقات البنكية بأنواعها المختلفة، واعتماد أنظمة تسوية مالية عالمية مثل نظام "سويفت" ضمن الوكالات الرئيسية لتسهيل العمليات المالية.
- دعم الفاعلين الاقتصاديين عبر تقديم حلول تمويلية متنوعة، ما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمار المنتج، وخلق فرص عمل جديدة.

رابعا - الهيكل التنظيمي للوكالة الرئيسية تبسة -491-

يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة-491- للبنك الوطني الجزائري بتبسة الإطار الرسمي الذي يُحدد توزيع الأنشطة والمهام داخل مختلف المصالح، بما يساهم في تنظيم العمل وتنسيقه بكفاءة. ويُعد هذا الترتيب الداخلي عنصراً أساسياً لضمان السير الحسن للعمليات البنكية اليومية وتحقيق الانسجام بين الوظائف المختلفة، في سبيل تقديم خدمات مالية فعالة ومتناسقة مع تطلعات الزبائن، حيث يظهر كما يلي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة - 491 -



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (الملحق رقم 01)

يبرز الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بتبسة توزيعا دقيقا للمهام والمسؤوليات، بما يعكس اعتمادا الإدارة على منهجية إدارية واضحة ومتكاملة. يظهر المدير على رأس الهيكل، مدعوما بنائين يشرف كل منهما على واجهة معينة من العمل المصرفي؛ حيث يتولى الأول الإشراف على النشاطات المرتبطة بالتعامل المباشر مع الزبائن، في حين يُعنى الثاني بمهام الدعم والمعالجة الداخلية. تضم الواجهة الأمامية مصلحتين أساسيتين، هما الصندوق وعلاقات الزبائن (بفروعها التقليدي والإسلامي)، مما يدل على انفتاح الوكالة على تنويع خدماتها المالية. أما الواجهة الخلفية فتتضمن مصلحتي الالتزامات والتجارة الخارجية، ما يعكس تركيزاً على العمليات البنكية المتقدمة. ويكمل هذا التنظيم وجود أقسام دعم كالأمانة العامة والمراقبة الدائمة والشؤون القانونية، التي تلعب دوراً في ضبط

الأداء وضمن جودة الخدمات. هذا البناء التنظيمي يتيح للوكالة العمل بفعالية ويعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية في بيئة مصرفية متطورة.

المطلب الثاني: الصيغ المعتمدة للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-

أصبح التمويل الإسلامي يشكل خيارًا إستراتيجيًا في المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث شرعت المؤسسات البنكية، ومن بينها البنك الوطني الجزائري، في اعتماد صيغ إسلامية بديلة عن التمويلات الربوية وهذا بما يتماشى مع متطلبات المجتمع الجزائري ذات المرجعية الإسلامية. وتستمد هذه الصيغ مرجعيتها من القرآن الكريم، السنة النبوية، والإجماع الفقهي، كما تحظى بمصادقة هيئات الرقابة الشرعية المختصة.

تتميز الصيغ المعتمدة بكونها مبنية على عقود مشروعة مثل البيع، الإجارة، المشاركة، والمضاربة، ما يجعلها متكاملة من حيث الشرعية والفعالية الاقتصادية. وقد صنف البنك الوطني الجزائري هذه الصيغ إلى فئتين: صيغ موجهة للأفراد، وأخرى موجهة للمؤسسات، والتجار، والحرفيين، وأصحاب المهن الحرة والفلاحين

أولا - صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للأفراد

1. **مراوحة السيارات:** تمويل مخصص للأفراد يمكنهم من اقتناء سيارة جديدة أو مستعملة دون اللجوء إلى الفائدة. يشتري البنك السيارة من المورد ثم يقوم ببيعها للزبون بسعر يتضمن هامش ربح معلوم ومتفق عليه. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).

▪ **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة بشرط وهو أن يمتلك البنك السيارة حقيقة ويتحمل مسؤوليتها قبل بيعها، مع إعلام الزبون بسعر الشراء وهامش الربح. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).

2. **مراوحة التجهيزات:** تمويل مخصص لاقتناء تجهيزات منزلية كهرومنزلية، إلكترونية، أو أثاث، وهي صيغة بيع تتضمن هامش ربح. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).

▪ **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة بشرط تحديد نوع التجهيزات وسعرها الأصلي وهامش الربح بشكل واضح. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).

3. **المراوحة العقارية:** تمويل مخصص تمويل مخصص لشراء سكن جاهز، أو قطعة أرض، أو لترميم عقار قائم. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).

- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة بشرط أن يكون العقار مملوكًا للبنك قبل بيعه للزبون، ويتم توثيق البيع بهامش ربح متفق عليه. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 4. **الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك:** تمويل على أساسه يؤجر البنك للزبون عقارًا أو منقولًا، مع وعد بتمليكه بعد نهاية مدة الإيجار. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة بشرط الفصل بين عقد الإيجار والوعد بالتمليك، وأن تكون الأجرة محددة مسبقًا. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 5. **الإستصناع (داري):** تمويل مخصص لبناء سكن شخصي غير موجود بعد، ويُنفذ عن طريق مقاول لصالح الزبون. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** عقد الإستصناع جائز بشرط تحديد المواصفات بدقة، السعر، والمدة الزمنية، ويمنع بيع ما لم يُتملك فعليًا. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 6. **السبيل:** تمويل مخصص لتغطية تكاليف أداء مناسك الحج، على شكل قرض حسن دون أي فائدة أو أرباح. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** القرض الحسن مشروع في الإسلام إذا لم يكن مشروطًا بزيادة، ويعد من أبواب التكافل والتيسير، شرط أن يُسدّد في الأجل المتفق عليه دون مقابل إضافي. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).

ثانيا - صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات، التجار، أصحاب المهن الحرة، الحرفيين والفلاحين

1. **إجارة التجهيزات:** هو تمويل يُمكن المؤسسات من استغلال تجهيزات أو وسائل إنتاج لفترة زمنية محددة مقابل أجرة متفق عليها، دون نقل للملكية. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة بشرط لأنها عقد الإجارة، وهو جائز شرعًا بشرط أن يكون الأصل المؤجّر مملوكًا للبنك، وأن تُحدد مدة الإجارة وقيمتها بوضوح. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
2. **مراوحة الاستثمار:** تمويل موجه لاقتناء مواد أو تجهيزات أو خدمات تساهم في توسعة أو تطوير النشاط المهني أو الاستثماري للمؤسسة. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).

- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة على أساس عقد المرابحة للآمر بالشراء، بشرط امتلاك البنك الأصل أو الخدمة محل التمويل قبل بيعها للمؤسسة مع تحديد مقدار هامش الربح. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 3. **مرابحة الاستغلال:** هو تمويل يهدف إلى تلبية حاجيات استغلال قصيرة الأجل، مثل شراء مواد أولية أو مستهلكات. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة فهي ضمن إطار المرابحة، بشرط أن يتحقق التملك الحقيقي للبضاعة من البنك، ومن ثم إعادة بيعها للزبون مع تبين السعر والربح. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 4. **الإستصناع:** عقد يُطلب بموجبه من جهة معينة (البنك مثلاً) إنجاز منتج أو بناء حسب طلب الزبون، مع الاتفاق مسبقاً على السعر والمواصفات والمدة. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة على أساس تحديد جميع مواصفات المصنوع، الأجل، والسعر مسبقاً. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- **الإستصناع (الترقية العقارية):** تمويل يستخدم لمشاريع البناء أو التهيئة العقارية لصالح المؤسسات، كإنجاز مقر مهني، أو ترقية عقارية تجارية. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة شرعاً على أساس تحديد المواصفات الدقيقة للعقار أو المشروع، الأجل، والسعر، مع إمكانية الدفع المسبق أو المؤجل. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- **الإستصناع (بيع على التصاميم):** تستخدم هذه الصيغة لإنجاز مشاريع بناء أو إنتاج وفقاً لتصميم أو مواصفات يطلبها الزبون، حيث يتفق الطرفان على السعر والمهلة. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).
- **الجانب الشرعي:** هذه الصيغة تعتبر جائزة شرعاً على شرط تحديد كافة عناصر العقد من نوع المصنوع، الزمن، التكلفة، والمواصفات، ويستخدم عادة في البناء والصناعة. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).
- 5. **السلم:** هي الصيغة تستخدم لتمويل دعم الإنتاج المستقبلي، حيث يدفع البنك كامل الثمن مقدماً مقابل سلعة تُسلم لاحقاً وفقاً لشروط متفق عليها. (للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق المرفق 2).

▪ الجانب الشرعي: هذه الصيغة تعتبر جائزة شرعاً بالنص والإجماع، ويتم استخدامها خاصة في القطاعات الفلاحية أو الإنتاجية. يشترط فيها تحديد مواصفات السلعة، الكمية، الأجل، مكان التسليم، والدفع الكامل في مجلس العقد. (أنظر الملحق الشرعي المرفق 3).

المطلب الثالث: تطور الإقبال على صيغ التمويل الإسلامي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة -491-

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة توجها ملحوظا من البنوك العمومية نحو تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك في إطار سعيها لتلبية احتياجات شريحة كبيرة من المجتمع التي تفضل التعاملات المالية الشرعية. وقد أسهمت هذه الخطوة في جذب عدد كبير من الأفراد الذين كانوا يعزفون سابقاً عن التعامل مع البنوك التقليدية، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً لمدى انتشار هذه الخدمات انطلاقاً من السجلات الفعلية المتوفرة في فرع وكالة تبسة التابع للبنك الوطني الجزائري.

أولاً - تطور عدد ومبالغ ملفات التمويل الإسلامي

يعكس الجدول الإحصائي المسجل من طرف وكالة تبسة خلال الفترة الممتدة من نهاية ديسمبر 2021 إلى نهاية مارس 2025 تطوراً تصاعدياً في كل من عدد ومبالغ الحسابات الإسلامية.

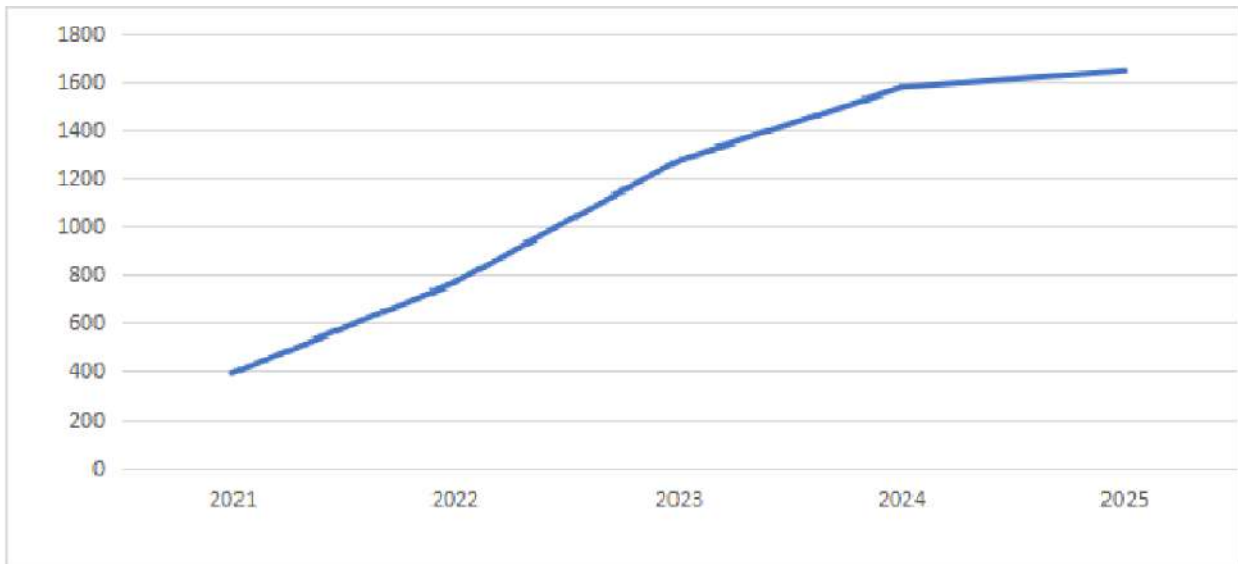
الجدول رقم (03): تطور الحسابات الإسلامية بوكالة تبسة (31 ديسمبر 2021 - 31 مارس 2025)

التاريخ	عدد الحسابات	المبلغ الإجمالي (دج)
31 ديسمبر 2021	392	177.236.831,76
31 ديسمبر 2022	769	289.558.407,24
31 ديسمبر 2023	1275	438.441.018,44
31 ديسمبر 2024	1576	550.110.862,76
31 مارس 2025	1646	591.337.020,03

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الملحق رقم (4)

يُظهر الجدول أن عدد الحسابات ارتفع، ما يدل على تزايد إقبال العملاء على التمويل الإسلامي، كما يمكن ملاحظة ما يلي:

- تضاعف عدد الحسابات المصرفية الإسلامية بشكل تدريجي من 392 حسابا في نهاية 2021 إلى 1646 حسابا في مارس 2025.
 - ارتفع الحجم الإجمالي للودائع من حوالي 177 مليون دينار جزائري إلى ما يفوق 591 مليون دينار، يعكس ارتفاع حجم الودائع الإسلامية هذا نمو ثقة العملاء في المنتجات المصرفية الإسلامية وزيادة الإقبال عليها كبديل آمن ومتوافق مع الشريعة.
 - يعود هذا النمو إلى عوامل متعددة، منها تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية، وتكثيف الحملات التوعوية، وتسهيل إجراءات فتح الحسابات المتوافقة مع الشريعة.
- إن هذا الارتفاع يعكس ديناميكية السوق المحلية ومدى تفاعل الأفراد مع البدائل البنكية الإسلامية، خاصة في ظل تنامي الوعي الديني والاقتصادي لدى شريحة واسعة من المتعاملين.
- ومن أجل إبراز هذا التطور بشكل أكثر وضوحا وسهولة في التفسير، تم تمثيل البيانات الواردة في الجدول السابق بصريا من خلال الشكل التالي، الذي يعكس الاتجاه التصاعدي في عدد الحسابات المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2021-2025.
- الشكل رقم (04): تطور عدد الحسابات المصرفية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة بين ديسمبر 2021 ومارس 2025.**



المصدر: من اعداد الطالبية

يتضح من المنحنى البياني تسجيل نمو مستمر في عدد الحسابات الإسلامية المفتوحة على مستوى وكالة تبسة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى مارس 2025، مما يعكس تزايد ثقة العملاء في الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا - تطور الإقبال على صيغ التمويل الإسلامي في وكالة تبسة - البنك الوطني الجزائري (من 2021 إلى مارس 2025)

يمثل تمويل الأفراد والمؤسسات وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي أحد أبرز أوجه النشاط المصرفي الحديث الذي تسعى البنوك التجارية إلى تعزيزه، لا سيما في ظل الطلب المتزايد على منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة. وتعتبر وكالة تبسة التابعة للبنك الوطني الجزائري من النماذج التي تبنت هذا التوجه، حيث لوحظ نمو ملحوظ في عدد التمويلات الإسلامية الممنوحة خلال الفترة من ديسمبر 2021 إلى مارس 2025.

يبين الجدول الآتي تطور حجم وعدد التمويلات الممنوحة بصيغ إسلامية مختلفة:

الجدول رقم (04): تطور صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في وكالة تبسة (2021 - مارس 2025)

السنة	عدد الملفات	الصيغة التمويلية	القيمة الإجمالية (دج)
31/12/2021	2	مرابحة عقارية	4.994.166,66
	0	مرابحة تجهيزات	0,00
	0	مرابحة سيارات	0,00
	0	إجارة عقارية	0,00
31/12/2022	3	مرابحة عقارية	12.606.666,66
	1	مرابحة تجهيزات	94.999,88
	0	مرابحة سيارات	0,00
	0	إجارة عقارية	0,00
31/12/2023	4	مرابحة عقارية	17.209.117,16

السنة	عدد الملفات	الصيغة التمويلية	القيمة الإجمالية (دج)
	36	مرابحة تجهيزات	6.204.541,94
	0	مرابحة سيارات	0,00
	0	إجارة عقارية	0,00
31/12/2024	4	مرابحة عقارية	32.120.963,96
	66	مرابحة تجهيزات	20.596.372,00
	0	مرابحة سيارات	0,00
	0	إجارة عقارية	0,00
31/03/2025	7	مرابحة عقارية	32.120.963,96
	70	مرابحة تجهيزات	22.085.597,59
	0	مرابحة سيارات	0,00
	0	إجارة عقارية	0,00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (4).

يظهر الجدول السابق تطوّر عدد الملفات والقيمة الإجمالية لأربعة أنواع من صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في وكالة تبسة، وهي: مرابحة عقارية، مرابحة تجهيزات، مرابحة سيارات، وإجارة عقارية. يلاحظ من خلال الأرقام المسجلة تطورا تدريجيا من حيث عدد الملفات وقيم التمويلات، مع اختلاف في وتيرة اعتماد كل صيغة حسب طبيعة الحاجة والطلب.

أولا - المرابحة العقارية

تعتبر صيغة المرابحة العقارية الأكثر اعتماداً خلال الفترة المدروسة.

- فقد انطلقت بـ 2 ملف فقط سنة 2021 بقيمة قاربت 5 مليون دج، لتصل إلى 7 ملفات في مارس 2025 بقيمة تجاوزت 32 مليون دج.

- هذا التطور يعكس الطلب المتزايد على تمويل السكن وفق صيغة شرعية، وهو ما يعزز ثقة العملاء في هذا النوع من التمويلات.
- الارتفاع اللافت في القيمة الإجمالية بين 2022 و 2024 يشير إلى تسجيل مشاريع سكنية ذات قيمة عالية تم تمويلها عبر هذه الصيغة.

ثانياً: مرابحة تجهيزات

- شهدت هذه الصيغة نمواً ملحوظاً بدءاً من سنة 2022، حيث سُجل أول ملف بقيمة 94.999 دج، لتتسارع وتيرة الإقبال عليها بعد ذلك:
- 36 ملفاً في 2023 بقيمة فاقت 6.2 مليون دج.
- ثم 66 ملفاً في 2024 و 70 ملفاً في مارس 2025، مع ارتفاع القيمة إلى أكثر من 22 مليون دج في آخر فترة.
- يُفسر هذا الارتفاع إلى تنامي حاجة المؤسسات المصغرة والمستفيدين من برامج دعم الشباب إلى اقتناء معدات وآلات إنتاج، مع حرصهم على الاستفادة من تمويلات تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

ثالثاً - مرابحة السيارات

- على عكس الصيغ السابقة، لم تسجل أي عملية تمويل ضمن هذه الصيغة خلال كامل الفترة المدروسة.
- قد يرجع ذلك إلى غياب اتفاقيات تمويلية مع وكلاء معتمدين، أو إلى توجه الزبائن نحو تمويل السيارات عبر صيغ أخرى أو بطرق تقليدية.

رابعاً - الإجارة العقارية

- لم تسجل كذلك أي عملية تمويل فعلي عبر هذه الصيغة في السنوات الأخيرة، رغم جاهزيتها ضمن منتجات التمويل الإسلامي.
- يحتمل أن يكون السبب في ذلك هو ضعف الوعي بهذه الصيغة أو تعقيد الإجراءات المتعلقة بها مقارنة بالمرابحة، أو لكونها حديثة الطرح في السوق المحلي.
- ويمكن تمثيل المعطيات السابقة في الشكل البياني الآتي لتسهيل ملاحظة التغيرات السنوية بشكل أدق وأكثر وضوحاً.

المبحث الثاني: الإجراءات الميدانية لتبني صيغ التمويل الإسلامي و وكالة تبسة - 491 -

يتطلب البحث في دور تبني صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة وكالة تبسة إتباع منهجية علمية دقيقة تعتبر الإطار الذي يوجه الدراسة نحو استخلاص نتائج موضوعية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيتم الاعتماد على أدوات جمع البيانات المناسبة، مثل الاستبيانات والمقابلات، والتي ستسهم في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة تبرز مدى تأثير التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي، وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

✓ تقديم أداة الدراسة؛

✓ التحليل الوصفي للاستبيان؛

✓ اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

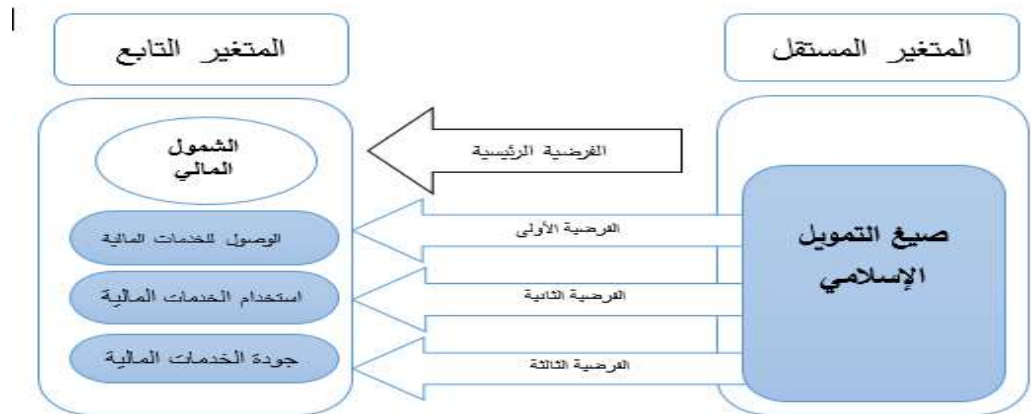
المطلب الأول: تقديم أداة الدراسة

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية المستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية (أنظر الملحق رقم 5)، لذا فقد تضمن الاستبيان قائمة من الأسئلة المحددة مسبقا استنادا إلى التأطير النظري الذي تم وضعه واعتماده في الدراسة، وذلك من أجل اختبار الفرضيات وتحقيق الهدف من الموضوع.

أولا - أداة الدراسة

1. نموذج الدراسة

الشكل رقم (05): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على محاور الاستبيان.

2. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من عملاء البنك الوطني الجزائري، تم أخذ عينة عشوائية من عملاء البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، خلال فترة التربص تم جمع 80 استمارة بعد مواجهة بعض الصعوبات في عملية الجمع، ونتيجة التقيد بفترة معينة للتربص لم يتمكن جميع المستهدفين من المشاركة في هذه الدراسة، والذي بدوره يفسر العدد المحدود من الاستثمارات

3. **محتوى الاستثمار:** تم تصميم الاستثمار كأداة للمساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لتحقيق أغراض البحث، وقد اشتملت الاستثمار على محاور تتضمن متغيرات الدراسة على شكل 23 سؤالاً متسلسلاً تم صيغتها بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها، وبهدف الإحاطة بمعلومات عامة حول المتعاملين مع وكالة تبسة فقد تم طرح أسئلة تمهيدية لاستمارة الاستبيان تتعلق بالمعلومات الشخصية وذلك للتعريف بالعينة وتكوين قاعدة معطيات عنه. وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزئين تتمثل فيما يلي:

- **الجزء الأول:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية وتتمثل في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة.

- **الجزء الثاني:** اشتمل هذا الجزء على محورين أساسيين هما:

- **المحور الأول:** تضمن مجموعة من العبارات الخاصة بالتمويل الإسلامي والمقدرة بـ 13 عبارة.

- **المحور الثاني:** تضمن هذا المحور مجموعة من العبارات الخاصة بالشمول المالي والمقدرة بـ 10 عبارات موزعة على المحاور الفرعية الآتية: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

4. مقياس الاستثمار

لقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي، والسبب في ذلك أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً في قياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، كما تم تقييم المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على أساس المتوسط المعياري أو الفرضي 3، والمحسوب بالطريقة التالية:

المتوسط المعياري = مجموع أوزان أبعاد المقياس / عدد أبعاد المقياس بالتالي: $3 = 5/5 + 4 + 3 + 2 + 1$

أما **طول الفئة** فهو: المدى مقسوماً على خلايا أو أبعاد المقياس، حيث المدى للمقياس الخماسي يعبر عنه كالتالي:

الحد الأقصى للسلم منقوص منه **الحد الأدنى** أي: $5 - 1 = 4$. بالرجوع إذن إلى طول الفئة نجد:

طول الفئة = $5/4 = 0.8$. يمكننا الآن التعبير على المقياس الخماسي ليكرت في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): سلم ليكرت الخماسي

الإجابات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: مسعود ربيع وجرودي رندة، تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 30، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

ملاحظة: تم عكس سلم ليكرت الخماسي عند التحليل، حيث تشير القيم الأدنى إلى درجة موافقة أعلى، والقيم الأعلى إلى درجة عدم موافقة أكبر.

وحتى يمكن قياس مدى موافقة أفراد العينة حيث تم إعطاء نقاط لهذه الاجابات، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): قيمة المتوسط الحسابي ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	المستوى
الفئة الأولى	من 01 إلى أقل من 1,80	موافق بشدة مرتفع جدا
الفئة الثانية	من 1,80 إلى أقل من 2,60	موافق مرتفع
الفئة الثالثة	من 2,60 إلى أقل من 3,40	محايد متوسط
الفئة الرابعة	من 3,40 إلى أقل من 4,20	غير موافق منخفض
الفئة الخامسة	من 4,20 إلى أقل من 05	غير موافق بشدة منخفض جدا

المصدر: بوكليخة لطيفة، محاضرات تحليل قواعد البيانات باستخدام SPSS، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم تجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

ثانيا - اختبار ثبات وصدق الاستبيان

لتطبيق الأساليب الإحصائية واختبار الفرضيات، كان من الضروري التحقق من صدق وثبات الاستبيان. ولزيادة موثوقية وموضوعية الاستبيان، قامت الطالبة بعرضه أولاً على الأستاذة المشرفة، ثم على مجموعة من الأساتذة الآخرين بغرض التحكيم (أنظر الملحق رقم 6) وتقديم الملاحظات اللازمة لإجراء التعديلات المطلوبة. تم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لوضع الاستبيان في صيغته النهائية، وهو ما يعرف بالصدق الظاهري للاستبيان. الهدف من ذلك هو التأكد من صلاحية استمارة الاستبيان كأداة قياس قبل استخدامها في الدراسة، مما يساهم في تحقيق مستوى عالٍ من تعميم النتائج.

يمكن التحقق من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، حيث تتراوح قيمته بين 0 و 1، وتعتبر القيمة الأدنى المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 0.6 وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التمويل الإسلامي	13	0,942
الشمول المالي	10	0,856
المعامل الكلي	23	0,943

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات لجميع معاملات الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المعيارية 0.6 حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل (0,943) ومنه الاستبانة تتمتع بالثبات وصدق أداة الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للاستبيان

سوف نقوم بتحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال الاستبانة المقدمة لزبائن البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، وذلك باستخدام برنامج SPSS، مع الاستعانة بالأدوات الإحصائية المناسبة لتقديم وصف دقيق لبيانات العينة. ويهدف هذا التحليل إلى الوصول إلى نتائج موضوعية تساهم في توضيح واقع تبني صيغ التمويل الإسلامي، ومدى تأثيرها على توسيع قاعدة الشمول المالي، من خلال قياس تصورات وآراء المعنيين بخصوص الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

أولا - تحليل متغيرات البيانات الشخصية

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

يمثل الجدول والشكل المواليين توزيع العينة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (08): توزيع العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	56	70
أنثى	24	30
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

يتضح من الجدول رقم (06) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، حيث أن ما نسبته 70% هم من فئة الذكور، في حين قدرت نسبة الإناث بـ 30%، يعكس هذا التفاوت سيطرة نسبية للذكور ضمن العينة، وهو ما قد يرتبط بطبيعة مرتادي البنك أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على التعاملات البنكية في المنطقة.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

سيتم تصنيف بيانات العينة إلى أربع فئات بناءً على متغير السن، كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب متغير العمر.

السن	التكرار	النسبة %
أقل من 25 سنة	16	20
من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة	34	42,5
من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	21	26,3
أكثر من 45 سنة	9	11,3
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

تظهر البيانات أن الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 25 و 45 سنة تحتل النسبة الأكبر بنسبة 68,8%، تليها فئة أقل من 25 سنة بنسبة 20%، ثم فئة أكثر من 45 سنة بنسبة 11,3%. هذا التوزيع يبرز أن

البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة يولي اهتماماً خاصاً بالفئة العمرية المتوسطة (من 25 إلى 45 سنة)، مما يعكس تركيز البنك على استقطاب المتعاملين من هذه الفئة العمرية التي تعد الأكثر نشاطاً اقتصادياً. كما أن تواجد فئة أقل من 25 سنة بنسبة 20% يعكس سعي البنك لتوسيع قاعدة عملائه من الشباب، وهو ما يعزز الشمول المالي ويعكس سياسة البنك في جذب مختلف الفئات العمرية.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول والشكل الموالين توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي.

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	16	20
جامعي	56	70
أخرى	8	10
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

من خلال الجدول، نلاحظ أن فئة الحاصلين على مستوى جامعي تمثل الأغلبية بنسبة 70%، وهو ما يدل على أن معظم المتعاملين يتمتعون بتكوين أكاديمي يمكن أن يساهم في تعزيز وعيهم المالي وتفاعلهم الإيجابي مع مختلف الخدمات البنكية. وتأتي في المرتبة الثانية فئة الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 20%، تليها فئة "أخرى" بنسبة 10%، والتي قد تضم مستويات تعليمية متنوعة مثل التكوين المهني أو التعليم المتوسط. هذا التوزيع يعكس تركيبة تعليمية متوازنة، ويفتح المجال أمام البنك لتطوير عروضه بما يتماشى مع خصوصية كل فئة.

4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

يوضح الجدول والشكل الموالين توزيع أفراد العينة وفقاً للوظيفة.

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أعمال حرة	24	30
موظف	39	48,8
متقاعد	6	7,5
طالب	11	13,8
المجموع	80	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

تشير المعطيات الإحصائية إلى أن فئة الموظفين تمثل الشريحة الأكبر بنسبة 48.8%، وهو ما يعكس انخراط هذه الفئة بشكل واسع في التعاملات البنكية واهتمامها بصيغ التمويل المتوفرة، لاسيما تلك المتوافقة مع أحكام الشريعة. وتأتي فئة أصحاب الأعمال الحرة في المرتبة الثانية بنسبة 30%، مما يشير إلى توجه هذه الفئة نحو بدائل تمويلية مرنة تتماشى مع طبيعة نشاطها. أما فئة الطلبة فقد سجلت نسبة 13.8%، ما يعكس اهتماماً متزايداً من هذه الفئة الناشئة بالمجال البنكي رغم محدودية مصادر دخلها، في حين جاءت فئة المتقاعدين بنسبة 7.5%، وهي نسبة متوقعة بالنظر إلى استقرار وضعهم المالي وعدم حاجتهم المتكررة للتمويل.

ثانياً - تحليل محاور الدراسة

سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل استنتاجات أفراد المجتمع نحو متغيرات الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (SPSS).

1. عرض نتائج المحور الأول

يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (1-13) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (12): تحليل عبارات المحور الأول.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرار والنسبة	السلم العبارات
مرتفع	0,84858	1,9625	1	6	3	49	21	التكرار	العبرة 01
			1,3	7,5	3,8	61,3	26,3	النسبة	
مرتفع	0,08101	2,0625	1	5	7	52	15	التكرار	العبرة 02
			1,3	6,3	8,8	65	18,8	النسبة	
مرتفع	0,94098	2,2750	1	11	10	45	13	التكرار	العبرة 03
			1,3	13,8	12,5	56,3	16,3	النسبة	
مرتفع	0,93287	2,1250	2	6	10	44	18	التكرار	العبرة 04
			2,5	7,5	12,5	55	22,5	النسبة	
مرتفع	0,88590	2,0000	2	5	4	49	20	التكرار	العبرة

05	النسبة	25	61,3	5	6,3	2,5			
06	التكرار	13	52	8	5	2	2,1375	0,85305	مرتفع
	النسبة	16,3	65	10	6,3	2,5			
07	التكرار	10	46	13	8	3	2,3500	0,95599	مرتفع
	النسبة	12,5	57,5	16,3	10	3,8			
08	التكرار	11	47	13	7	2	2,2750	0,89972	مرتفع
	النسبة	13,8	58,8	16,3	8,8	2,5			
09	التكرار	12	40	11	15	2	2,4375	1,04147	مرتفع
	النسبة	15	50	13,8	18,8	2,5			
10	التكرار	14	45	11	9	1	2,2250	0,91368	مرتفع
	النسبة	17,5	56,3	13,8	11,3	1,3			
11	التكرار	17	38	13	11	1	2,2625	0,99038	مرتفع
	النسبة	21,3	47,5	16,3	13,8	1,3			
12	التكرار	21	43	6	8	2	2,0875	0,98333	مرتفع
	النسبة	26,3	53,8	7,5	10	2,5			
13	التكرار	16	42	11	9	2	2,2375	0,98397	مرتفع
	النسبة	20	52,5	13,8	11,3	2,5			
المحور الأول: التمويل الإسلامي									
							2,1833	0,7079	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور التمويل الإسلامي، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (2,1833) بالانحراف المعياري المقدّر بـ(0,7079)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الثانية من مقياس ليكرت الخماسي، مما يدل على وجود درجة موافقة جيدة من طرف المستجوبين حول هذا المحور. وتم ترتيب العبارات حسب درجة موافقة المستجوبين كالآتي:

- جاءت العبارة رقم (01) (لديك معرفة جيدة بمفهوم التمويل الإسلامي وصيغته المختلفة الموجودة في وكالة البنك الجزائري تبسة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ(1,9625)، وهو يقع ضمن الفئة الثانية من فئات سلم ليكرت الخماسي، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري لها بـ(0,84858)

- جاءت العبارة رقم (05) (شروط التمويل بالمرباحة واضحة وسهلة الفهم بالنسبة لي كعميل في وكالة البنك الجزائري تبسة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر بـ(2,0000)، مما يدل كذلك على درجة موافقة معتبرة من طرف المستجوبين، مع انحراف معياري بلغ (0,88590).
- جاءت العبارة رقم (02) (يوفر البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة معلومات كافية وواضحة حول التمويل الإسلامي عند الطلب) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ(2,0625)، وهو يشير إلى موافقة معتبرة أيضاً، وقدر الانحراف المعياري بـ(0,08101).
- جاءت العبارة رقم (12) (يسهل التمويل بالإجارة على العملاء امتلاك الأصول تدريجي من خلال التأجير المنتهي بالتمليك في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2,0875)، مما يعبر عن درجة موافقة متوسطة إلى مرتفعة، بانحراف معياري (0,98333).
- جاءت العبارة رقم (06) (توفر المضاربة فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح متوافقة مع الشريعة في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2,1375)، مع انحراف معياري (0,85305)، مشيرة إلى موافقة إيجابية.
- جاءت العبارة رقم (04) (أرى أن صيغة المرباحة هي الأكثر استخداماً وتمويلًا في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2,1250)، مع انحراف معياري (0,93287).
- جاءت العبارة رقم (10) (يساهم التمويل بالسلم في دعم المنتجين من خلال بيع منتجاتهم مقدماً في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2,2250)، بانحراف معياري (0,91368)، مشيرة إلى درجة موافقة متوسطة.
- جاءت العبارة رقم (13) (توفر وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة خيارات تمويل بالإجارة تتناسب مع احتياجاتك كعميل) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2,2375)، مما يعكس درجة توافق متوسطة مع محتوى العبارة، مع انحراف معياري (0,98397).
- جاءت العبارة رقم (11) (يجد العملاء في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة أن التمويل بالسلم هو حل تمويلي مناسب لاحتياجاتهم الإنتاجية) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (2,2625)، وانحراف معياري (0,99038).
- جاءت كل من العبارة رقم (03) (تتوافق المنتجات الإسلامية لدى وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة مع احتياجاتي المالية) والعبارة رقم (08) (يستخدم الإستصناع بشكل فعال في تمويل المشاريع الإنتاجية في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) معاً في المرتبة العاشرة بمتوسط مشترك قدره

(2,2750)، مما يدل على مستوى مقبول من الموافقة، مع انحراف معياري بلغ (0,94098) و(0,89972) على التوالي.

• جاءت العبارة رقم (07) (تقدم وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة توضيحات كافية لطريقة توزيع الأرباح والخسائر في المضاربة) في المرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (2,3500)، بانحراف معياري (0,95599).

• وأخيراً، جاءت العبارة رقم (09) (توفر وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة مرونة في شروط الإستصناع تجذبك كعميل) في المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2,4375)، مما يدل على أدنى درجة موافقة مقارنة بباقي العبارات، مع انحراف معياري (1,04147).

تبين النتائج أن آراء العملاء تميل إلى الرضا المعتدل فيما يخص التمويل الإسلامي. وقد أظهرت الصيغ المعتمدة، خاصة المربحة، مستوى مقبولاً من الفهم والوضوح لدى أغلب المستجوبين، في حين برزت بعض الصيغ الأخرى كالمضاربة والإستصناع بدرجة أقل من القبول، ما يدل على ضرورة تحسين عرض هذه المنتجات وشرح مزاياها بشكل أوضح للعملاء

2. عرض نتائج المحور الثاني

يتم اختبار بيانات هذا المحور من خلال الفقرات من (14-23) من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (13): تحليل عبارات المحور الثاني.

السلم العبارات	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
العبارة 01	التكرار	34	28	4	11	3	2,0125	1,17456	مرتفع
	النسبة	42,5	35	5	13,8	3,8			
العبارة 02	التكرار	33	34	6	6	1	1,85	0,94266	مرتفع
	النسبة	41,3	42,5	7,5	7,5	1,3			
العبارة 03	التكرار	3	7	5	17	48	4,25	1,14184	منخفض جدا
	النسبة	3,8	8,8	6,3	21,3	60			
العبارة 04	التكرار	21	40	7	9	3	2,1625	1,06073	مرتفع
	النسبة	26,3	50	8,8	11,3	3,8			
العبارة 05	التكرار	40	32	5	3	0	1,6375	0,76710	مرتفع جدا
	النسبة	50	40	6,3	3,8	0			

العبارة	التكرار	11	37	15	16	1	2,4875	1,00623	مرتفع
06	النسبة	138	463	188	20	13			
العبارة	التكرار	23	43	5	7	2	2,0250	0,96751	مرتفع
07	النسبة	28,7	53,8	6,3	8,8	2,5			
العبارة	التكرار	27	39	6	6	2	1,85	0,88732	مرتفع
08	النسبة	33,8	48,8	7,5	7,5	2,5			
العبارة	التكرار	23	41	7	6	3	1,9625	0,97362	مرتفع
09	النسبة	28,7	51,2	8,8	7,5	3,8			
العبارة	التكرار	23	41	7	6	3	2,0625	1,01062	مرتفع
10	النسبة	28,7	51,2	8,8	7,5	3,8			
المحور الثاني: الشمول المالي									
							2,230	0,65977	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

نلاحظ من الجدول أن إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالمحور الثاني "الشمول المالي"، حيث بلغ متوسط الموافقة العام (2,230) مع انحراف معياري مقدّر بـ(0,65977)، ويدخل هذا المتوسط ضمن الفئة الثانية من سلم ليكرت الخماسي، مما يدل على وجود درجة موافقة إيجابية من طرف المستجوبين نحو توفر مظاهر الشمول المالي. وتم ترتيب العبارات حسب درجة موافقة المستجوبين كما يلي:

- العبارة رقم (05) (أفضل شخصيًا استخدام المنتجات الإسلامية على التقليدية في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ(1,6375) وانحراف معياري (0,76710)، مما يدل على درجة موافقة عالية.
- العبارة رقم (02) (تعد إجراءات فتح الحسابات المصرفية الإسلامية في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة سهلة وميسرة) جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1,8500) وانحراف معياري (0,94266)، تعبر عن درجة رضا معتبرة.
- العبارة رقم (08) (الموظفون في الشباك الإسلامي يتمتعون بكفاءة ومعرفة كافية لإرشاد العملاء في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1,8500) وانحراف معياري (0,88732)، مما يعبر عن تقدير لجودة الكفاءات البشرية.

- العبارة رقم (09) (أشعر بالرضا تجاه جودة الخدمة وسرعة تنفيذ المعاملات في الشباك الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1,9625) وانحراف معياري (0,97362)، مما يدل على رضا جيد من طرف العملاء.
- العبارة رقم (01) (تعتبر المنتجات الإسلامية المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة متاحة لجميع فئات المجتمع) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2,0125) وانحراف معياري (1,17456).
- العبارة رقم (07) (المنتجات المصرفية المقدمة في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة تلبي احتياجاتي بكفاءة) جاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2,0250) وانحراف معياري (0,96751)، مما يشير إلى درجة رضا معتبرة حول كفاءة الخدمات.
- العبارة رقم (10) (المنتجات الإسلامية قادرة على منافسة ما تقدمه البنوك التقليدية في وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة) جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2,0625) وانحراف معياري (1,01062).
- العبارة رقم (04) (أستخدم فعليًا المنتجات الإسلامية لأنها تلبي احتياجاتي المالية) جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2,1625) وانحراف معياري (1,06073).
- العبارة رقم (06) (توفر وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة خيارات دفع إلكترونية متطورة) جاءت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (2,4875) وانحراف معياري (1,00623)، حصلت على تقييم متوسط يميل قليلًا إلى الإيجابية، ما يدل على أن الخدمات الرقمية تحتاج إلى تحسين أو أن هناك ضعفًا في الوعي بها.
- العبارة رقم (03) (توفر وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة الفروع والنوافذ الإسلامية بشكل كاف في مختلف المناطق) جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (4,2500) وانحراف معياري (1,14184)، وهو متوسط مرتفع يدل على درجة عدم موافقة معتبرة من طرف العينة المستجوبة، مما يعكس وجود لضعف في التغطية الجغرافية لخدمات الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

في هذا المطلب، سيتم التحقق من صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف قياس أثر التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي لدى عملاء البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.

1. اختبار التوزيع الطبيعي: في إطار اختبار الفرضيات الإحصائية، تم أولاً تقييم التوزيع الطبيعي للبيانات باعتباره شرطاً أساسياً لتطبيق الأساليب الإحصائية المعلمية. ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الدراسة على تحليل معاملي الالتواء والتفرطح كمؤشرين رئيسيين لتحديد مدى توافق توزيع البيانات مع التوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (14): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الالتواء	معامل التفلطح
التمويل الإسلامي	0,845	1,819
الشمول المالي	0,858	1,116

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

تعتبر البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً إذا تراوحت قيم معامل الالتواء بين (-1) و $(+1)$ ، بينما يعتبر معامل التفلطح مقبولاً إذا تراوح بين (-3) و $(+3)$. وعليه، فإن الوقوع ضمن هذه الحدود يشير إلى تماثل البيانات مع التوزيع الطبيعي، مما يبرر استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في تحليل الفرضيات.

2. اختبار الفرضيات

➤ اختبار الفرضيات الفرعية

لاختبار الفرضيات استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط Régression Simple كما هو موضح أدناه:

• الفرضية الفرعية الأولى

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (Spearman)	معامل التحديد R^2	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
التمويل الإسلامي	بعد الوصول للخدمات المالية	1.769	0.428	0.550	0.302	5.815	33.812	أقل من 0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

نلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط الموضحة في الجدول أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للتمويل الإسلامي على بعد الوصول للخدمات، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (5.815)، وهي أكبر من القيمة الجدولية، وبلغت الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من 0.001، مما يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

كما تشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يفسر نسبة 30.2% من التغيرات التي تطرأ على الوصول للخدمات، وهو ما يعكس مساهمة معتبرة لهذا المتغير في تفسير التباين في الوصول. وبلغ معامل الارتباط ($R = 0.550$)، وهو معامل إيجابي متوسط يدل على وجود علاقة ارتباط مباشرة بين المتغيرين، أما قيمة F المحسوبة (33.812) فهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001، مما يؤكد معنوية النموذج ككل. وبناءً على ما سبق، وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الإسلامي على بعد الوصول للخدمات في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، عند مستوى دلالة 0.05."

ويعود هذا الأثر إلى كون أدوات التمويل الإسلامي تتيح للزبائن فرصاً أكبر للحصول على خدمات مالية تتوافق مع معتقداتهم، مما يساهم في تعزيز وصولهم إلى النظام البنكي.

• الفرضية الفرعية الثانية

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (Spearman)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
التمويل الإسلامي	بعد استخدام الخدمات المالية	0.635	0.669	0.637	0.406	7.307	53.390	$0.001 >$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لدور التمويل الإسلامي على بعد استخدام الخدمات المالية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (7.307) وهي أكبر من القيمة الجدولية التقريبية (حوالي 1.99)، مما يدل على أن العلاقة معنوية. كما بلغت قيمة F المحسوبة (53.390) وهي دالة إحصائياً عند مستوى ($\text{Sig} < 0.001$).

وتمثل قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.406$ ما نسبته 40.6% من التباين في استخدام الخدمات المالية، وهو ما يُفسّر بتأثير التمويل الإسلامي. وتشير قيمة معامل الارتباط $R = 0.637$ إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

بناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على:

"وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة."

• الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (Spearman)	معامل التحديد R^2	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
التمويل الإسلامي	بعد جودة الخدمات المالية	0.144	0.839	0.700	0.490	8.656	74.930	> 0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

يتضح من نتائج اختبار الانحدار البسيط وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي وجودة الخدمات المالية، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة 8.656، وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة بحوالي 1.99 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 78، مما يشير إلى معنوية التأثير. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من 0.001، ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تشير النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يفسر ما نسبته 49% من التغيرات التي تطرأ على جودة الخدمات المالية، وهي نسبة معتبرة تعكس قوة التأثير، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 0.700، وهو دليل على وجود ارتباط قوي موجب.

3. اختبار الفرضية الرئيسية: سيتم اختبار إحدى الفرضيتين الآتيتين:

نصت الفرضية الرئيسية على أنه:

- الفرضية الصفرية H0

لا يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة-

- الفرضية البديلة H1

يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة-

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (α)	معامل الانحدار (β)	معامل الارتباط (Spearman)	معامل التحديد R^2	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
التمويل الإسلامي	الشمول المالي	0,779	0,665	0,713	0,508	8,983	80,687	0.001 >

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V30) (أنظر الملحق رقم 7)

يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط في الجدول وجود تأثير إيجابي معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) لمتغير القبول الإسلامي على الشمول المالي، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (8.983) بمستوى دلالة ($\text{Sig} < 0.001$)، وهي أقل من القيمة المجدولة، مما يشير إلى أن النموذج الإحصائي صالح لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

كما تظهر النتائج أن القبول الإسلامي يفسر ما نسبته 50.8% من التغيرات الحاصلة في متغير الشمول المالي، وهو ما يعكس قوة العلاقة التفسيرية للمتغير المستقل. من جهة أخرى، تشير قيمة معامل الارتباط $R = 0.713$ إلى وجود علاقة طردية قوية نسبياً بين المتغيرين، أما اختبار ANOVA فقد أظهر أن قيمة F المحسوبة = 80.687 عند مستوى دلالة $0.001 >$ ، وهو ما يؤكد معنوية النموذج ككل.

وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني صيغ التمويل الإسلامي وتعزيز الشمول المالي لدى البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة."

من خلال هذا المطلب ودراسة تطور الإقبال على صيغ التمويل الإسلامي على مستوى وكالة تبسة التابعة للبنك الوطني الجزائري، تبين أن هذه الصيغ قد ساهمت بفعالية في استقطاب فئات جديدة من المتعاملين، خاصة أولئك الذين كانت لديهم تحفظات شرعية على المنتجات التقليدية. وقد عكست البيانات الإحصائية المسجلة خلال الفترة المدروسة نمواً ملحوظاً في عدد الحسابات الإسلامية المفتوحة والتمويلات الممنوحة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يدل على تصاعد ثقة الزبائن في هذه الصيغ وملاءمتها لاحتياجاتهم التمويلية.

خلاصة

من خلال هذا الفصل الذي حاولنا فيه الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للدراسة، تم التطرق إلى تجربة وكالة البنك الوطني الجزائري تبسة (491) في مجال التمويل الإسلامي، حيث تم التعرف على الصيغ التمويلية المعتمدة لديها، مع دراسة تطور الإقبال عليها خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2021 ومارس 2025. ولقد تم إعداد استبيان موجه لعملاء الوكالة بهدف التعرف على مدى مساهمة هذه الصيغ في تعزيز الشمول المالي، وقد تم تصميم الاستبيان وفق محاور الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات 80 استبيانًا.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية، والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، إضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس اتجاهات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة. ومن النتائج المتوصل إليها أن تبني صيغ التمويل الإسلامي على مستوى وكالة تبسة ساهم بفعالية في توسيع دائرة الشمول المالي من خلال توفير بدائل تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة، تستجيب لاحتياجات شريحة واسعة من العملاء.



خاتمة

من خلال هذه الدراسة، تبين أن التمويل الإسلامي أصبح أحد العوامل الهامة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، خاصة في ظل تزايد إقبال العملاء على هذه الصيغ التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في بنك الوطني الجزائري وكالة تبسة أن هناك علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية، حيث لاحظنا تحسنا ملحوظا في تقديم هذه الخدمات للعملاء بما يتناسب مع احتياجاتهم.

كما بينت الدراسة أن استخدام الخدمات المالية شهد تطورا ملحوظا بفضل وجود صيغ التمويل الإسلامي التي تتيح للمتعاملين خيارات متنوعة تتناسب مع قيمهم الدينية. أما بالنسبة لجودة الخدمات المالية المقدمة من البنك، فقد أظهرت النتائج أن العملاء كانوا راضين عن مستوى الخدمة، إلا أن هناك دائما مجالا لتحسينها بما يواكب تطلعاتهم وتوقعاتهم.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي أظهرتها الدراسة، إلا أنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجه تطوير وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي، والتي تتطلب من البنوك بذل المزيد من الجهود لتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التواصل مع العملاء. كما أن التوعية بصيغ التمويل الإسلامي يجب أن تزداد، خصوصا في المناطق التي لا تزال تفتقر إلى فهم كافٍ لهذا النوع من التمويل.

أولا - اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة الميدانية

1. اختبار الفرضية الرئيسية

يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة بمستوى دلالة $\alpha = 0.000$. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2. اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.000$. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.000$. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين التمويل الإسلامي وجودة الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.000$. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

ثانيا - نتائج الدراسة النظرية

تم التوصل في هذا البحث من خلال الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

- التمويل الإسلامي يشكل بديلا شرعيا وأخلاقيا للتمويل التقليدي، قائم على مبادئ العدالة وتقاسم المخاطر؛
- صيغ التمويل الإسلامي (كالمرابحة، المضاربة، السلم، الإستصناع، الإجارة) متنوعة ومرنة، وتغطي مختلف احتياجات الأفراد والمؤسسات؛
- للتمويل الإسلامي دور فعال في تعزيز الشمول المالي من خلال جذب الفئات غير المتعاملة مع البنوك التقليدية، خصوصا الرافضة للتعامل بالربا؛
- البنوك والنوافذ الإسلامية في الجزائر بدأت تستقطب شريحة متنامية من العملاء، خاصة بعد الإصلاحات التنظيمية الأخيرة؛
- ضعف الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية ونقص التنقيف المالي يمثلان عائقين رئيسيين أمام انتشارها؛
- الدراسات السابقة تؤكد وجود علاقة طردية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، خصوصا عند تكيف المنتجات مع البيئة المحلية؛
- نجاح التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي يتطلب بيئة قانونية وتنظيمية داعمة، مع رقابة شرعية فعالة؛
- التجارب الدولية الناجحة (مثل ماليزيا) تُبرز أهمية دمج التمويل الإسلامي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي؛

ثالثاً - نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة الميدانية في الوكالة البنكية بوكالة تبسة محل الدراسة تم الخروج بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أظهرت البيانات الشخصية أن أغلب عملاء الوكالة ينتمون إلى الفئة العمرية المتوسطة (26-40 سنة)، مما يعكس اهتمام فئة الشباب والبالغين بخدمات التمويل الإسلامي؛
- تبين أن غالبية عملاء الوكالة هم من الذكور، مما يعكس تفوق الرجال في الإقبال على هذه الصيغ التمويلية؛
- من حيث المستوى التعليمي، تبين أن معظم العملاء لديهم تعليم ثانوي وجامعي، مما يساهم في تعزيز فهمهم وتمسكهم بالصيغ الإسلامية؛
- تبين أن فئة العمال والموظفين تشكل الفئة الأكثر إقبالاً على التمويل الإسلامي، ما يشير إلى توافق هذه الصيغ مع احتياجاتهم المالية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، مما يدل على تأثيره المباشر في إدماج فئات جديدة في النظام المالي؛
- هناك تأثير معنوي للتمويل الإسلامي في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث يزداد عدد الحسابات والتمويلات التي تُقدّم عبر النوافذ الإسلامية؛
- كما تبين وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية، مما يشير إلى ارتفاع في استخدام هذه الصيغ من قبل العملاء؛
- أثبتت الدراسة أيضاً أن التمويل الإسلامي يسهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الخدمات المالية، وهو ما ينعكس في رضا العملاء وولائهم للوكالة.

الآفاق المستقبلية:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يمكن رسم مجموعة من الآفاق المستقبلية التي من شأنها تعزيز دور التمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي بالجزائر، و منها:

1. التوسع الجغرافي المدروس لنوافذ التمويل الإسلامي، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمحرومة من الخدمات البنكية التقليدية، وذلك استجابة لاهتمام فئة الشباب والبالغين بهذا النوع من التمويل.
2. تركيز الجهود على التوعية والتثقيف المالي، خصوصاً في أوساط الفئات ذات المستوى التعليمي المتوسط، لرفع مستوى فهمهم لصيغ التمويل الإسلامي وتعزيز ثقتهم بها.
3. تطوير صيغ تمويل موجهة خصيصاً للنساء، خاصة مع بروز دور النساء كجزء مهم من عملاء الوكالة، مع مراعاة خصوصية احتياجاتهن المالية والاجتماعية.
4. تعزيز تجربة الزبائن من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص عدد المعاملات الورقية، واستغلال التحول الرقمي لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية.
5. العمل على تحسين جودة الخدمات من خلال التكوين المستمر للموظفين، بما يضمن توافق تعاملاتهم مع الضوابط الشرعية وتوقعات العملاء.
6. إطلاق مبادرات تمويلية للشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتسهيل شروط الاستفادة من الصيغ الإسلامية المناسبة، مثل المرابحة والمضاربة.
7. تقييم دوري لرضا العملاء واستغلال ملاحظاتهم في تطوير الخدمات وتحسين أداء النوافذ الإسلامية بما يحقق رضاهم واستمراريتهم.



المصادر والمراجع

أولا - القرآن الكريم

ثانيا - الكتب (بالعربية)

1. أحمد سفر، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله، وصيغه وتحدياته)، دون دار نشر، بيروت، 2004.
2. أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
3. التجاني عبد القادر أحمد، السلم بديل للتمويل المصرفي المعاصر - نظرية مالية واستثمارية-، دار السداد، السودان، 2006.
4. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 1996.
5. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
6. عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
7. عبد العزيز الخياط، المراجعة: أحكامها وتطبيقاتها، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 30، 2015.
8. عبد الستار أبو غدة، صيغ التمويل الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار القلم، قطر، 2007.
9. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، دار النشر للطباعة والتوزيع، ط1، عمان، 2019.
10. فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار الميسرة، ط1، عمان، 1999.
11. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
12. محمد عبد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، 2006.
13. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2009.

14. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2007.
15. هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل، عمان، 1999.
16. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، السعودية، 2004.

ثالثا - الأطروحات الجامعية

1. أحمد بلخير، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.
2. آمنة خلع، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: حالة العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2022.
3. عصام بوزيد، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009-2010.
4. محمد قاسم عبد المجيد سويكر، دور التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، الجزائر، 2021/2022.
5. رباح جلال، عبد الرزاق شيخ، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIB 2018-2011، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2019.

رابعا - المقالات في المجلات

1. بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مج06، عدد10، 2020.
2. بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة دراسات في المالية والمحاسبة، مج03، عدد01، 2020.
3. قوادرية خديجة وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، عدد01، 2022.

4. دريد حنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، مج07، عدد01، 2021.
5. صباغ رفيقة، غزري سليمة، الشمول المالي في الدول العربية: واقع وآفاق، مجلة أبعاد اقتصادية، مج10، عدد02، 2020.
6. عرورة فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية - على ضوء نظام 20-02، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، مج58، عدد03، 2021.
7. فلاق صليحة، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، مج12، عدد01، 2012.
8. كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج10، عدد03، 2019.
9. مريم عديمة، جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، مج04، عدد02، 2012.
10. محمد أيوب لدهم، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، عدد06، جزء01، 2022.
11. محمد عقيل زائد، رمضان عبد الوهاب أبو سنيّة، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، مج28، عدد28، 2024.
12. يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد01، 2012.
13. حرواش زينب إيمان، زروقي بلال، دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، مج27، عدد30، 2023.
14. مسعود ربيع، جرودي رنده، تحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، عدد30، جامعة بسكرة، 2017.

خامسا - المداخلات والمطبوعات الجامعية

1. لطيفة بوكليخة، محاضرات تحليل قواعد البيانات باستخدام SPSS، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
2. ملاح وئام، مطبوعة محاضرات في مقياس محاسبة البنوك، جامعة العربي التبسي، تبسة.
3. محمد عبد الحميد، محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، الأكاديمية العربية للعلاقات المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية.

سادسا - القوانين

1. القانون رقم 20-02 المعرف للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 15، 11 ماي 2020.
2. القانون رقم 20-03 المعرف للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، الجريدة الرسمية، العدد 30، 15 مارس 2020.

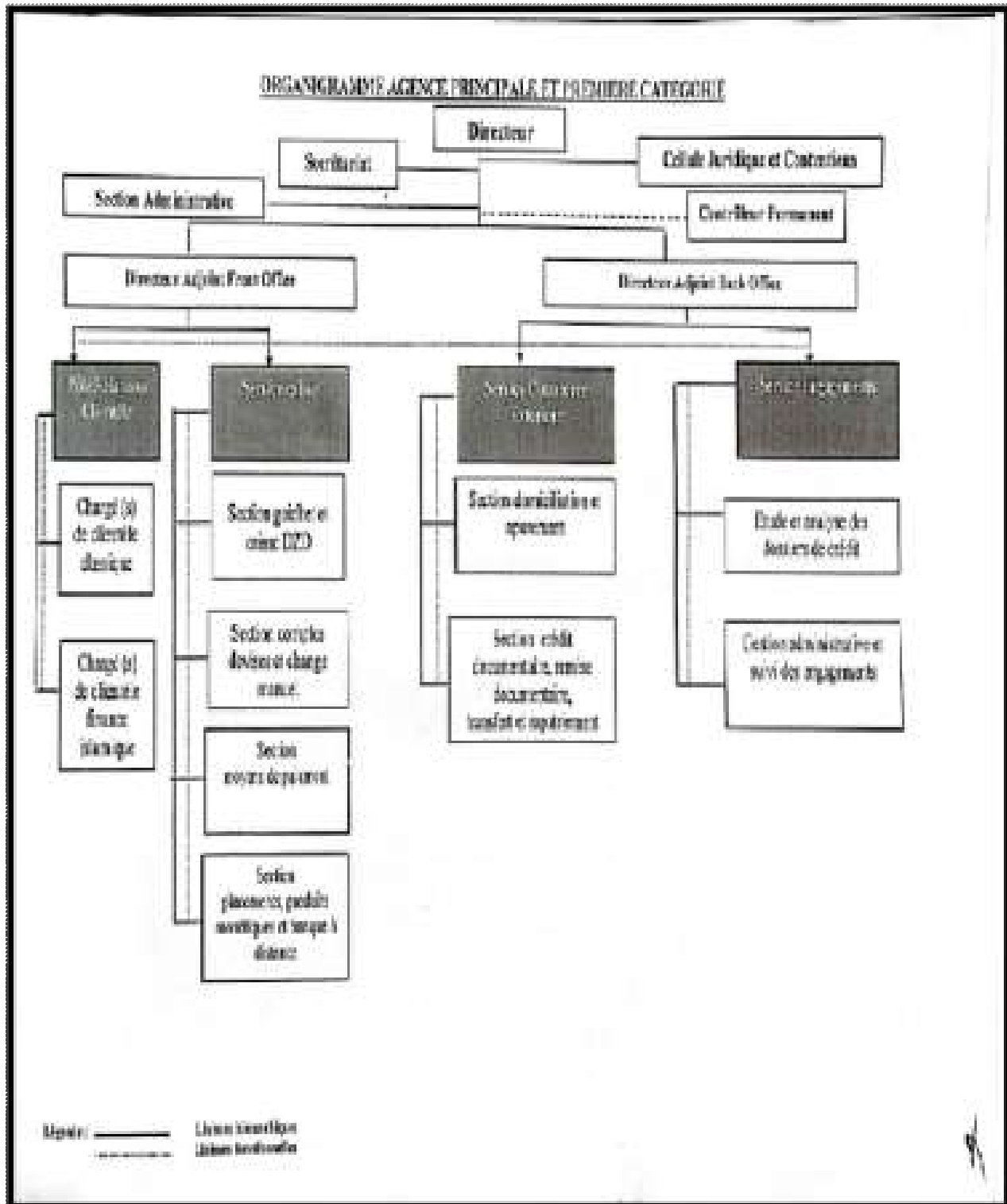
سابعا - المراجع الأجنبية

1. Alliance for Financial Inclusion (AFI), **Measuring Financial Inclusion - Core Set of Financial Inclusion Indicators**, Guideline Note No.4, March 2013.
2. La finance Islamique, **Conseil Déontologique des Valeurs Mobilières**, 2011.
3. Ozili, Peterson K., **Emerging Market Finance: New Challenges and Opportunities**, Chapter 14: Optimal Financial Inclusion, Emerald Publishing Limited, Bingley, UK, 2020.
4. PRIYONGGO SUSENO, YENY FITRIYANI, **Role of the Development of Islamic Finance to Financial Inclusion: Empirical Study in Islamic Banking Countries**, Journal of Economics & Islamic Finance, Vol. 04, No. 01, Universitas Islam Indonesia, Yogyakarta, 2018.
5. YOUSSEF ALI BAMBA, ELHACHLOUFI MOSTAFA, **Islamic Finance and Financial Inclusion: A Comparative Study Between WAEMU and MENA**, Africa Scientific Journal, Vol. 03, No. 08, 2021

الملاحق



الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة.



الملحق رقم (02) : خدمات الموجهة للأفراد والمؤسسات في وكالة تبسة

I- MOURABAHA IMMOBILIER

L'acquisition :

- d'un logement auprès d'un promoteur,
- d'un logement acquis auprès d'un particulier.

Plafond de financement : 90 % du prix du bien

Cible : Destinée aux particuliers, résidents et non-résidents

Conditions :

Revenu Mensuel : égal ou supérieur à 40 000 da

Limite d'âge : Moins de 75 ans

Durée de financement : 40 ans

Check list :

Le dossier du client acheteur :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité
- Fiche familiale
- Acte de naissance
- Certificat de résidence
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents
- Relevé de compte pour les trois derniers mois
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés

Le dossier Co-acheteur :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité
- Fiche familiale
- Acte de naissance
- Certificat de résidence
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents

- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés

II- Ljara Akaria mountahia bi tamlik

Location avec option d'achat

- d'un logement auprès d'un promoteur
- d'un logement acquis auprès d'un particulier

Plafond de financement : 90% du prix de logement

Plafonné : 50 000 000 DA

Cible : Destinée aux particuliers, résidents et non-résidents

Conditions :

Revenu Mensuel : égal ou supérieur 30 000 DA

Limite d'âge : Moins de 75 ans

Durée de financement : 30 ans

Check list :

Le dossier du client locataire :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité
- Fiche familiale
- Acte de naissance
- Certificat de résidence
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents de leur lieu de résidence
- Relevé de compte pour les trois derniers mois
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés
- Les bilans et comptes de résultat des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de dinars (20 000 000 DA)
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés

Le dossier du colocataire :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité
- Fiche familiale
- Acte de naissance
- Certificat de résidence
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés
- Les justificatifs de revenus remis par les non-résidents doivent être visés par les services consulaires territorialement compétents
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés

III- FINANCEMENT «DARI» SOUS LA FORMULE ISTISNA'A

La réalisation du projet ou fraction du projet (d'une habitation) :

- Construction
- Extension
- Aménagement

Plafond de financement :

- 100 % du coût global des travaux d'aménagement (sans dépasser 50 % de la valeur de l'hypothèque et sans dépasser 2 000 000 DA)
- 90 % du coût global des travaux d'extension ou de construction (sans dépasser 80 % de la valeur de l'hypothèque)

Cible : Destinée aux particuliers, résidents et non-résidents

Conditions :

Revenu Mensuel : égal ou supérieur au SNMG

Limite d'âge : Moins de 75 ans

Durée de financement :

- 5 ans pour les travaux d'aménagement dont le montant de financement est inférieur ou égal à 2 000 000,00 DA
- 15 ans pour les projets d'extension ou d'aménagement, dont le montant de financement est supérieur à 2 000 000,00 DA. Le bien doit être expertisé chaque 5 ans

- 30 ans pour le financement de la construction

Check list :

Dossier du demandeur/ co-demandeur :

- Une demande de Financement « DARI » dûment renseignée et signée par le client suivant modèle BNA
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité
- Une fiche familiale ou Fiche individuelle
- Un certificat de résidence
- Un acte de naissance
- Une attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés
- Un relevé de compte pour les trois derniers mois
- Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés
- Une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels)
- Un extrait de rôles de date récente pour les non-salariés ;
- Les bilans et comptes de résultats des trois (03) derniers exercices pour les non-salariés postulants à un financement supérieur à vingt (20) millions de dinar
- Cas de construction :
- Une copie de l'acte de propriété du terrain enregistré et publié ou une copie du certificat de possession enregistré et publié ;
- L'original du certificat négatif d'hypothèque du terrain datant de moins de trois (03) mois ;
- Une copie du permis de construire en cours de validité ;
- Un devis quantitatif et descriptif des travaux délivré par un bureau d'étude technique accrédité par la banque ;
- Un rapport d'évaluation du terrain servant d'assiette à la construction délivré par un bureau d'étude technique accrédité par la banque ;
- Une fiche technique de description des travaux délivrée par l'entreprise de réalisation
- Cas des travaux d'extension :
- Une copie de l'acte de propriété du terrain enregistré et publié ou une copie du certificat de possession enregistré et publié ;
- L'original du certificat négatif d'hypothèque du terrain datant de moins de trois (03) mois ;
- Une copie du permis de construire en cours de validité ;
- Un devis quantitatif, descriptif et estimatif du coût de l'extension délivré par un bureau d'étude technique accrédité par la banque ;
- Un rapport d'évaluation du terrain et de la construction établi un bureau d'étude technique accrédité par la banque ;
- Une fiche technique de description des travaux à réaliser délivrée par l'entreprise de réalisation

- Cas des travaux d'aménagement d'une habitation ;
- Une copie de l'acte de propriété enregistré et publié du bien immobilier faisant objet des travaux d'aménagement ou tout certificat justifiant l'attribution du logement ;
- L'original du certificat négatif d'hypothèque du bien immobilier datant de moins de trois (03) mois ;
- Un rapport d'évaluation du logement délivré par un bureau d'études techniques accrédité par la banque ;
- Un devis quantitatif et descriptif des travaux délivré par un bureau d'étude technique accrédité par la banque.

IV- Mourabaha Equipements

L'acquisition d'équipements (électroménagers, matériel informatique, meubles moto cycle, céramique etc.) fabriqué ou assemblé en Algérie

Plafond de financement :

- 100 % des prix des équipements
- 1 000 000,00 DA sans toutefois être inférieur à 30 000,00 DA

Cible : Destinée aux particuliers résidents.

Conditions :

Revenu Mensuel : égal ou supérieur à 20 000 da

Limite d'âge : Moins de 70 ans

Durée de financement : 12-36 mois

Différé de paiement : Un différé de paiement de deux (02) mois à condition que le montant de financement égale ou supérieur à 600 000,00 DA.

Check list :

- Une demande de la Mourabaha Equipements (modèle BNA) dûment signée par le client.
- Une demande de domiciliation de salaire dûment acceptée par l'employeur (sauf client CCP) (voir modèle en annexe VI) pour les clients souhaitant bénéficier du taux de marge réservé aux clients domiciliés.
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité (carte d'identité nationale).
- Fiche familiale pour les mariés.
- Certificat de résidence.
- L'extrait de naissance.
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.

- Relevé de compte pour les trois derniers mois
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels...).
- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M » dûment signée par le client.
- Une facture pro-forma du bien neuf établie au nom de la banque accompagnée d'une attestation délivrée par une entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national, attestant que le bien, objet de la demande de financement, est produit ou assemblé en Algérie.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés.

V- Mourabaha Auto

L'acquisition d'un véhicule neuf assemblé ou fabriqué en Algérie

Plafond de financement : 90 % du véhicule

Cible : Destinée aux particuliers résidents

Conditions :

Revenu Mensuel : égal ou supérieur 30 000 DA

Limite d'âge : Moins de 70 ans

Durée de financement : 12 à 60 mois

Check list :

- Une demande de financement « Mourabaha Automobile » dûment signée.
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Une fiche familiale ou une fiche individuelle.
- Un certificat de résidence.
- Un acte de naissance.
- Une attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés.
- Le relevé de compte pour les trois derniers mois.
- Un avertissement fiscal ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés.
- Une copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels (Commerçants, artisans, professionnels...).
- Une autorisation de consultation de la centrale des risques des entreprises et ménages « C.R.E.M » dûment signée.
- Une demande de domiciliation de salaire acceptée par l'employeur.
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (Commerçants, artisans, professionnels...).

- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés
- La carte d'artisan, carte professionnelle, l'extrait de registre de commerce
- Autorisation de prélèvement dument visée par le confrère pour les clients domiciliés chez les confrères.
- Autorisation de prélèvement légalisée par les services de l'APC pour les clients domiciliés chez les CCP

FICHE RECAPITULATIVE DES FINANCEMENTS DESTINES AUX ENTREPRISES, COMMERÇANTS, PROFESSION LIBERALES

Produit	Taux de marge	Plafond de financement	Critères	Durée	Cible	Quotité de financement
Ijara Equipements	8,5% Equipements 12,5% Matériels roulants	50 000 000 DA pour les professions libérales 25 000 000 da pour les entreprises et commerçants 5 000 000 da pour les projets de création des entreprises et commerçants	Location avec option d'achat d'un bien : - Matériels roulants - Equipements Destiné exclusivement à l'exercice de l'activité Après d'un fournisseur local	De 2 à 5 ans	Entreprises Commerçants Professions libérales	70 % du coût du bien 30% hamich el jidda
Mourabaha Investissement	8 % M T jusqu'à 5 ans 9 % L T jusqu'à 7ans		Acquisition d'un bien : Equipements Matériel roulant Bien Immeuble (local) Destiné exclusivement à l'exercice de l'activité. Après d'un fournisseur local ou à l'étranger	De 5 à 10 ans		100% sans dépasser 70% du coût du projet Diffère de paiement
Mourabaha Exploitation	8,5 %		Acquisition d'un bien : Matière première Produits finis Produits semi finis Destiné exclusivement à l'alimentation du	03 à 18 mois Selon le cycle d'exploitation		Peut atteindre 80% du prix du bien 20% hamich el jidda

			cycle d'exploitation, Auprès d'un fournisseur local			
Istissak « Promotion immobilière »	7 % M T 6,5 % L T		Extension, aménagement, refection, rénovation, restauration, réhabilitation, restructuration et confortement de biens immobiliers (logement, locaux commerciaux et professionnels)	05 ans MT, peut aller jusqu'à 07 ans pour les opérations d'esvergure ou de complexité avérée.	Promoteurs immobiliers (physique ou morale)	70% du coût global du projet
			Les besoins propres du promoteur	12 ans LT pour la construction de biens immobiliers destinés à la location		60% du coût global du projet
SALAM	3,5 %		Besoins d'exploitation	03 à 18 mois	Entreprises - Commerçants	100% sans dépasser 15 jours du chiffre d'affaire confié à la banque

I- Istissak Equipements

Location avec option d'achat d'un bien :

- Matériels roulants
- Equipements

Destiné exclusivement à l'exercice de l'activité

Auprès d'un fournisseur local

Plafond de financement : 70 % du coût du bien

- 50 000 000 DA pour les professions libérales
- 25 000 000 da pour les entreprises et commerçants
- 5 000 000 da pour les projets de création des entreprises et commerçants

Cible :

- Entreprises
- Commerçants
- Professions libérales

Conditions :

Quotité de financement : 70 % du coût du bien

Durée de financement : De 2 à 5 ans

Check list :

Entreprises

Documents juridiques et administratifs :

- 1- Statuts juridiques pour les personnes morales.
- 2- PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants de l'entreprise, les pouvoirs de contracter des financements et de donner des garanties, si cette disposition n'est pas prévue par les statuts.
- 3- Copie de l'extrait du Registre de commerce
- 4- Copie du bulletin officiel des annonces légales (BOAL)
- 5- CV des dirigeants et copies de leurs pièces d'identité.
- 6- Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi.
- 7- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité
- 8- Rapport d'évaluation du local devant abriter l'activité réalisé par un professionnel (expert) désigné par la Banque et dûment agréé par les tribunaux et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie
- 9- Copie de la décision d'octroi des avantages délivrée par l'ANDI ou par le CNI.
- 10- Agrément et ou tout autre document autorisant le promoteur à exercer l'activité projetée.

11-Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce.

Documents comptables et financiers :

1. Etude technico-économique et financière du projet dûment signée et cachetée par un bureau d'études.
2. Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du financement.
3. Facture pro-forma et/ou contrat d'achat d'équipement récent (moins de 03 mois) chaque rubrique reprise dans la structure d'investissement doit être préalablement justifiée par des factures et/ou devis.
4. Devis descriptif et estimatif des travaux de bâtiment et génie civil.
5. Bilans fiscaux et annexes des trois derniers exercices clos, lorsqu'il s'agit d'une demande de financement d'extension.
6. Expertise et/ou document justificatifs des travaux déjà réalisés et des travaux restant à réaliser.

Documents techniques :

- 1- Permis de construire relatif au projet en cours de validité.
- 2- Permis de démolir si le projet nécessite la démolition d'un bien existant.
- 3- Autorisation de concession délivrée par l'autorité compétente.
- 4- Planning de réalisation du projet.

Documents fiscaux :

- 1- Les attestations fiscales et parafiscales dûment apurées.
- 2- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêtée par l'organisme concerné.

Profession libérale

Documents juridiques et administratifs :

- Un diplôme, agrément et/ou autorisation ;
- Une copie de la pièce d'identité du / des promoteur(s) en cours de validité ;
- Un certificat de résidence du domicile permanent ou tout autre document justifiant l'adresse exacte du demandeur ;
- Une copie légalisée de l'acte de propriété enregistré et publié, du local devant abriter l'activité, la promesse de vente ou le contrat de location (selon le cas) ;
- Le certificat négatif d'hypothèque, de date récente, du local devant abriter l'activité si le promoteur en est propriétaire ;

Documents comptables et financiers :

- Les factures pro-forma des équipements à acquérir ;
- Le devis quantitatif et estimatif du coût de l'aménagement du local, délivré par un bureau d'études spécialisé et agréé ;
- Les C20 des trois derniers exercices et éventuellement les bilans y afférents.

Documents fiscaux : Les situations fiscales et parafiscales apurées de date récente (moins de trois mois) ;

II- Mourabaha Investissement

Acquisition d'un bien : Equipements,

Matériel roulant

Bien Immeuble (local)

Destinée exclusivement à l'exercice de l'activité. Au près d'un fournisseur local ou à l'étranger

Plafond de financement :

100% sans dépasser 70% du coût du projet

Cible :

- Entreprises
- Commerçants
- Professions libérales

Durée de financement : De 5 à 10 ans

Check list :

Entreprises

Documents juridiques et administratifs :

- 12- Statuts juridiques pour les personnes morales.
- 13- PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants de l'entreprise, les pouvoirs de contracter des financements et de donner des garanties, si cette disposition n'est pas prévue par les statuts.
- 14- Copie de l'extrait du Registre de commerce
- 15- Copie du bulletin officiel des annonces légales (BOAL)
- 16- CV des dirigeants et copies de leurs pièces d'identité
- 17- Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi.
- 18- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité.
- 19- Rapport d'évaluation du local devant abriter l'activité réalisé par un professionnel (expert) désigné par la Banque et dûment agréé par les tribunaux et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie.
- 20- Copie de la décision d'octroi des avantages délivrée par l'ANDI ou par le CNI.
- 21- Agrément et/ou tout autre document autorisant le promoteur à exercer l'activité projetée.
- 22- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce.

Documents comptables et financiers :

- 7- Etude technico-économique et financière du projet dûment signée et cachetée par un bureau d'études.
- 8- Bilan d'ouverture et bilans prévisionnels sur la durée du financement.
- 9- Facture pro-forma et/ou contrat d'achat d'équipement récent (moins de 03 mois) chaque rubrique reprise dans la structure d'investissement doit être préalablement justifiée par des factures et/ou devis.
- 10- Devis descriptif et estimatif des travaux de bâtiment et génie civil.
- 11- Bilans fiscaux et annexes des trois derniers exercices clos, lorsqu'il s'agit d'une demande de financement d'extension.
- 12- Expertise et/ou document justificatif des travaux déjà réalisés et des travaux restant à réaliser.

Documents techniques :

- 5- Permis de construire relatif au projet en cours de validité.
- 6- Permis de démolir si le projet nécessite la démolition d'un bien existant.
- 7- Autorisation de concession délivrée par l'autorité compétente.
- 8- Planning de réalisation du projet.

Documents fiscaux :

- 3- Les attestations fiscales et parafiscales dûment apurées.
- 4- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné.

Profession libérale

Documents juridiques et administratifs :

- Un diplôme, agrément et/ou autorisation ;
- Une copie de la pièce d'identité du / des promoteur(s) en cours de validité ;
- Un certificat de résidence du domicile permanent ou tout autre document justifiant l'adresse exacte du demandeur ;
- Une copie légalisée de l'acte de propriété enregistré et publié, du local devant abriter l'activité, la promesse de vente ou le contrat de location (selon le cas) ;
- Le certificat négatif d'hypothèque, de date récente, du local devant abriter l'activité si le promoteur en est propriétaire ;

Documents comptables et financiers :

- Les factures pro-forma des équipements à acquérir ;
- Le devis quantitatif et estimatif du coût de l'aménagement du local, délivré par un bureau d'études spécialisé et agréé ;
- Les C20 des trois derniers exercices et éventuellement les bilans y afférents.

Documents fiscaux : Les situations fiscales et parafiscales apurées de date récente (moins de trois mois) ;

III- MOURABAH A EXPLOITATION

Acquisition :

Matière première

Produits finis

Produits semi finis

Destiné exclusivement à l'alimentation du cycle d'exploitation, auprès d'un fournisseur local

Plafond de financement : Peut atteindre 80% des besoins de financement.

Durée de financement : 03 à 18 mois

Check list :

Documents juridiques et administratifs :

- Demande écrite signée par le client devant préciser entre autres, la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leur remboursement.
- Copie des statuts juridiques pour les personnes morales.
- PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants de l'entreprise, les pouvoirs de contracter des emprunts et de donner des garanties, si cette disposition n'est pas prévue par les statuts.
- Copie des cartes NIF et NIS.
- CV des dirigeants et copies de leurs pièces d'identité.
- Extrait de registre de commerce.
- Acte de propriété ou bail de location notarié au nom du porteur de projet du local abritant l'activité.
- Rapport d'évaluation du local abritant l'activité réalisé par un professionnel (expert) désigné par la Banque et dûment agréé par les tribunaux et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie.
- Attestation de conformité de la marchandise.

Documents comptables et financiers :

- Les trois (03) derniers bilans (état financiers et annexes) des exercices clos.
- Les rapports certifiés par les commissaires aux comptes pour les SPA et SARL.
- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce.
- Le bilan d'ouverture et prévisions de clôture pour les entreprises en phase de démarrage.
- Le plan de trésorerie.
- Le plan de charge de l'entreprise.

- Le programme d'importation de matières premières au cas où l'activité de production ou de prestations de services nécessite des INPUT importés.
- Le plan de charge de l'entreprise
- Un état signalétique des marchés
- Un état récapitulatif d'avancement des travaux
- Un plan de financement par marché et cumulé
- Une liste du matériel et équipement de production constaté par PV de l'huissier de justice
- Une copie du certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur.

Documents fiscaux et parafiscaux :

- L'attestation fiscale : extrait de rôles de moins de trois (03) mois dûment apurés.
- L'attestation parafiscale récente de moins de trois (03) mois dûment apurés.
- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné.
- L'attestation de non-imposition pour les nouvelles affaires

Documents Fournisseur :

Documents l'identité effective :

- La Conformité du RC
- La Carte fiscale
- Le Siège social
- Le Gérant et la surface financière (capital social, résultat de l'exercice, chiffre d'affaire, relevé bancaire des six (06) derniers mois)

Renouvellement d'un dossier de Mourabaha exploitation :

Documents juridiques et administratifs :

- Demande écrite signée par le client devant préciser entre autres, la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leur remboursement
- La mise à jour du dossier juridique (statuts, pouvoir, registre de commerce, carte fiscale).

Documents comptables et financiers :

- Les états financiers (bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats) de l'exercice clos.
- Les rapports certifiés par les commissaires aux comptes et pour les SPA et les SARL situation comptable récente du dernier exercice.

- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National de l'Extrait de registre de Commerce.
- Le plan de trésorerie
- Le plan de charge de l'entreprise
- Le programme d'importation de matières premières au cas où l'activité de production ou de prestations de services nécessite des INPUT importés.

Documents fiscaux et parafiscaux :

- L'attestation fiscale : extrait de rôles de moins de trois (03) mois dûment apurés.
- L'attestation parafiscale récente de moins de trois (03) mois dûment apurés.
- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné
- Une situation comptable récente (bilan et annexes) de l'exercice en cours.

IV- Caution de soumission

est un engagement par signature, exigé par le maître d'ouvrage à un client soumissionnaire dans le cadre d'un appel d'offres, en vue d'obtenir un marché de réalisation, de fourniture ou de prestation de services.

Cible : toute personne morale ou physique qui souhaite soumissionner à un marché dans le cadre d'un avis d'appel d'offres.

Conditions :

- Avoir les capacités financières, techniques et matérielles pour la réalisation du marché.
- Doit être margée à 100 % et faire l'objet d'une demande d'autorisation du client à l'agence
- Le montant de la « Caution de soumission » est mentionné dans le cahier des charges, il est généralement supérieur ou égal à un pour cent (1%) du montant de l'offre.
- Le montant doit faire l'objet d'un provisionnement à 100% à verser dans un compte créé à cet effet dont le client ne peut exploiter le solde

Le taux de la commission : est annuel et s'élève à un pour cent (1%) hors taxes.

Check List :

- La demande du client;
- L'autorisation de consultation de la CDR BA (signée par la personne habilitée).
- Statuts juridiques + PV de l'AGEX conférant au gérant les pouvoirs de contracter des financements et de donner des garanties dans le cas où ils ne seraient pas prévus dans les statuts ;

- Agrément pour les professions libérales ;
- Copies pièces d'identité des dirigeants.
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité.
- Le registre de commerce et ou agrément.
- La Carte NIF, le NIS.
- L'extrait de rôles apuré moins de trois (03) mois.
- Les attestations de mise à jour : CNAS-CASNOS/CACOBATH.
- Bilans fiscaux et comptes annexes ainsi que le tableau de compte des résultats des trois derniers exercices.
- Plan de charges prévisionnel
- Une copie certifiée conforme du certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur (pour les entreprises BTPH).

V- Caution de bonne exécution

est un engagement par signature, délivrée pour le compte du client, exigée par le service contractant pour couvrir le risque de réalisation incomplète et/ou imparfaite ou d'inexécution des obligations contractuelles par le titulaire du marché.

Cible : est destinée à toute personne morale ou physique qui contracte un marché.

Conditions :

- avoir des capacités financières, techniques et matérielles pour la réalisation du marché ;
- La « caution de bonne exécution » est délivrée dans les conditions prévues par le cahier des charges du marché
- Le montant de la « caution de bonne exécution » est mentionné dans les clauses du marché. Il varie généralement entre cinq (05) et dix (10) pour cent du montant du marché.

Le taux de la commission est annuel, prélevé chaque fin du mois. Il s'élève à :

- 1% pour les cautions provisionnées à 100% ;
- 2% pour les cautions provisionnées à 75% ;
- 2,75% pour les cautions provisionnées à 50% ;
- 3,25% pour les cautions provisionnées à 25% ;
- 3,5% pour les cautions sans marge.

Hormis les « cautions de bonne exécution » provisionnées à 100%, les autres engagements doivent être couverts par une hypothèque de premier rang.

Check list

- Demande de financement devant préciser la nature des concours sollicités et leurs montants.
- Statuts juridiques + PV de l'AGEX conférant au gérant les pouvoirs de contracter des crédits et de donner des garanties dans le cas où ils ne seraient pas prévus dans les statuts.
- Copies pièces d'identité des dirigeants.
- Les CV des dirigeants.
- Actes de naissance et certificats de résidence.
- Un diplôme, agrément et/ou autorisation d'exercice pour les professions libérales.
- Acte de propriété ou bail de location du local devant abriter l'activité.
- Le registre de commerce.
- La Carte NIF, le NIS.
- L'extrait de rôle apuré moins de trois (03) mois.
- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné.
- Etat des cautions en cours.
- Les attestations de mise à jour : CNAS-CASNOS/CACOBATH.
- Bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de compte des résultats des trois derniers exercices certifiés par les commissaires aux comptes ou comptables agréés.
- Les C20 des trois derniers exercices et éventuellement les bilans y afférents pour les professions libérales.
- Bilan d'ouverture pour les nouvelles affaires.
- Plan de charge.
- Certificat de qualification et de classification professionnelle prévu par la réglementation en vigueur.
- L'attestation de dépôt des comptes sociaux.
- Le rapport du commissaire aux comptes.
- Le plan de charge de l'entreprise appuyé des copies des marchés, conventions et contrats.
- L'attestation de non-imposition pour les nouvelles affaires.
- Les références des marchés /conventions réalisé(e)s.

VI- SALAM

Destiné au financement des besoins d'exploitation.

Cible : des entreprises et commerçants justifiant d'une bonne maîtrise de leur activité.

Condition :

Durée de financement : elle doit être comprise entre trois (03) mois et dix-huit (18) mois, selon le cycle d'exploitation de l'activité du client.

Coût global : Il peut être octroyé à hauteur de cent pour cent (100%) des besoins en financement exprimés par le client, sans dépasser 15 jours du chiffre d'affaire confié à la banque.

Check list :

Documents juridiques et administratifs

- Statuts juridiques pour les personnes morales.
- PV de l'assemblée générale des actionnaires conférant aux dirigeants de l'entreprise, les pouvoirs de contracter des financements et de donner des garanties, si cette disposition n'est pas prévue par les statuts.
- Copie de l'extrait du Registre de commerce
- Copie du bulletin officiel des annonces légales (BOAL)
- CV des dirigeants et copies de leurs pièces d'identité.
- Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi.
- Acte de propriété ou bail de location du local abritant l'activité.
- Rapport d'évaluation du local devant abriter l'activité réalisé par un professionnel (expert) désigné par la Banque et dûment agréé par les tribunaux et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie
- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce.

Documents comptables et financiers

- Factures antérieures de la marchandise à vendre.
- Les factures / bons de livraison antérieurs de la marchandise objet du financement
- Plan de charge matérialisé par les contrats fermes / bons de commande des clients.
- Facture proforma des produits à vendre
- Plan de trésorerie prévisionnel qui s'étend sur la période de financement.
- Bilans fiscaux et annexes des trois derniers exercices clos.

Documents fiscaux

- Les attestations fiscales et parafiscales dûment apurées.
- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatifs à la dette fiscale ou sociale arrêtée par l'organisme concerné.

Renouvellement d'un dossier SALAM

Documents juridiques et administratifs

- Demande écrite signée par le client devant préciser entre autres, la nature des concours sollicités, leurs montants, leurs durées, leurs objectifs et les modalités de leur remboursement.
- La mise à jour du dossier juridique (statuts, pouvoir, registre de commerce, carte fiscale).

Documents comptables et financiers

- Les états financiers (bilans et comptes annexes ainsi que le tableau de comptes des résultats) de l'exercice clos.
- Les rapports certifiés par les commissaires aux comptes et pour les SPA et les SARL, situation comptable récente du dernier exercice.
- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National de l'Extrait de registre de Commerce.
- Le plan de trésorerie.
- Le plan de charge de l'entreprise
- Le programme d'importation de matières premières au cas où l'activité de production ou de prestations de services nécessite des INPUT importés.

Documents fiscaux et parafiscaux

- L'attestation fiscale : extrait de rôles de moins de trois (03) mois dûment apuré.
- L'attestation parafiscale récente de moins de trois (03) mois dûment apurée.
- Un calendrier de remboursement des dus antérieurs relatif à la dette fiscale ou sociale arrêté par l'organisme concerné.
- Une situation comptable récente (bilan et annexes) de l'exercice en cours.

VII- PROMOTION IMMOBILIERE

Un contrat par lequel le client postulant au financement, demande à la banque, la réalisation d'un projet immobilier nécessitant un processus de construction.

Cible : toute personne physique ou morale, à capitaux publics, privés ou mixtes, exerçant la profession de promoteur immobilier.

Il doit justifier, par tout moyen légal, d'une avance représentant sa participation déclarée dans l'étude technico économique présentée.

Condition :

- la construction, l'extension, l'aménagement, la réfection, la rénovation, la restauration, la réhabilitation, la restructuration et le confortement de biens immobiliers (logement, locaux commerciaux et professionnels) destinés à la vente et /ou à la location ;
- la réalisation de biens immobiliers destinés à la satisfaction des besoins propres du promoteur.

Le montant du financement peut atteindre :

- 70 % du coût global du projet pour les opérations d'extension, d'aménagement, de réfection, de rénovation, de restauration, de réhabilitation, de restructuration et de confortement de biens immobiliers (logement, locaux commerciaux et professionnels) ;
- 60 % du coût global du projet de la réalisation de biens immobiliers destinés à la satisfaction des besoins propres du promoteur.

La durée du financement :

- Cinq (05) années pour les financements à moyen terme. Cette durée peut être portée à sept (07) années pour les opérations d'envergure ou de complexité avérée.
- Douze (12) années pour les financements à long terme destinés à la construction de biens immobiliers destinés à la location.

Check list:

Documents administratifs et juridique :

- Une demande de financement datée, cachetée et signée par le promoteur ou son représentant légal de la société ;
- Copie de l'extrait du Registre de commerce ;
- La copie et l'original de la pièce d'identité CIN ou PC du promoteur ou du représentant légal de la société ;
- Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi ;
- Immatriculation au registre de commerce autorisant expressément l'exercice de l'activité de promotion immobilière ;
- Agrément (Décision) du Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, et de l'attestation d'inscription au tableau national des promoteurs immobiliers ouvert auprès du Ministère de l'Habitat ;
- Statuts juridiques pour les personnes morales ;
- Acte de propriété du terrain d'assiette devant recevoir le projet immobilier ainsi que le livret foncier ;
- Certificat négatif d'hypothèque du terrain d'assiette du projet datant de moins d'un mois ;
- Rapport d'évaluation du local devant abriter l'activité réalisée par un professionnel (expert) désigné par la Banque et dûment agréé par les tribunaux et ce en vue d'une éventuelle prise de garantie ;
- Le justificatif du dépôt légal des comptes sociaux délivré par le Centre National du Registre de Commerce ;
- Adhésion au fond de garantie FCGMPI ;
- L'attestation d'inscription au tableau national des promoteurs immobilier ;
- Le contrat conclu avec le CTC (Contrôle technique de construction).

Documents techniques :

- L'organisation, les compétences et les moyens matériels que compte mettre en œuvre le promoteur pour la réalisation de son projet immobilier ;
- Les références professionnelles du bureau d'architecte chargé de la réalisation des plans d'architecture du projet ;
- Un jeu de plans du projet (plan de masse, étage, coupe et façade) approuvés par la Direction de l'Urbanisme et de la construction territorialement compétente ainsi que par le Centre du Contrôle technique de la Construction (CCTC) ;
- Le permis de construire relatif au projet en cours de validité ;
- Les copies des contrats de maîtrise d'œuvre (promoteur / bureau d'architecture) et de maîtrise d'ouvrage (promoteur / entreprise de réalisation).

Documents de l'entreprise de réalisation :

- Le certificat de qualification et de classification professionnelle catégorie IV et plus ;
- Certificat d'urbanisme ;
- Les références professionnelles, les compétences et les moyens (humains et matériels) que compte mobiliser l'entreprise chargée de la construction du projet ;
- Le devis descriptif, quantitatif et estimatif du projet ;
- Le programme de réalisation physique du projet ;
- Fiche technique du projet en 8 exemplaires.

Documents financiers :

- La fiche signalétique du projet dûment renseignée et signée par l'emprunteur ou son représentant légal ;
- La déclaration sur l'honneur du promoteur d'avoir à mobiliser les ressources financières suffisantes pour la réalisation de son projet ;
- Les états financiers au titre des trois derniers exercices pour les promoteurs en activité ;
- Le bilan d'ouverture pour les promoteurs en création d'activité ;
- L'étude de faisabilité de l'opération de promotion immobilière appuyée des états financiers et des tableaux de résultats prévisionnels sur la période de financement sollicitée ;
- La liste des réservataires éventuels ;
- Le budget prévisionnel du projet ;
- Le plan de financement du projet ;
- Le plan de trésorerie mensualité du projet ;
- Le rapport d'évaluation du terrain d'assiette du projet établi par l'expert conventionné par la banque ;
- Les justificatifs de paiement des travaux déjà engagés par le promoteur.

I- Compte Chèque Islamique :

- Définition :

Est un compte de dépôt à vue, basé sur le concept du « Kāfi Hassan ». Il permet à son détenteur de domicilier ses revenus (salaires et autres) et d'avoir accès à tous les produits et services associés à ce type de comptes.

Le titulaire du compte chèque islamique dispose de ses fonds déposés à tout moment.

- Cible :

Personnes physiques : les particuliers (salariés, retraités, commerçants ou professionnels pour leur besoins personnels).

Personnes morales : organismes à but non lucratif (club de sport, parti politique, associations ...).

Profession libérales : pour domiciliation de leur activité.

- Dossier à fournir :

Pour l'ouverture d'un compte chèque islamique le client doit présenter à l'agence les documents réglementaire d'identité selon sa catégorie.

Important : avant toute ouverture de compte, une vérification doit être faite sur l'usage, le contrôle de l'identité, l'exhaustivité et la validité des documents.

II- Compte Courant Islamique :

Définition :

Est un compte de dépôt à vue, qui a pour objectif de gérer les diverses transactions du client dans le cadre de son activité professionnelle.

Il permet à son détenteur de domicilier ses revenus et d'avoir accès à tous les produits et services associés à ce type de comptes.

Le client dispose de ses fonds déposés à tout moment.

Cible :

Les commerçants ;

Les entreprises ;

Dossier à fournir :

Une copie du registre de commerce ;

Une copie des statuts de l'entreprise ;

Une copie des cartes NIF et NIS ;

Une copie de la pièce d'identité du (des) gestionnaire(s) du compte courant islamique en cours de validité ;

Un acte de naissance du (des) gestionnaire(s) du compte courant islamique ;

Un justificatif de résidence du (des) gestionnaire(s) du compte courant islamique ;

Important : avant toute ouverture de compte, une vérification doit être faite sur l'usage, le contrôle de l'identité et de l'adresse, l'exhaustivité et la validité des documents.

III- Compte Epargne Islamique / Compte Epargne Islamique jeunes :

FICHE RECAPITULATIVE DES COMPTES

Compte Epargne Islamique avec et sans rémunération		Compte Epargne Islamique jeunes avec et sans rémunération	
Est un compte de dépôt à vue ou à terme, qui permet à son titulaire de constituer à son rythme une épargne avec ou sans rémunération. Le titulaire du compte épargne avec rémunération, autorise la banque à <u>investir</u> la somme déposée dans un panier de projets de financement conforme aux préceptes de la charia.		Est un compte de dépôt à vue ou à <u>terme accessible aux parents</u> d'enfants mineurs, il permet à son titulaire de constituer à son rythme une épargne avec ou sans rémunération. Le titulaire du compte épargne avec rémunération, autorise la banque à <u>investir</u> la somme déposée dans le panier de projets de financement conforme aux préceptes de la charia. Il est géré par le tuteur légal du mineur jusqu'à l'âge de la majorité de l'enfant.	
Cible			
Compte Epargne Islamique avec et sans rémunération		Compte Epargne Islamique jeunes avec et sans rémunération	
- Personnes physiques (particuliers) de nationalité algérienne résidentes et non résidentes ; - Les étrangers résidents.		- Les enfants mineurs de nationalité algérienne résidentes et non résidentes ; - Les enfants mineurs étrangers résidents.	
Condition :			
Compte Epargne Islamique		Compte Epargne Islamique jeunes	
Sans rémunération	Avec rémunération	Sans rémunération	Avec rémunération

Versement initial minimum de 10.000 DA	Versement initial minimum de 100.000 DA	Versement initial minimum de 10.000 DA	Versement initial minimum de 100.000 DA
--	---	--	---

Check list :

Compte Epargne Islamique avec et sans remuneration	Compte Epargne Islamique jeunes avec et sans remuneration
• Pour les particuliers de nationalité algérienne : - une copie de la pièce d'identité en cours de validité ; - un justificatif de résidence ; - un acte de naissance • Pour les particuliers étrangers résidents en Algérie : - une copie du passeport ; - une attestation délivrée par le consulat ou l'ambassade dont il dépend prouvant la majorité du titulaire ; - un titre de séjour	• Pour les mineurs de nationalité algérienne : - Une copie de la pièce d'identité du représentant légal en cours de ; - Une fiche familiale ; - Un justificatif de résidence du représentant légal ; - Un acte de naissance du mineur • Pour les mineurs étrangers résidents en Algérie : - Une copie du passeport du mineur et de son représentant légal ; - Un titre de séjour

IV- Compte Investissement Islamique Non Restreint :

Définition :

Un compte de dépôt à terme, basé sur le concept islamique de **Moudaraba**, axé sur le partage des pertes et des profits. Le titulaire du compte autorise la banque à investir la somme déposée, pour une durée déterminée au préalable, afin de financer des projets de financement conformes aux préceptes de la charia.

Cible :

- Personnes physiques (particuliers) de nationalité algérienne résidentes et non résidentes ;
- Les résidents étrangers ;
- Professionnels ;
- Entreprises ;

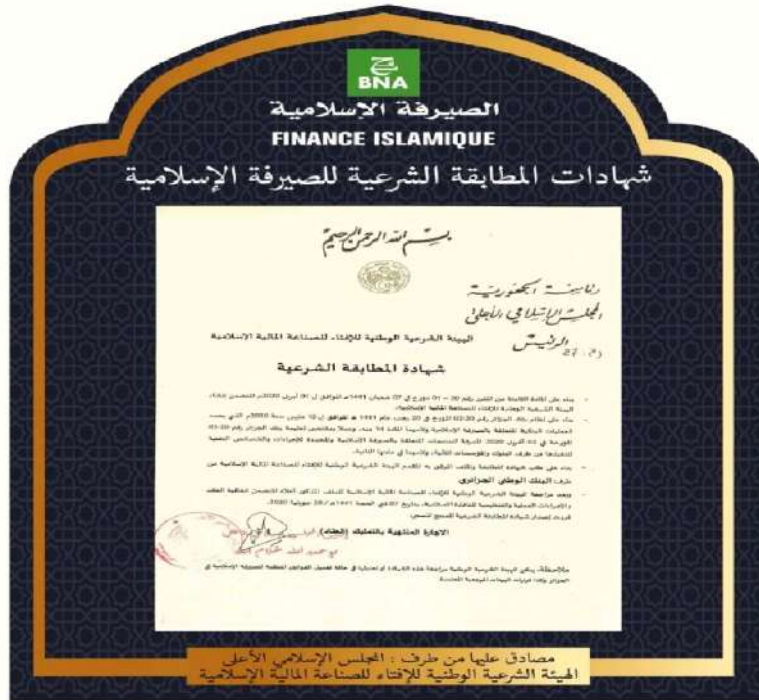
- Commerçants

Conditions :

Les particuliers, professionnels		Les commerçants, entreprises	
Versement initial minimum de 100.000 DA	Avoir un compte chèque islamique	Versement initial minimum de 100.000 DA	Avoir un compte courant islamique

الملحق رقم (3): شهادات المطابقة الشرعية





الملحق رقم (4): تطور عدد الحسابات والصيغ المعتمدة في البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
AP TERESSA 491

STATISTIQUE FINANCE ISLAMIQUE 31 - DEC - 2021 AU 31 - MAR - 2023

	DATE	31 DEC 2021		31 DEC 2022		31 DEC 2023		31 DEC 2024		31-mar-25	
		NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT	N	MONTANT	N	MONTANT
COURANT	COURANT (21)	171	17 621 641,21	320	10 994 113,94	581	14 941 361,71	729	46 852 241,51	734	47 113 548,80
	COURANT (26)	201	141 451 241,79	209	223 451 906,51	638	167 371 751,71	793	486 377 891,47	829	521 475 561,57
	COURANT J (21)	8	234 941,79	31	5 291 384,57	471	18 537 881,89	52	12 580 791,79	57	13 957 911,66
	CDA (26)	12	17 931 001,00	19	19 781 201,00	14	17 931 001,00	25	12 451 001,00	26	21 751 001,00
	TOTAL	392	177 236 821,79	569	209 558 407,24	1275	430 441 018,44	1579	550 113 862,76	1646	581 337 021,03
SAUVAGE	MOURABANA MINORIER (52)	2	4 994 151,66	3	12 621 661,66	4	17 321 171,16	4	12 121 551,94	7	13 121 451,16
	MOURABANA EQUIPEMENT (52)	0	0,00	1	94 991,00	36	6 321 541,94	46	20 094 371,09	70	23 081 191,19
	MOURABANA AUTOMOBILE	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
	SARA ADARA	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00	0	0,00
	TOTAL	2	4 994 151,66	4	12 716 652,66	40	23 413 713,10	50	52 217 335,94	77	54 206 561,15



الملحق رقم 05: الإستبيان

[illegible]

البيانات الشخصية	
الجنس	العمر
☐ أنثى	☐
الوزن الطبيعي	
☐	☐ أقل من 39 سنة
☐	☐ من 39 إلى 44 سنة
☐	☐ من 45 إلى 49 سنة
☐	☐ أكثر من 49 سنة
المستوى التعليمي	
☐	☐ أقل من ثانوي
☐	☐ ثانوي
☐	☐ جامعي
☐	☐ دراسات أشرى
الوظيفة	
☐	☐ أعمال مرع
☐	☐ موظف
☐	☐ متقاعد
☐	☐ طالب

الجزء الثاني: الأسس الخاصة بالتصديق الاستثنائي والتفويض الخاص

المعبر الأول: المعبرون الاستثنائي

يرد في الجدول 1 (الذي في الصفحات 12-13-14-15)

الترتيب	الأسس	الإجابة			
		موافق بصفة	موافق	مستجاب	غير موافق بصفة
1	لديك معرفة جيدة بتعليمات التصديق الاستثنائي بصيغته التي أقرتها في 19 يونيو 2014 في المادة 10 من القانون رقم 14-23				
2	يعرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيسر بخدمات عائقة وملائمة حول التصديق الاستثنائي عند الطلب				
3	تتوافق المتطلبات الاستثنائية لدى وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر مع احتياجاته المالية				
4	أرى أن عملية التصدي هي الأسهل استخداما وصورتها في البنك الوطني الجزائري وكالة تيسر				
5	سرعة التصديق بالسرعة وبشخص وسهولة الفهم بالنسبة لي كمستعمل في وكالة البنك الوطني تيسر				
6	عزى المتطلبات الخاصة للمستثمرين لتحقيق أرباح مماثلة مع التبرعة في وكالة البنك الوطني الجزائري 14-23				
7	قدرة وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر بخدمات عائقة بصفة سريعة الأثر والتشخيص في المتطلبات				

16	أوافق وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر الفهم والإدارة التي تديرها من قبل 14-23 في 19 يونيو 2014				
بعد استخدام الخدمات المالية					
17	أستخدم فعلاً المنتجات الإسلامية وأنها تتيح احتياجاتي المالية				
18	أعزى الفهم استخدام المتطلبات الإسلامية عند التطبيق في وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر				
19	عزى وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر لخدمات دفع إلكترونية متطورة				
بعد معرفة الفهم لدى الإدارة					
20	المنتجات المصرفية المقدمة في البنك الوطني الجزائري 14-23 في 19 يونيو 2014				
21	المنتجات الإسلامية الفهم على متالفة ما تقدمه إبائهم التقليدية في وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر				
22	موافق الفهم الاستثنائي بالتصديق بكفاءة وسهولة عائقة لإشاد العملاء في وكالة البنك الوطني الجزائري تيسر				
23	أفهم بالمشا تيسر جودة الخدمة وسهولة الفهم التي في 14-23 في 19 يونيو 2014				

8	يستلزم الإستثمار بأكال فعال في تمويل المشاريع الاقتصادية في رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر.			
9	تتطلب رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر تيسر في شروط الإستثمار لتوفير التمويل.			
10	يساهم التمويل والنظام في دعم المستثمرين من خلال برامج متفاوتة مخصصة في رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر.			
11	تتطلب التمويل في رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر أن التمويل بالنظام هو حل تمويل مناسب لتمويل المشاريع.			
12	تيسر، التيسر، بالإنجليزية تيسر التمويل التيسر (الأسهم) تيسر من خلال التيسر التيسر بالتيسر في رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر.			
13	تتطلب رفقة البنك الوطني الجزائري تيسر تيسر بالإنجليزية التيسر مع التمويل التيسر.			

المستشارون: المستشارون هم الذين يشاركون في اتخاذ القرارات الهامة في الشركة.

[illegible]

مجلس التعاون للتعليم العالي					
24	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي
25	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي	مجلس التعاون للتعليم العالي

الملحق رقم (06) قائمة المحكمين

الأستاذ	الرتبة
دريد حنان	أستاذ تعليم عالي
بوحنياك هدى	أستاذ تعليم عالي

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS



الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS

Fiabilité

Echelle : المحور الثاني: التمويل المالي :

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	80	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,856	10

Fiabilité

Echelle : المحور الأول: التمويل الاسلامي :

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	80	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,942	13

Corrélations

Corrélations

		التمويل الإسلامي	التمويل المالي	عدد المؤسسات المالية	عدد المؤسسات الإسلامية	عدد المؤسسات المالية
التمويل الإسلامي	Corrélation de Pearson	1	,713**	,550**	,637**	,700**
	Sig. (bilatérale)		<,001	<,001	<,001	<,001
	N	80	80	80	80	80
التمويل المالي	Corrélation de Pearson	,713**	1	,800**	,900**	,964**
	Sig. (bilatérale)	<,001		<,001	<,001	<,001
	N	80	80	80	80	80
عدد المؤسسات المالية	Corrélation de Pearson	,550**	,800**	1	,568**	,665**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001		<,001	<,001
	N	80	80	80	80	80
عدد المؤسسات الإسلامية	Corrélation de Pearson	,637**	,900**	,568**	1	,816**
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001		<,001
	N	80	80	80	80	80
عدد المؤسسات المالية	Corrélation de Pearson	,700**	,964**	,665**	,816**	1
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001	<,001	
	N	80	80	80	80	80

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Fiabilité

Echelle : الاستبيان :

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	80	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure..

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,943	23

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	17,716	1	17,716	53,390	<,001 ^b
	de Student	25,882	78	,332		
	Total	43,599	79			

a. Variable dépendante : بعد استخدام الخدمات المالية

b. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

Coefficients ^a						
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,635	,210		3,025	,003
	التمويل الإسلامي	,669	,092	,637	7,307	<,001

a. Variable dépendante : بعد استخدام الخدمات المالية

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التمويل الإسلامي ^b		Introduire

a. Variable dépendante : بعد جودة الخدمات المالية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التمويل الإسلامي ^b		Introduire

a. Variable dépendante : بعد الوصول للخدمات

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,550 ^a	,302	,293	,46329

a. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,257	1	7,257	33,812	<,001 ^b
	de Student	16,741	78	,215		
	Total	23,999	79			

a. Variable dépendante : بعد جودة الخدمات

b. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التمويل الإسلامي ^b		Introduire

a. Variable dépendante : التمويل المالي

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,713 ^a	,508	,502	,46551

a. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	17,485	1	17,485	80,687	<,001 ^b
	de Student	16,903	78	,217		
	Total	34,388	79			

a. Variable dépendante : التمويل المالي

b. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,700 ^a	,490	,483	,60957

a. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	27,842	1	27,842	74,930	<,001 ^b
	de Student	28,963	78	,372		
	Total	56,825	79			

a. Variable dépendante : بعد جودة الخدمات المالية

b. Prédicteurs : (Constante), التمويل الإسلامي

Coefficients ^a						
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,144	,222		,648	,519
	التمويل الإسلامي	,839	,097	,700	8,656	<,001

a. Variable dépendante : بعد جودة الخدمات المالية

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS

Statistiques															
موقع المنشآت	أرى أن سته	الفرصة في الأكر	الفرصة واسعة	ثروت العمول	ثروت الصادرة فرصة	تقدم وكالة بنك	الوطني التزاري صة	يستغنى الإقتصاد	بوفر وكالة المته	جاءه العمول داخل	في دعم الفسطن من	بند المته في وكالة	البنك الوطني التزاري	على المته برسي من	مهل العمول بإحارة
الاستثمار في وكالة	البنك الوطني التزاري	استثمار وصيد	ويقدم لهم بالسهة في	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري	البنك الوطني التزاري
نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات	نصف من إحصائيات
80	80	0	0	80	80	80	80	80	80	80	80	80	80	80	80
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2,2750	2,1250	2,0000	2,1375	2,3500	2,2750	2,4375	2,2250	2,2825	2,0875	2,2375	2,0875	2,2375	2,0875	2,2375	2,0875
94098	93287	88590	85305	95589	89672	1,04147	91368	90038	98333	98397	98333	98397	98333	98397	98333

نتوافق المنتجات الإسلامية لدى وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة مع إحتياجاتي المالية.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	13	16,3	16,3	16,3
	موافق	45	56,3	56,3	72,5
	محايد	10	12,5	12,5	85,0
	غير موافق بشده	11	13,8	13,8	98,8
	غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

أرى أن صيغة المراجعة هي الأكثر إستخدامًا وتمويلًا في البنك الوطني الجزائري وكالة تيسة.				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	18	22,5	22,5
	موافق	44	55,0	77,5
	محايد	10	12,5	90,0
	عذر موافق بشدة	6	7,5	97,5
	عذر موافق	2	2,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0

شروط التمويل بالمراحة واصحة وسهلة الفهم بالنسبة لي كعبدل في وكالة البنك الجزائري ندسة.				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشده	20	25,0	25,0	25,0
موافق	49	61,3	61,3	86,3
محايد	4	5,0	5,0	91,3
غير موافق بشده	5	6,3	6,3	97,5
غير موافق	2	2,5	2,5	100,0

[illegible]

Table de fréquences

لديك معرفة جيدة بمفهوم التمويل الإسلامي وصيغته المختلفة الموجودة في وكالة البنك الجزائري تيسرة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بنده	21	26,3	26,3	26,3
	موافق	49	61,3	61,3	87,5
	محايد	3	3,8	3,8	91,3
	غير موافق بنده	6	7,5	7,5	98,8
	غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يوثر البنك الوطني الجزائري وكالة نسبة معلومات كافية وواضحة حول التمويل الإسلامي عند الطلب.					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	15	18,8	18,8	18,8
	موافق	52	65,0	65,0	83,8
	محايد	7	8,8	8,8	92,5
	غير موافق بشده	5	6,3	6,3	98,8
	غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS

يساهم التمويل بالسلم في دعم المنتخبين من خلال منح محتاجهم مقدّمًا في وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	14	17,5	17,5	17,5
موافق	45	56,3	56,3	73,8
محايد	11	13,8	13,8	87,5
غير موافق بشدة	9	11,3	11,3	98,8
غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
Total	80	100,0	100,0	

يجد العملاء في وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة أن التمويل بالسلم هو حل تمويلي مناسب لإحتياجاتهم الإنسانية.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	17	21,3	21,3	21,3
موافق	38	47,5	47,5	68,8
محايد	13	16,3	16,3	85,0
غير موافق بشدة	11	13,8	13,8	98,8
غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
Total	80	100,0	100,0	

توفر المضاربة فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح متوافقة مع الشريعة في وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	13	16,3	16,3	16,3
موافق	52	65,0	65,0	81,3
محايد	8	10,0	10,0	91,3
غير موافق بشدة	5	6,3	6,3	97,5
غير موافق	2	2,5	2,5	100,0
Total	80	100,0	100,0	

تقدم وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة توضيحات كافية لطريقة توزيع الأرباح والخسائر في المضاربة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	10	12,5	12,5	12,5
موافق	46	57,5	57,5	70,0
محايد	13	16,3	16,3	86,3
غير موافق بشدة	8	10,0	10,0	96,3
غير موافق	3	3,8	3,8	100,0
Total	80	100,0	100,0	

Fréquences

Statistiques

	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Sum	Sum of Squares	Mean Square	Variance	Std. Error Mean	95% Confidence Interval for Mean	95% Confidence Interval for Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
N	80		80		80								
Valid	80		80		80								
Manquant	0		0		0								
Moyenne	2,0125	1,8500	4,2500	2,1625	1,8375	2,4875	2,0250	1,8500	1,9625	2,0625			
Ecarttype	1,17456	,94286	1,14184	1,06073	,26710	1,00623	,96751	,89732	,97352	1,01062			

Table de fréquences

نظر التحليلات الإحصائية للبيانات من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة متاحة لجميع تلك المعنى.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	34	42,5	42,5	42,5
موافق	28	35,0	35,0	77,5
محايد	4	5,0	5,0	82,5
غير موافق بشدة	11	13,8	13,8	96,3
غير موافق	3	3,8	3,8	100,0
Total	80	100,0	100,0	

يسهل التمويل بالإجارة على العملاء إمتلاك الأصول تدريجي من خلال التأجير المنتهي بالتملك في وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	21	26,3	26,3	26,3
موافق	43	53,8	53,8	80,0
محايد	6	7,5	7,5	87,5
غير موافق بشدة	8	10,0	10,0	97,5
غير موافق	2	2,5	2,5	100,0
Total	80	100,0	100,0	

توفر وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة خيارات تمويل بالإجارة تتناسب مع إحتياجاتك كصّيل.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق بشدة	16	20,0	20,0	20,0
موافق	42	52,5	52,5	72,5
محايد	11	13,8	13,8	86,3
غير موافق بشدة	9	11,3	11,3	97,5
غير موافق	2	2,5	2,5	100,0
Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم (07) : مخرجات SPSS

توفر وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة الفروع والنوافذ الإسلامية بشكل كافٍ في مختلف المناطق.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	3	3,8	3,8	3,8
	موافق	7	8,8	8,8	12,5
	محايد	5	6,3	6,3	18,8
	غير موافق بشده	17	21,3	21,3	40,0
	غير موافق	48	60,0	60,0	100,0
Total		80	100,0	100,0	

أستخدم فعلياً المنتجات الإسلامية لأنها تلبي احتياجاتي المالية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	21	26,3	26,3	26,3
	موافق	40	50,0	50,0	76,3
	محايد	7	8,8	8,8	85,0
	غير موافق بشده	9	11,3	11,3	96,3
	غير موافق	3	3,8	3,8	100,0
Total		80	100,0	100,0	

Table de fréquences

تعتبر المنتجات الإسلامية المقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة مناسبة لجميع فئات المجتمع.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	34	42,5	42,5	42,5
	موافق	28	35,0	35,0	77,5
	محايد	4	5,0	5,0	82,5
	غير موافق بشده	11	13,8	13,8	96,3
	غير موافق	3	3,8	3,8	100,0
Total		80	100,0	100,0	

تعد إجراءات فتح الحسابات المصرفية الإسلامية في وكالة البنك الوطني الجزائري نسبة سهلة وميسرة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	33	41,3	41,3	41,3
	موافق	34	42,5	42,5	83,8
	محايد	6	7,5	7,5	91,3
	غير موافق بشده	6	7,5	7,5	98,8
	غير موافق	1	1,3	1,3	100,0
Total		80	100,0	100,0	

Descriptives

			Statistiques	Erreur standard
الأمور الإسلامية	Moyenne		2,1833	,07915
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,0258	
		Borne supérieure	2,3409	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,1447	
	Médiane		2,0000	
	Variance		,501	
	Ecart type		,70790	
	Minimum		1,00	
	Maximum		4,75	
	Plage		3,75	
	Plage interquartile		,65	
	Asymétrie		,845	,269
	Kurtosis		1,819	,532
الشعور المالي	Moyenne		2,2300	,07376
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,0832	
		Borne supérieure	2,3768	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,1917	
	Médiane		2,2000	
	Variance		,435	
	Ecart type		,65977	
	Minimum		1,00	
	Maximum		4,60	
	Plage		3,60	
	Plage interquartile		,77	
	Asymétrie		,858	,269
	Kurtosis		1,116	,532

أسعر بالرضا تجاه جودة الخدمة وسرعة تنفيذ المعاملات في الشباك الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة نسبة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشده	23	28,7	28,7	28,7
	موافق	41	51,2	51,2	80,0
	محايد	7	8,8	8,8	88,8
	غير موافق بشده	6	7,5	7,5	96,3
	غير موافق	3	3,8	3,8	100,0
Total		80	100,0	100,0	



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نابغة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسابد المرتبطة بالطالبة
مصلحة التعليم والتقييم

اتفاقية التبرص

الرقم: 2024/.....

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة - ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: البنك الوطني الجزائري وكالة تبسة 1991

مقرها: سماح العقيد مسعود الشريف تبسة

ممثلة من طرف:

السيدة هيدان نيا الوظيفة: مديرة البنك

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبقي للطالبة الاتية أسماؤهم:

1- بولنتة تالم 2-

مستور التخصص: اقتصاد تسيير مالي

عنوان المذكرة: تدبير مخرج التمويل في المؤسسة التجارية في تسيير

الاستاذ المشرف: ملاح تالم الشغل: المالك

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبقي للطالبة الاتية أسماؤهم:

1-..... 2-..... 3-.....

4-..... 5-.....

ليسانس التخصص:

عنوان تقرير التبرص:

الاستاذ المشرف:

وذلك طبقا للمرسوم رقم: 88-90 المؤرخ في: 03/05/1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.



المادة الثانية: يهدف هذا الترخيص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعتمدة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين

المادة الثالثة: الترخيص التطبيقي يجري في مصلحة

المصلحة الإسلامية

الفترة من: 2025/02/17 إلى 2025/03/17

المادة الرابعة: برنامج الترخيص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمناوبة تنفيذ الترخيص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للتخصيص ينبغي أن يكون على استمارة المنيورة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة: خلال الترخيص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المترخص مجموع الموظفين في وجهاته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن ترخيصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الأمن والنظافة وتبين لهم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء ترخيص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المترخص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ الترخيص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المترخصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية القل ، المسكن ، الطعام.

إدارة القسم

إدارة المؤسسة المستقبلة



رئيس قسم العلوم الإقتصادية
أ.د شريط كمال

Mme. HAMIDANE Dounia
Directrice AP Tébessa 491





الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تبني صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة تبسة. وقد تم التركيز على أبرز صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على مستوى الوكالة، ومدى مساهمتها في تحسين مؤشرات الشمول المالي، والمتمثلة في: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام هذه الخدمات، وجودتها.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان ميداني وتوزيعه على عينة قوامها 80 مفردة من عملاء الوكالة، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V30)، حيث تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الإسلامي وأبعاد الشمول المالي الثلاثة، مما يدل على أن اعتماد هذه الصيغ يُعد أحد الآليات الفعالة في إدماج فئات جديدة ضمن النظام المصرفي الرسمي، ويمثل خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشمول المالي، البنك الوطني الجزائري، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

This study aimed to explore the role of adopting Islamic financing modes in commercial banks in enhancing financial inclusion, through a case study of the National Bank of Algeria – Tebessa branch. The focus was placed on the main Islamic financing products adopted by the branch and their contribution to improving the key indicators of financial inclusion, namely: access to financial services, usage of these services, and their quality.

To achieve the study's objectives, a structured questionnaire was distributed to a sample of 80 clients of the branch. The collected data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS V30), and the hypotheses were tested through simple linear regression analysis.

The findings revealed a statistically significant relationship between Islamic financing modes and the three dimensions of financial inclusion, indicating that adopting such modes serves as an effective mechanism to integrate new segments into the formal banking system and represents a strategic option to promote financial inclusion in Algeria.

Keywords: Islamic finance, financial inclusion, National Bank of Algeria, Islamic banking